# مجلة

# الجمعية العلمية السعودية للغة العربية

مجلة علمية محكّمة

العدد العشرون ـ ذو الحجة ١٤٣٨هـ

- خفاء الإعراب في الكلمة المعربة في القرآن الكريم وأثره في الصناعة والمعنى
- كتاب لا سيَّما لمحمد بن عبدالرحمن الخليجي المقرئ ( ت ١٣٨٩هـ )
- الحكم عند النحويين دراسة وصفية تحليلية

# مجلة

# الجمعية العلمية السعودية للغة العربية

مجلة – علمية – محكمة

رقم الإيداع: (١٤٢٩/٣٣٠٢هـ بتاريخ ١٤٢٩/٦/٧هـ
الرقم الدولي المعياري (ردمد): ٤١٥٥ - ١٦٥٨

كل بحث نشر في المجلة
يعبر عن رأي صاحبه

# أسرة المجلة

**المشرف العام على المجلة، رئيس مجلس إدارة الجمعية:**

- أ. د. حمد بن محمد العضيب

رئيس التحرير، رئيس اللجنة العلمية في الجمعية

- د. عبدالرحمن بن محمد العمار

**أعضاء هيئة التحرير:**

- د. وليد بن إبراهيم قصّاب
- د. عبدالرحمن بن عثمان الهليل
- د. صالح بن ناصر الشويرخ
- د. سليمان بن عبدالعزيز العيوني
- د. سعود بن عبدالله آل حسين
- د. سليمان بن سليمان العنقري

**أمانة التحرير:**

- د. علي بن موسى آل شبير
- د. أحمد بن محمد هزازي

**طبيعة المجلة:**

- مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية.
- مجلة علمية محكمة.
- تُعنى بعلوم اللغة العربية وآدابها.
- تنشر البحوث والدراسات العلمية المحكّمة.
- دورية نصف سنوية، تصدر بداية السنة الهجرية ومنتصفها.

**شروط النشر:**

- أن يكون البحث في علوم اللغة العربية وآدابها.
- أن يكون مكتوبًا على مقاس ورق (A4).
- أن يتّسم بالجِدّة والابتكار مع الأصالة وسلامة الاتجاه.
- أن يلتزم البحث بالسلامة اللغوية، والدقة في التوثيق والتخريج.
- أن يقدم الباحثُ نسختين حاسوبيتين من بحثه :إحداهما بصيغة) الوورد (متضمنة اسمه الرباعي وجهة عمله، والأخرى بصيغة) البي دي إف (مجردة من اسم الباحث، وملخّصاً باللغة العربية لا يزيد على صفحة .
- أن يلتزم الباحث بعدم نشر بحثه المقدم إلا بعد موافقة هيئة التحرير.
- أن يوقع الباحث إقراراً يتضمن امتلاكه لحقوق الملكية الفكرية للبحث كله.
- أن تكون الهوامش أسفل كل صفحة .
- ألا يكون البحثُ، كله أو بعضه- منشوراً، أو مقدّماً للنشر في مجلة أخرى.
- لا تلتزم المجلة بإعادة البحوث المنشورة وغير المنشورة إلى أصحابها.

**المراسلات:**

تكون المراسلات: باسم

رئيس تحرير المجلة العلمية للجمعية العلمية السعودية للغة العربية.

**على عنوان الجمعية:**

العنوان البريدي على الشبكة: arabic1429@gmail.com

العنوان البريدي المملكة العربية السعودية

الرياض: ١٤٣٢ – ص. ب. ٥٧٦٢ (الجمعية)

الهاتف: ٠١١/٢٥٨٥٥٨٩ – الناسوخ: ٠١١/٢٥٨٥٥٩٠

(للاستفسار عن الاشتراك في المجلة يمكن المراسلة عن طريق العنوان السابق).

## محتويات العدد


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| خفاء الإعراب في الكلمة المعربة في القرآن الكريم وأثره في الصناعة والمعنى | ٧ |
| كتاب لا سيَّما لمحمد بن عبدالرحمن الخليجي المقرئ (ت ١٣٨٩هـ) | ٥٣ |
| الحكم عند النحويين دراسة وصفية تحليلية | ٨٢ |

# خفاء الإعراب في الكلمة المعربة في القرآن الكريم، وأثره في الصناعة والمعنى

**د. سليمان بن سليمان العنقري**

كلية اللغة العربية- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض

**المقدمة**

من خلال النظر والتأمل في كتب الإعراب والدراسات القرآنية لفت نظري تعدّدُ التوجيهات الإعرابية في الكلمة المعربة لخفاء إعرابها، فرغبت في دراسة هذا الموضوع دراسة متأنية مع النظر في أثر هذه التوجيهات على معنى النص القرآني، فجمعت في هذا البحث تسعة عشر موضعًا من مواضع خفاء الإعراب في القرآن الكريم، تعدد فيها التوجيه النحوي لخفاء الإعراب فيها.

ولم أعرض لخفاء الإعراب في المبني؛ لأنه لا يستحق الإعراب أصالة، ولأن هناك بحثًا منشورًا في هذا الموضوع، وهو: خفاء الإعراب في المبني وأثره في التقعيد النحوي، د. فريد بن عبد العزيز الزامل، مجلة اللغات وعلومها - جامعة أم القرى، العدد التاسع محرم ١٤٣٤هـ.

كما لم أعرض لخفاء الإعراب في الجملة؛ لأنها ليست موضعًا لظهور العلامة الإعرابية عليها، ولأن ثمة بحثًا منشورًا في هذا الموضوع أيضًا، وهو: تعدد أوجه الإعراب في الجملة القرآنية، د. محمد عبداللطيف حماسة، مكتبة الزهراء، القاهرة.

**وجعلت البحث في تمهيد، وثلاثة مباحث وخاتمة:**

التمهيد: تحديد مفهوم خفاء الإعراب، والتوجيه الإعرابي.

**المبحث الأول:** دراسة نحوية لمواضع خفاء الإعراب، ورتبتها وفق ترتيب الآيات في القرآن الكريم.

**المبحث الثاني:** صور خفاء الإعراب، وذكرت فيه أربع صور:

الصورة الأولى: خفاء الإعراب في المقصور.

الصورة الثانية: خفاء الإعراب في المنقوص.

الصورة الثالثة: خفاء الإعراب في المضاف إلى ياء المتكلم.

الصورة الرابعة: خفاء الإعراب في الفعل المضارع المعتل الآخر بالألف.

**المبحث الثالث:** آثار خفاء الإعراب، وعرضت فيه اثنين من أهم آثار خفاء الإعراب، وهي: الأول: أثر خفاء الإعراب في معنى النص القرآني ، والثاني: أثر خفاء الإعراب في استحداث التوجيه الإعرابي.

وبينت في الخاتمة أهم نتائج البحث.

**التمهيد:**

## خفاء الإعراب، والتوجيه الإعرابي

### خفاء الإعراب:

الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ كما قال ابن جني[١]. وإبانةُ الألفاظ بالعلامات الإعرابية.

وتختفي العلامة الإعرابية من آخر الكلمة، لتقديرها في المعربات، أو لعدم استحقاق الكلمة العلامة في المبنيات.

فخفاء الإعراب في المعربات سببه تعذرُ ظهوره في آخر الكلمة المعربة كما في المقصور، أو ثقلُ الحركة كما في المنقوص المرفوع والمجرور، أو اشتغال الحرفِ محلِّ الحركة بحركة أولى منها كما في المضاف إلى ياء المتكلم.

فيُقدر الإعراب لأجل ذلك؛ لأنّ الكلمة مستحقةٌ له، بخلاف المبنيات فليس سبب خفاء الإعراب تعذر ظهوره، بل عدمُ استحقاق الكلمة الإعرابَ أصالة.

قال الرضي في تقدير الإعراب: "في معربٍ تعذر إعرابه"، ثم قال: "اعلم أن تقدير الإعراب لأحد شيئين: إما تعذر النطق به واستحالته، وإما تعسره واستثقاله"[٢].

### التوجيه الإعرابي:

التوجيه: مصدر الفعل: وجّه بالتضعيف، ويدل على وضع الشيء في مكانه اللائق، ومنه أنّ وجه الكلام: السبيل الذي تقصده به[٣].

ومن معانيه سوقُ الشيء إلى مكانٍ ما، يقال: وجهت الريح الحصى توجيهًا إذا ساقته[٤].

أمّا التوجيه الإعرابي عند النحويين، فهو: ذكر الحالات والمواضع الإعرابية، وبين أوجه كل منها، وما يؤثر فيها، وما يلزم ذلك من تقرير أو تفسير أو تعليل أو استدلالٍ أو احتجاج[٥].

---

(١) انظر: الخصائص١/٣٥

(٢) انظر: شرح الرضي على الكافية١/٩٧ .

(٣) تهذيب اللغة (وجه) ٦/٣٥٢، والقاموس المحيط (وجه) ١٦٢٠.

(٤) تهذيب اللغة (وجه) ٦/٣٥٢.

(٥) قواعد التوجيه في النحو العربي ٨.

وتعدد التوجيه الإعرابي هو زيادةٌ في المعنى، والوظيفة الإعرابية[1].

وإنّ من أهم أسباب تعدد التوجيه الإعرابي خفاءَ الإعراب لمانع صوتي كما في الإعراب التقديري، أو لعدم استحقاق الإعراب كما في المبنيات.

وتعدّدُ التوجيه الإعرابي في القرآن الكريم سواء في القراءة الواحدة أو عند تعدد القراءات يجب أن يُلتزم فيه الحملُ على أحسن الوجوه كما قال أبو حيان: "وهكذا تكونُ عادتنا في إعراب القرآن، لا نسلُكُ فيه إلا الحملَ على أحسنِ الوجُوهِ، وأبعدِها من التكلف، وأسوغِها في لسانِ العرب.... فكما أنّ كلامَ اللّهِ أفصَحُ كَلامٍ، فكذلكَ ينبغي إعرابُه أن يُحمَل على أفصح الوجوه"[2].

(١) تعدد التوجيه النحوي ٢٧.

(٢) البحر المحيط ٦١/١.

## المبحث الأول: دراسة نحوية لمواضع خفاء الإعراب

### الموضع الأول:

قال الله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾(١).

اختلف النحويون في إعراب كلمة (هدى) على وجهين من الإعراب، هما الرفع والنصب، وفيما يأتي بيان ذلك:

**الوجه الأول: الرفع:** وفيه خمسة أوجه:

**الأول:** أن يكون خبرًا لـ(ذلك)، ويكون خبرًا ثانيًا على اعتبار أنَّ الخبر الأول (لا ريب) و(الكتاب) صفة أو بدل، أو يكون خبرًا ثالثًا على اعتبار (الكتاب) خبرًا أول، و(لا ريب) خبرًا ثانيًا. وهذا التوجيه جوزه الفراء(٢) وأبو بكر الأنباري(٣) والنحاس(٤) وكثير من المعربين(٥).

وذهب الزجاج إلى أنَّ تعدد الخبر هنا من قبيل تعدده في نحو قولهم: هذا حلو حامض(٦)، وتابعه في ذلك المنتجب(٧).

قال الزجاج:" ويجوزُ أنْ يكونَ موضعُه رفعًا من جهات: إحداها أن يكون خبرًا بعد خبرٍ؛ كأنَّه قالَ: هذا ذلك الكتاب هدى؛ أي: قَد جمعَ أنَّه الكتابُ الذي وُعدوا به وأنه هدىً؛ كما تقولُ: هذا حُلو حامضٌ؛ تُرِيدُ: أنَّه قد جَمع الطعْمَين"(٨).

والأولى على هذا الوجه أن يكون تعدد الخبر هنا من قبيل تعدده في اللفظ والمعنى.

**الثاني:** أن يكون خبرًا لمبتدأ مضمر، والتقدير: هو هدى. وهذا التوجيه جوزه الفراء(٩) والزجاج(١٠) والنحاس(١١) وكثير من المعربين(١٢).

**الثالث:** أن يكون مبتدأ، وخبره (فيه) وقد تقدم عليه، وخبر (لا) محذوف.

---

(١) البقرة: آية ٢.
(٢) انظر: معاني القرآن ١١/١.
(٣) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٤٨٧/١.
(٤) انظر: إعراب القرآن ١٨٠/١.
(٥) انظر: جامع البيان ٢٣٥/١-٢٣٦، ومشكل إعراب القرآن ١١٣/١، والكشاف ١٤٩/١، والمحرر الوجيز ٨٤/١، والبيان ١/ ٤٥، والتبيان ١/ ١٦، والبحر المحيط ١٦١/١، والدر المصون ٨٦/١-٨٧.
(٦) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٧٠/١.
(٧) انظر: الفريد ١٠٤/١.
(٨) معاني القرآن وإعرابه ٧٠/١.
(٩) انظر: معاني القرآن ١١/١.
(١٠) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٧٠/١.
(١١) انظر: إعراب القرآن ١٨٠/١.
(١٢) انظر: جامع البيان ٢٣٥/١-٢٣٦، وإيضاح الوقف والابتداء ٤٨٧/١، ومشكل إعراب القرآن ١١٣/١، والكشاف ١٤٩/١، والمحرر الوجيز ٨٤/١، والبيان ١/ ٤٥، والتبيان ١/ ١٦، والفريد ١٠٤/١، والبحر المحيط ١٦١/١، والدر المصون ٨٦/١.

وهذا التوجيه جوزه الزجاج[١] وأبو بكر الأنباري[٢] والنحاس[٣] وكثير من المعربين[٤].

**الرابع:** أن يكون مبتدأ، وخبره محذوف، وتقديره: (فيه هدى)، و(فيه) المذكور خبر (لا). وهذا التوجيه جوزه أبو حيان[٥] والسمين[٦].

**الخامس:** أن يكون فاعلا ورافعه الظرف (فيه) على مذهب الكوفيين في جواز الرفع به دون اعتماد. وهذا التوجيه جوزه أبو البركات الأنباري[٧] وبعض المعربين[٨].

**الوجه الثاني: النصب:**

ووجهه أن يكون منصوبًا على الحال. وممن ذهب إلى ذلك الفراء[٩] والطبري[١٠] والزجاج[١١] وأبو بكر الأنباري[١٢] والنحاس[١٣] وكثير من المعربين[١٤].

وفي صاحب الحال أقوال:

**الأول:** أن يكون (ذلك)[١٥].

**الثاني:** أن يكون (الكتاب)[١٦].

والعامل في الحال على هذا القول والذي قبله معنى الإشارة[١٧].

**الثالث:** الضمير في (فيه)[١٨].

والعامل فيه ما في الجار والمجرور من معنى الفعل، وهو (استقر) ونحوه[١٩].

---

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٧٠/١.
(٢) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٤٨٨/١.
(٣) انظر: إعراب القرآن ١٨٠/١.
(٤) انظر: مشكل إعراب القرآن ١١٣/١، والكشاف ١٤٩/١، والمحرر الوجيز ٨٤/١، والبيان ١/ ٤٥، والفريد ١٠٤/١، والبحر المحيط ١٦١/١، والدر المصون ٨٦/١.
(٥) انظر: البحر المحيط ١٦١/١.
(٦) انظر: الدر المصون ٨٦/١.
(٧) انظر: البيان ١/ ٤٦.
(٨) انظر: التبيان ١/ ١٦، والفريد ١٠٥/١.
(٩) انظر: معاني القرآن ١٢/١.
(١٠) انظر: جامع البيان ٢٣٥/١.
(١١) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٧٠/١.
(١٢) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٤٩٠/١.
(١٣) انظر: إعراب القرآن ١٨٠/١.
(١٤) انظر: مشكل إعراب القرآن ١١٣/١، والكشاف ١٤٩/١، والمحرر الوجيز ٨٤/١، والبيان ٤٦/١، والتبيان ١/ ١٦، والفريد ١٠٥/١، والبحر المحيط ١٦١/١، والدر المصون ٨٧/١.
(١٥) انظر: معاني القرآن للفراء ١٢/١، ومعاني القرآن وإعرابه ٧٠/١، وإيضاح الوقف والابتداء ٤٩٠/١، ومشكل إعراب القرآن ١١٣/١، والمحرر الوجيز ٨٤/١، والبيان ٤٦/١، والبحر المحيط ١٦١/١، والدر المصون ٨٧/١.
(١٦) انظر: جامع البيان٢٣٥/١، ومعاني القرآن وإعرابه٧٠/١، وإيضاح الوقف والابتداء٤٩٠/١، وإعراب القرآن للنحاس١٨٠/١، والمحرر الوجيز٨٤/١، والبيان٤٦/١، والفريد١٠٥/١، والبحر المحيط١٦١/١، والدر المصون٨٧/١.
(١٧) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٤٩٠/١، ومشكل إعراب القرآن ١١٣/١، والكشاف ١٤٩/١، والمحرر الوجيز ٨٤/١، والبيان ٤٦/١، والفريد ١٠٥/١، والبحر المحيط ١٦١/١، والدر المصون ٨٧/١.
(١٨) انظر: معاني القرآن١٢/١، وجامع البيان٢٣٥/١، ومعاني القرآن وإعرابه٧٠/١، وإعراب القرآن للنحاس١٨٠/١، ومشكل إعراب القرآن١١٣/١، والمحرر الوجيز٨٤/١، والبيان٤٦/١، والتبيان١/ ١٦، والفريد١٠٥/١، والبحر المحيط١٦١/١، والدر المصون٨٧/١.
(١٩) انظر: مشكل إعراب القرآن ١١٣/١، والكشاف ١٤٩/١، والمحرر الوجيز ٨٤/١، والبيان ٤٦/١، والفريد ١٠٥/١، والدر المصون ٨٧/١.

وذهب أبو حيان إلى أنَّ هذا الوجه مشكل، قال:" وهو مشكلٌ؛ لأنَّ الحالَ تقييدٌ، فيكون انتقالُ الريب مقيدًا بالحال إذ لا ريبَ فيه يستقر فيه في حالِ كونِه هدى للمتقين، لكنْ يزيلُ الإشكالَ أنَّها حالٌ لازمة" (١).

والذي يظهر أنَّ أرجح الأقوال في إعراب (هدى) هو أن تعرب خبرًا لمبتدأ مضمر أو مبتدأ خبره (فيه) المذكورة أو المقدرة فتكون بذلك جملة مستقلة؛ لأنَّ الآية في التنويه بالقرآن وشأنه وعلو منزلته، والأبلغُ في المدح حينئذ هو جعل الكلام جملا لا جملة.

وقد أشار إلى ذلك الزمخشري(٢) وأبو حيان(٣)، قال الزمخشري: "والذي هو أرسخُ عرقًا في البلاغةِ أن يُضرب عن هذه المحالِّ صفحًا، وأن يقال: إنَّ قوله: ﴿الٓمٓ﴾ جملةٌ برأسِها، أو طائفةٌ من حروفِ المعجم مستقلةٌ بنفسها، ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ جملةٌ ثانيةٌ، ﴿لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾ ثالثةٌ، ﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ رابعةٌ، وقد أُصيبَ بترتيبها مفصل البلاغةِ وموجب حسنِ النظمِ، حيث جيءَ بها متناسقةً هكذا من غيرِ حرفِ نسقٍ، وذلك لمجيئها متآخيةً آخذًا بعضُها بعنقِ بعضٍ"(٤).

**الموضع الثاني:**

قال الله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي لَآ أَمۡلِكُ إِلَّا نَفۡسِي وَأَخِيۖ فَٱفۡرُقۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾ (٥).

(١) البحر المحيط ١٦١/١.

(٢) انظر: الكشاف ١٤٩/١.

(٣) انظر: البحر المحيط ١٦١/١.

(٤) الكشاف ١٤٩/١.

(٥) المائدة: آية ٢٥.

اختلف المعربون في إعراب كلمة (أخ) فحملوها على أوجه الإعراب الثلاثة، وبيان ذلك:

**الوجه الأول: النصب**: وفيه وجهان:

**الأول**: أن يكون معطوفًا على (نفسي)، ووجهه أنَّ هارون لما كان مطيعًا لموسى -عليهما الصلاة والسلام- كان بمثابة ملكه لنفسه. وهذا التوجيه جوزه الزجاج[١] والنحاس[٢] وكثير من المعربين[٣]، واختاره أبوحيان[٤] والسمين[٥].

**الثاني**: أن يكون معطوفًا على اسم (إنَّ) وخبره محذوف لدلالة خبر الأول عليه، والتقدير: وإنَّ أخي لا يملك إلا نفسه. وهذا التوجيه جوزه الزجاج[٦] والنحاس[٧] وكثير من المعربين[٨].

**الوجه الثاني: الرفع**: وفيه ثلاثة أوجه:

**الأول**: أن يكون معطوفًا على محل اسم (إنَّ) بعد استكمال الخبر. وهذا التوجيه جوزه الزجاج[٩] والنحاس[١٠] وبعض المعربين[١١].

**الثاني**: أن يكون مبتدأ وخبره محذوف؛ لدلالة ما تقدم عليه، ويكون من باب عطف جملة غير مؤكدة على جملة مؤكدة. وهذا التوجيه ذهب إليه ابن عطية[١٢] وأبو البركات الأنباري[١٣] وبعض المعربين[١٤].

**الثالث**: أن يكون معطوفًا على الضمير في قوله: (أملك)، والتقدير: لا أملك أنا إلا نفسي وأخي. وجاز العطف؛ لوقوع الفصل بقوله: (إلا نفسي)[١٥]. وهذا التوجيه جوزه الزجاج[١٦] والنحاس[١٧] وكثير من المعربين[١٨].

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١٦٥/٢.
(٢) انظر: إعراب القرآن ١٥/٢.
(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢٦١/١، والكشاف ٢٢٢/٢، والمحرر الوجيز ١٧٦/٢، والبيان ٢٨٨/١، والتبيان ٤٣١/١، والفريد ٤٢٧/٢.
(٤) انظر: البحر المحيط ٤٧١/٣.
(٥) انظر: الدر المصون ٢٣٤/٤.
(٦) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١٦٥/٢.
(٧) انظر: إعراب القرآن ١٥/٢.
(٨) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢٦١/١، والكشاف ٢٢٢/٢، والبيان ٢٨٨/١، والتبيان ٤٣١/١، والفريد ٤٢٧/٢، والبحر المحيط ٤٧١/٣، والدر المصون ٢٣٥/٤
(٩) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١٦٤/٢.
(١٠) انظر: إعراب القرآن ١٥/٢.
(١١) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢٦١/١، والكشاف ٢٢٢/٢، والفريد ٤٢٧/٢، والدر المصون ٢٣٥/٤.
(١٢) انظر: المحرر الوجيز ١٧٦/٢.
(١٣) انظر: البيان ٢٨٨/١.
(١٤) انظر: التبيان ٤٣١/١، والبحر المحيط ٤٧١/٣، والدر المصون ٢٣٥/٤.
(١٥) انظر: البيان ٢٨٩/١، والفريد ٤٢٧/٢، والبحر المحيط ٤٧١/٣، والدر المصون ٢٣٥/٤.
(١٦) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١٦٤/٢-١٦٥.
(١٧) انظر: إعراب القرآن ١٥/٢.
(١٨) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢٦١/١، والكشاف ٢٢٢/٢، والمحرر الوجيز ١٧٦/٢، والبيان ٢٨٩/١، والتبيان ٤٣١/١، والفريد ٤٢٧/٢، والدر المصون ٢٣٥/٤.

وردَّ أبو حيان هذا الوجه؛ لأن المعنى فيه لا يستقيم؛ إذ يقتضي العطف أن يكون موسى وهارون -عليهما الصلاة والسلام- لا يملكان إلا نفس موسى فقط، وليس المعنى كذلك بل موسى -عليه الصلاة والسلام- يملك أمر نفسه وأمر أخيه(١).

وأجاب السمين بأنَّ القائل صرح بالمفعول به (نفسي) بعد الفاعل المعطوف عليه، فالجملة اكتملت، والمعطوف بعد له معنى آخر، وأيضا اللبس مأمون، فإنَّ كل أحد يتبادر إلى ذهنه أنَّه يملك أمر نفسه(٢).

**الوجه الثالث: الجر:**

ووجهه أن يكون معطوفًا على الضمير الياء في (نفسي). وهذا التوجيه ذكره الزمخشري(٣) والمنتجب(٤) وجماعة من المعربين(٥)، وضعفوه لأنَّه لا يستقيم على مذهب البصريين الذين لا يجيزون العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار(٦).

والذي يظهر لي أن أرجح أوجه الإعراب في (أخ) أن يكون منصوبًا بالوجهين المذكورين.

وأما الرفع فالأوجه الثلاثة المذكورة فيه لم تخل من قادح في المعنى أو الصناعة، فالأول منه مما اختلف فيه النحويون، وما لا خلاف فيه أولى، والثاني فيه عطف جملة غير مؤكدة على جملة مؤكدة، فيه تكلف وتأول.

وأما وجه الجر بالعطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار فجار على مذهب بعض النحويين، وقد سبقت الإشارة إلى أنَّ حمل الآية على وجه اتفق النحويون على صحته أولى من حملها على وجه اختلفوا فيه.

(١) انظر: البحر المحيط ٣/٤٧١-٤٧٢.

(٢) انظر: الدر المصون ٤/٢٣٥.

(٣) انظر: الكشاف ٢/٢٢٢-٢٢٣.

(٤) انظر: الفريد ٢/٤٢٧.

(٥) انظر: البحر المحيط ٣/٤٧٢، والدر المصون ٤/٢٣٥.

(٦) انظر: الكشاف ٢/٢٢٢-٢٢٣، والفريد ٢/٤٢٧، والبحر المحيط ٣/٤٧٢، والدر المصون ٤/٢٣٥.

**الموضع الثالث:**

## قال الله تعالى: ﴿وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَلَٰكِن ذِكْرَىٰ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾[1].

اختلف النحويون في إعراب كلمة (ذكرى) على وجهين: النصب والرفع، وبيان ذلك:

**الوجه الأول: النصب:**

ووجهه أن تكون (ذكرى) منصوبة على المصدرية بفعل محذوف. وهذا التوجيه ذهب إليه الفراء[2] والزجاج[3] والنحاس[4] وكثير من النحويين[5].

**وفي تقدير الفعل وجهان:**

**أحدهما:** أن يكون فعلا مضارعًا على الخبر، والتقدير: ولكن نذكرهم ذكرى[6].

**والآخر:** أن يكون فعل أمر على الطلب، والتقدير: ولكن ذكِّروهم ذكرى[7].

**الوجه الثاني: الرفع:** وفيه ثلاثة أوجه:

**الأول:** أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو ذكرى. وهذا التوجيه اقتصر عليه الفراء[8]، وجوزه الزجاج[9] والنحاس[10] وجماعة من النحويين[11].

(١) الأنعام: آية ٦٩.

(٢) انظر: معاني القرآن ٣٣٩/١.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٦١/٢.

(٤) انظر: إعراب القرآن ٧٣/٢.

(٥) انظر: مشكل إعراب القرآن٢٩٣/١، والكشاف٣٦٠/٢، والمحرر الوجيز٣٠٥/٢، والبحر المحيط١٥٨/٤، والدر المصون٦٧٦/٤.

(٦) انظر: معاني القرآن ٣٣٩/١، والكشاف ٣٦٠/٢.

(٧) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٦١/٢، والمحرر الوجيز ٣٠٥/٢.

(٨) انظر: معاني القرآن ٣٣٩/١.

(٩) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٦١/٢.

(١٠) انظر: إعراب القرآن ٧٣/٢.

(١١) انظر: المحرر الوجيز ٣٠٥/٢، والبحر لمحيط ١٥٨/٤، والدر المصون ٦٧٦/٤.

**الثاني:** أن يكون (ذكرى) مبتدأ وخبره محذوف، والتقدير: ولكن عليكم ذكرى، أو عليهم ذكرى. وهذا التوجيه جوزه الزجاج[١]، والنحاس[٢] وجماعة من النحويين[٣].

**الثالث:** أن يكون معطوفًا على موضع (شيء) المجرور بـ(من)، والتقدير: ما على المتقين من حسابهم شيء ولكن عليهم ذكرى.

وهذا التوجيه أورده الزمخشري، واعترض له، قال: "ولا يجوزُ أنْ يكونَ عطفًا على محل (من شيء)؛ كقولك: ما في الدار من أحدٍ ولكن زيد؛ لأنَّ قوله: (من حسابهم) يأبى ذلك"[٤].

ومراد الزمخشري أنَّ العطف يقتضي التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه، فإن كان في المعطوف عليه قيد فالظاهر تقييد المعطوف بذلك القيد إلا أن تقوم قرينة تمنع من ذلك، وفي المعطوف عليه في الآية قيد، وهو قوله: (من حسابهم) وليس في الآية ما يصرف ذلك القيد، والمعنى على ذلك: ولكن ذكرى من حسابهم، ومعنى الآية ليس على ذلك[٥].

ورد أبو حيان ما ذهب إليه الزمخشري بأن القيد لا يلزم في المعطوف في الآية؛ لأنه يقال: ما عندنا رجل سوء ولكن رجل صدق، وما عندنا رجل من تميم ولكن رجل من قريش[٦].

والأمثلة التي ذكرها أبو حيان لا ترد على ما ذكره الزمخشري؛ لأن المعطوف مقيدٌ بغير القيد المذكور في المعطوف عليه، والمطابق لما ورد في الآية قولهم: ما عندنا رجلٌ سوء ولكن امرأة، وما عندنا رجل من تميم ولكن صبي، والتشريك ظاهر فيهما، وأن المعنى: ولكن امرأة سوء، ولكن صبي من تميم[٧].

والذي يظهر لي أنَّ حمل الكلمة على وجهي الإعراب النصب والرفع جائز، وأن أرجح أوجه الرفع هو الوجه الثاني؛ لأنَّه يتفق مع وجه النصب في المعنى، وأما الوجه الثالث من الرفع ففيه إشكال ظاهر في المعنى كما ذكر الزمخشري، وقد تبين أن احتجاج أبي حيان له ليس بوجيه.

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/٢٦١.

(٢) انظر: إعراب القرآن ٢/٧٣.

(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن ١/٢٩٣، والكشاف ٢/٣٦٠، والبحر لمحيط ٤/١٥٨، والدر المصون ٤/٦٧٦

(٤) الكشاف ٢/٣٦٠.

(٥) انظر: الدر المصون ٤/٦٧٧.

(٦) انظر: البحر المحيط ٤/١٥٨.

(٧) انظر: الدر المصون ٤/٦٧٧-٦٧٨.

**الموضع الرابع:**

قال الله تعالى: ﴿ اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾(١).

اختلف النحويون في إعراب كلمة (ذكرى)، فحملوها على أوجه الإعراب الثلاثة، وبيان ذلك:

**الوجه الأول: الرفع:** وفيه ثلاثة أوجه:

**الأول:** أن تكون (ذكرى) معطوفة على (كتاب)؛ أي: كتاب وتذكير، و(ذكرى) على هذا القول اسم مصدر. وعزي ذلك للكسائي(٢)، ورآه الفراء(٣) وجوزه الطبري(٤) ومكي(٥) وغيرهم(٦).

**الثاني:** أن تكون خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: وهو ذكرى. وهذا التوجيه عُزي إلى البصريين(٧)، وذهب إليه الزجاج(٨)، وجوزه مكي(٩) وجماعة من النحويين(١٠).

**الثالث:** أن تكون معطوفة على صفة (كتاب)، والتقدير: هذه الحروف كتاب منزل إليك وذكرى. وجوّزه ابن عطية(١١).

**الوجه الثاني: النصب:** وفيه أربعة أوجه:

(١) الأعراف: آية ٢.

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١١٤/٢.

(٣) انظر: معاني القرآن ٣٧٠/١.

(٤) انظر: جامع البيان ٥٦/١٠.

(٥) انظر: مشكل إعراب القرآن ٣١٨/١.

(٦) انظر: الكشاف٤٢٢/٢، والمحرر الوجيز٣٧٢/٢، والتبيان٥٥٥/١، والفريد٧/٣، والبحر المحيط٢٦٧/٤، والدر المصون٢٤٤/٥.

(٧) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١١٤/٢.

(٨) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣١٦/٢.

(٩) انظر: مشكل إعراب القرآن ٣١٨/١.

(١٠) انظر: الكشاف ٤٢٢/٢، والتبيان ٥٥٥/١، والفريد ٧/٣، والبحر المحيط ٢٦٧/٤-٢٦٨، والدر المصون ٢٤٤/٥.

(١١) انظر: المحرر الوجيز ٣٧٢/٢-٣٧٣.

**الأول:** أن تكون منصوبة على المصدرية بفعل محذوف، والتقدير: وتذكر ذكرى؛ أي: تذكيرًا. وهذا التوجيه عزي إلى البصريين[١]، وذهب إليه الزجاج[٢]، وجوزه الطبري[٣] ومكي[٤] وجماعة من النحويين[٥].

**الثاني:** أن تكون معطوفة على محل (لتنذر) حملا على معناه ويكون حينئذ مفعولا لأجله؛ والتقدير: أنزل للإنذار وذكرى، وهذا نظير أن يقال: جئتك للإحسان وشوقًا إليك. وهذا القول ذهب إليه الفراء[٦] والطبري[٧] وجوزه جماعة من النحويين[٨].

ونقل الألوسي عن الزمخشري منع هذا الوجه؛ لأنَّ المفعول له يجب أن يكون فاعله وفاعل المعلل واحدًا حتى يجوز حذف اللام منه[٩]. ولم أقف على ما نقله الألوسي عن الزمخشري في الكشاف.

**الثالث:** أن تكون حالا، وصاحبها الضمير في قوله: (أنزل) وما بينهما اعتراض. وهذا القول جوزه العكبري[١٠].

وردَّ السمين هذا الوجه بأنَّ (ذكرى) مقترنة بالواو، والحال الصريحة لا تقترن بالواو[١١].

**الرابع:** أن تكون معطوفة على محل الضمير الهاء في قوله: (به). وهذا القول جوزه مكي[١٢].

**الوجه الثالث: الجر:** وفيه وجهان:

**الأول:** أن تكون معطوفة على المصدر المؤول من (أن) المقدر بعد لام (كي)

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١١٤/٢.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣١٥/٢.

(٣) انظر: جامع البيان ٥٦/١٠.

(٤) انظر: مشكل إعراب القرآن ٣١٨/١.

(٥) انظر: الكشاف ٤٢٢/٢، والمحرر الوجيز ٣٧٣/٢، والفريد ٧/٣، والبحر المحيط ٢٦٨/٤، والدر المصون ٢٤٤/٥.

(٦) انظر: معاني القرآن ٣٧٠/١.

(٧) انظر: جامع البيان ٥٦/١٠.

(٨) انظر: التبيان ٥٥٥/١، والفريد ٧/٣، والبحر المحيط ٢٦٨/٤، والدر المصون ٢٤٤/٥.

(٩) انظر: روح المعاني ٧٧/٨.

(١٠) انظر: التبيان ٥٥٥/١.

(١١) انظر: الدر المصون ٢٤٤/٥.

(١٢) انظر: مشكل إعراب القرآن ٣١٨/١.

والفعل، والتقدير: للإنذار والذكرى. وهذا التوجيه ذهب إليه الزجاج[١] والنحاس[٢]، وجوزه مكي[٣]وجماعة من النحويين[٤].

**الثاني**: أن تكون معطوفة على الضمير في قوله: (به).

وهذا القول ذكره بعض النحويين وضعفوه؛ لأنه لا يجوز إلا على مذهب الكوفيين ومن وافقهم المجيزين العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار[٥].

والذي يظهر لي أن المعنى صحيح على أوجه الإعراب الثلاثة، ويبقى المفاضلة بين تلك الأوجه من جهة قوة المعنى أو سلامة الصناعة؛ أمَّا الرفعُ فأقوى الأوجه فيه هو الثاني وهو أن تكون (ذكرى) خبرًا لمبتدأ محذوف؛ لأنَّه بهذا التقدير يكون أقوى في المعنى؛ لأنَّ الكلام فيه من باب عطف الجملة على الجملة بخلاف الوجه الأول، قال الألوسي:" ويحتملُ الرفعُ على أنَّه معطوفٌ على (كتاب)، أو خبرُ مبتدأ محذوف؛ أي: هو ذكرى، والفرقُ بينَ الوجهين- على ما في الكشف- أنَّ الأولَ معناه: أنَّ هذاً جامعٌ بينَ الأمرين كونُه كتابًا كاملا في شأنِه بالغًا حدَّ الإعجازِ في حسنِ بيانِه وكونِه ذكرى للمؤمنين؛ يذكرهم المبدأ والمعاد.

والثاني يفيدُ أنَّ هذا المقيدَ بكونه كتابًا من شأنه كيتَ وكيتَ هو ذكرى للمؤمنين، ويكونُ من عطفِ الجملةِ على الجملةِ فيفيدُ استقلالَه بكلٍّ من الأمرين، وهذا أولى"[٦].

أما الوجه الثالث في الرفع فظاهر التكلف؛ لتقدير (ذكرى) معطوفة على صفة مقدرة ولم يقل به غير ابن عطية فيما وقفت عليه.

وأما النصبُ فأقوى الأوجه المذكورة فيه هو الأول؛ لسلامته في الصناعة، ولم تخل الأقوال الأخرى من القدح، وكذا الجر فأقوى القولين فيه هو الأول؛ لأن الثاني محمول على قول الكوفيين وحَملُ الآية على القول المتفق عليه هو الأولى.

وغير خاف أنَّ إعراب (ذكرى) على الأوجه المختارة في الرفع والنصب والجر لا يختلف به معنى الآية بل هو في غاية التقارب.

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣١٦/٢.

(٢) انظر: إعراب القرآن ١١٤/٢.

(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن ٣١٨/١.

(٤) انظر: الكشاف ٤٢٢/٢، والمحرر الوجيز ٣٧٣/٢، والتبيان ٥٥٦/١، والفريد ٧/٣، والبحر المحيط ٢٦٨/٤، والدر المصون ٢٤٤/٥.

(٥) انظر: التبيان ٥٥٦/١، والفريد ٧/٣، والبحر المحيط ٢٦٨/٤، والدر المصون ٢٤٥/٥.

(٦) روح المعاني ٧٧/٨.

**الموضع الخامس:**

قال الله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ إِذْ جَاءَهُم بَأْسُنَا إِلَّا أَن قَالُوا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾ (١).

اختلف النحويون في إعراب كلمة (دعوى) على وجهين من الإعراب، هما النصب والرفع، وفيما يأتي بيان ذلك:

**الوجه الأول: النصب:**

ووجهه أن تكون (دعوى) خبرًا لـ(كان)، واسمها المصدر المؤول من قوله: (إلا أن قالوا). وهذا القولُ اختاره الفراء(٢) والزجاج(٣) والنحاس(٤) وبعض المعربين(٥)، وبعضهم جوَّز هذا الوجهَ دون اختيار(٦).

ويُشكل على هذا الإعرابِ أنَّ الاسم والخبر هنا خاف إعرابهما، وقد نص النحويون على وجوب تقديم الاسم وتأخير الخبر متى خفي إعرابهما، نحو: كان موسى صاحبي(٧).

**الوجه الثاني: الرفع:**

ووجهه أن تكون (دعوى) اسمًا لـ(كان)، وخبرها المصدر المؤول من قوله: (إلا أن قالوا). وهذا القول جوزه الفراء(٨) والزجاج(٩) وكثير من المعربين(١٠)، واختاره أبو حيان(١١).

والظاهر أن الوجه الأول هو الراجح؛ لأمور:

**الأول:** أن هذا الإعراب هو المطابق لنظائره في القرآن(١٢).

(١) الأعراف: آية ٥.

(٢) انظر: معاني القرآن ٣٧٢/١.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣١٩/٢.

(٤) انظر: إعراب القرآن ١١٥/٢.

(٥) انظر: البسيط ٢٠/٩، والكشاف ٤٢٤/٢، والمحرر الوجيز ٣٧٤/٢، والفريد ١٢/٣، والدر المصون ٢٥٣/٥-٢٥٤، وروح المعاني ٨٠/٨.

(٦) انظر: مشكل إعراب القرآن ٣١٩/١، والتبيان ٥٥٧/١.

(٧) انظر: البحر المحيط ٢٧٠/٤، والدر المصون ٢٥٣/٥، وروح المعاني ٨٠/٨-٨١.

(٨) انظر: معاني القرآن ٣٧٢/١.

(٩) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣١٩/٢.

(١٠) انظر: البسيط ٢٠/٩، والكشاف ٤٢٤/٢، ومشكل إعراب القرآن ٣١٩/١، والمحرر الوجيز ٣٧٤/٢، والتبيان ٥٥٧/١، والفريد ١٢/٣، والدر المصون ٢٥٣/٥.

(١١) انظر: البحر المحيط ٢٧٠/٤.

(١٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٧٢/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣١٩/٢، والبسيط ٢٠/٩، والفريد ١٢/٣.

قال الفراء: وقوله: ﴿فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ﴾ الدعوى في موضع نصب لـ(كان)، ومرفوع (كان) قوله: ﴿إِلَّا أَن قَالُوا﴾ فـ(أن) في موضع رفع. وهو الوجه في أكثر القرآن أن تكون (أن) إِذَا كَانَ معها فعل أن تجعل مرفوعة والفعل منصوبًا؛ مثل قوله: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ﴾ (١) ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا﴾ (٢).

ولو جعلت الدعوى مرفوعة و(أن) في موضع نصب كَانَ صوابًا؛ كما قَالَ اللّه - تبارك وتعالى-: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ﴾ (٣)"(٤).

**الثاني:** أنَّه جاء على الأصل من جهة جعل الأعرف هو الاسم لا الخبر، والمصدر المؤول يشبه المضمر من حيث كونه لا يوصف، فهو أعرف من المضاف، وعلى الوجه الثاني جاء الإعراب مخالفًا لهذا الأصل(٥).

**الثالث:** أنَّ مسألة وجوب تقديم الاسم وتأخير الخبر متى خفي إعرابهما منوطة بعدم وجود قرينة مبينة للاسم والخبر، وهنا جاءت قرينة مبينة من وجهين:

**أحدهما:** عدم تأنيث الفعل (كان)، ولو كانت (دعوى) اسما للفعل لكان التأنيث أولى(٦)، وقد ألمح إلى ذلك الزجاج عند اختياره للوجه الأول، يقول:" موضع (أنْ) الأحسن أن يكون رفعًا، وأن تكون الدعوى في موضع نصب، كما قال -جلَّ ثناؤُه ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا﴾.

(١) الحشر: من الآية ١٧.

(٢) الجاثية: من الآية ٢٥.

(٣) البقرة: من الآية ١٧٧. وقرأ بالنصب حمزة وحفص عن عاصم، وقرأ بالرفع باقي السبعة. انظر: السبعة ١٧٥، والتيسير ٧٩.

(٤) معاني القرآن ٣٧٢/١.

(٥) انظر: الدر المصون ٢٥٣/٥، وروح المعاني ٨٠/٨.

(٦) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣١٩/٢، والبسيط ٢١/٩، والدر المصون ٢٥٣/٥-٢٥٤، وروح المعاني ٨١/٨.

ويجوز أن يكون في موضع نصب، ويكون الدعوى في موضع رفع إلا أن الدعوى إذا كانت في موضع رفع فالأكثر في اللفظ: (فما كانَتْ دَعْوَاهمْ كذا وكذا إلا أنْ)؛ لأنَّ الدعوى مَؤنثة في اللفظ، ويجوز: كان دعواه باطلا وباطلة"[1].

والآخر: كون الاسم الثاني أعرف[2].

**الرابع:** أن الاسم الثاني هنا واقع موقع الإيجاب والاسم الأول وهو (دعوى) واقع موقع النفي، والنفي أحق بالخبر[3].

**الموضع السادس:**

قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [4].

في قوله تعالى: ﴿مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا ۚ﴾ قراءات عدة، والتي تَعَدَّد التوجيه فيها بسبب خفاء الإعراب ثلاثُ قراءات:

**الأولى:** قراءة حمزة والكسائي وحفص عن عاصم بفتح الميم في الأول وضمها في الثاني[5].

**الثانية:** قراءة باقي السبعة بضم الميم فيهما.

**الثالثة:** قراءة: (مُجرِيها ومُرسِيها) -بضم الميم وكسر الراء والسين مع ياء بعدهما-، وهي قراءة شاذة قرأ بها جماعة منهم مجاهد والحسن والضحاك والنخعي[6].

واختلف النحويون في إعراب كلمة (مجراها) في القراءة الأولى والثانية وهي قراءة السبعة على وجهين من الإعراب، هما الرفع والنصب، وفيما يأتي بيان ذلك:

**الوجه الأول: الرفع:** وفيه وجهان:

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣١٩/٢.

(٢) انظر: الدر المصون ٢٥٤/٥، وروح المعاني ٨١/٨.

(٣) انظر: الفريد ١٢/٣.

(٤) هود: آية ٤١.

(٥) انظر: السبعة ٣٣٣، والتيسير ١٢٤، ومعجم القراءات ٥١/٤-٥٢.

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء ١٤/٢، والمحرر الوجيز ٣/ ١٧٣، والبحر المحيط ٢٢٦/٥، ومعجم القراءات ٥٣/٤.

**الأول:** أن تكون (مجراها) مبتدأ وخبرها قوله: (بسم اللّه)، والتقدير: باسم اللّه إجراؤها وإرساؤها. وهذا الوجه ذهب إليه الفراء[١] والنحاس[٢] والفارسي[٣] وجماعة من المعربين[٤].

**الثاني:** أن تكون (مجراها) فاعلا ورافعه: (بسم اللّه) على رأي من يجيز أن يعمل الظرف والمجرور دون اعتماد. وهذا الوجه جوزه الفارسي[٥] ومكي[٦] وجماعة من المعربين[٧].

والجملة على وجهي الرفع في محل نصب حال، واختلف في صاحب الحال على وجهين:

**أحدهما:** الضمير في قوله: (فيها)، والتقدير: اركبوا فيها مجراة مرساة باسم اللّه؛ أي: جامعة بينهما، وهي حال مقدرة. والعائد في جملة الحال على صاحب الحال هو الضمير في قوله: (مجراها) و(مرساها)[٨].

**والآخر:** الواو في قوله: (اركبوا)[٩].

وردَّ هذا الوجه بأنَّه لا عائد في جملة الحال على صاحب الحال؛ لأنَّ العائد في قوله: (بسم اللّه) إن كان خبرا لـ(مجراها) يعود إلى المبتدأ (مجراها)، وإن كانت (مجراها) فاعلا فالضمير فيها يعود إلى قوله: (فيها)[١٠].

**الوجه الثاني: النصب:**

ووجهه أن تعرب (مجراها) ظرف زمان أو مكان حسب التقدير، وذلك أن المجرى والمرسى يصلحان أن يكونا زمانين أو مكانين، والعامل في الظرفين ما تضمنه قوله: (بسم اللّه) من معنى الفعل، والتقدير: اركبوا فيها مسمِّين وقت إجرائها وإرسائها أو موضع إجرائها وإرسائها، ثم حذف (وقت) أو (موضع) وأقيم ما بعده مقامه.

(١) انظر: معاني القرآن ١٤/٢.

(٢) انظر: إعراب القرآن ٢٨٣/٢.

(٣) انظر: الحجة ٣٣٠/٤.

(٤) انظر: مشكل إعراب القرآن ٣٩٧/١، والكشاف ١٩٩/٣، والمحرر الوجيز ٣/ ١٧٢، والتبيان ٦٩٨/٢، والفريد ٤٦٨/٣، والبحر المحيط ٢٢٥/٥، والدر المصون ٣٢٤/٦-٣٢٥.

(٥) انظر: الحجة ٣٣٠/٤.

(٦) انظر: معاني القرآن ١٤/٢.

(٧) انظر: الفريد ٤٦٨/٣، والبحر المحيط ٢٢٥/٥، والدر المصون ٣٢٤/٦.

(٨) انظر: الحجة ٣٣٠/٤، ومشكل إعراب القرآن ٣٩٨/١، والمحرر الوجيز ٣/ ١٧٢، والتبيان ٦٩٨/٢، والفريد ٤٦٨/٣، والبحر المحيط ٢٢٥/٥.

(٩) انظر: التبيان ٦٩٨/٢.

(١٠) انظر: الحجة ٣٣٠/٤، ومشكل إعراب القرآن ٣٩٨/١، والمحرر الوجيز ٣/ ١٧٢، والفريد ٤٦٨/٣، والبحر المحيط ٢٢٥/٥، والدر المصون ٣٢٥/٦.

وهذا الوجه ذهب إليه الفراء[١] والنحاس[٢] والفارسي[٣] وجماعة من المعربين[٤].

قال الفراء: "وإنْ شئتَ جعلتَ (باسم اللّه) ابتداءً مكتفيًا بنفسه، كقول القائل عندَ الذبيحة أو ابتداء المأكل وشبهه: باسم اللّه، ويكونُ (مجراها) و(مرساها) في موضع نصب؛ يريدُ: باسم اللّه في مجراها وفي مرساها، وسمعتُ العربَ تقولُ: الحمدُ للّه سِرارَك وإهلالَك، وسُمعَ منهم: الحمدُ للّه ما إهلالَك إلى سِرارك؛ يريدون: ما بين إهلالك إلى سرارك"[٥].

ولا يجوز أن يكونا ظرفي (اركبوا)؛ لمخالفته المعنى المراد، فلم يرد: اركبوا فيها وقت الجري والرسو، وإنما المراد: اركبوا فيها الآن قائلين باسم اللّه في الوقتين أو المكانين[٦].

والوجهان جائزان في الإعراب والمعنى لكن جاء في التفسير ما يقوي النصب على الظرفية؛ إذ نقل عن الضحاك قوله: كان يقول وقت جريها: باسم اللّه فتجري، ووقت إرسائها: باسم اللّه فترسو[٧].

وأمَّا القراءة الثالثة وهي قراءة: (مُجرِيها ومُرسِيها) -بضم الميم وكسر الراء والسين مع ياء بعدهما-فعلى أنهما اسما فاعلين من (أجرى) و(أرسى)، وفيه وجهان من الإعراب هما الجر والرفع:

(١) انظر: معاني القرآن ١٤/٢.

(٢) انظر: إعراب القرآن ٢٨٣/٢.

(٣) انظر: الحجة ٣٣١/٤.

(٤) انظر: جامع البيان ٤١٣/١٢، ومشكل إعراب القرآن ٣٩٧/١-٣٩٨، والكشاف ١٩٩/٣، والمحرر الوجيز ٣/ ١٧٢، والتبيان ٦٩٨/٢، والفريد ٤٦٧/٣، والبحر المحيط ٢٢٥/٥، والدر المصون ٣٢٥/٦.

(٥) انظر: معاني القرآن ١٤/٢.

(٦) انظر: الحجة ٣٣١/٤، ومشكل إعراب القرآن ٣٩٨/١، والفريد ٤٦٨/٣.

(٧) انظر: مشكل إعراب القرآن ٣٩٨/١، والكشاف ١٩٩/٣، والمحرر الوجيز ٣/ ١٧٢، والبحر المحيط ٢٢٥/٥.

**الوجه الأول: الجر**: وفيه وجهان:

**أحدهما**: أن يكون (مُجرِيها) نعتًا لاسم الله. وهذا توجيه الفراء[١] والنحاس[٢] وجماعة[٣].

**والآخر**: كون (مجريها) بدل نكرة من معرفة من لفظ الجلالة، وذهب إلى ذلك الفارسي[٤] وأبو حيان[٥] والسمين[٦]، ومنعوا كون (مجريها) نعتًا للفظ الجلالة؛ لأنَّه نكرة، والإضافة فيه غير محضة.

قال الفارسي عن القراءة:" وهي قراءةٌ قد قرأ بها غيرُهم، وليسَ ذلك بالوجه؛ لأنَّها لم تجْرِ بعدُ، ولو جَرَت لكانَ فعلَ حالٍ، فلا يكونُ صفةً للمعرفةِ، فإذا لم يحسنْ على هذا الوجه حُملَ على البدلِ، بدلِ النكرةِ من المعرفةِ؛ كقوله: ﴿بِالنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [٧]"[٨].

**الوجه الثاني: الرفع**:

وجهه أن يكون (مُجرِيها) خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو مجريها. وهذا التوجيه جوزه الزجاج[٩] والنحاس[١٠] والمنتجب[١١].

والذي يظهر أن وجه الجر على جعل (مجريها) بدلا أظهر وأقرب، وهو أيضا سالم من حيث الصناعة والتقدير بخلاف الوجهين الآخرين.

**الموضع السابع**:

قال الله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا ۚ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم بَعْدَمَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا وَاقٍ﴾ [١٢].

(١) انظر: معاني القرآن ١٤/٢.
(٢) انظر: إعراب القرآن ٢٨٣/٢.
(٣) انظر: جامع البيان ٤١٤/١٢، والكشاف ٢٠٠/٣، والمحرر الوجيز ٣/ ١٧٣، والتبيان ٦٩٨/٢، والفريد ٤٦٩/٣.
(٤) انظر: الحجة ٣٣٢/٤.
(٥) انظر: البحر المحيط ٢٢٦/٥.
(٦) انظر: الدر المصون ٣٢٦/٦-٣٢٧.
(٧) العلق: من الآية ١٥-١٦.
(٨) الحجة ٣٣٢/٤.
(٩) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٥٣/٣.
(١٠) انظر: إعراب القرآن ٢٨٣/٢-٢٨٤.
(١١) انظر: الفريد ٤٦٩/٣.
(١٢) الرعد: آية ٣٧.

وقعت (من) في قوله: (من وليٍّ) جارة زائدة، فجاء ما بعدها مجرورا في اللفظ مرفوعًا في المحل، وقد أشار النحاسُ إلى مثل هذا في قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ كَانُوا مِن قَبْلِهِمْ كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَآثَارًا فِي الْأَرْضِ فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَمَا كَانَ لَهُم مِّنَ اللَّهِ مِن وَاقٍ﴾[1]؛ إذ قال: "(واق) في موضع خفض معطوف على اللفظ، ويجوز أن يكون في موضع رفع على الموضع؛ فرفعه وخفضه واحد؛ لأن الياء تحذف وتبقى الكسرة دالة عليها"[1]. وذكره القرطبي بنصه[2].

وبناء عليه جاز في المعطوف (واق) في آية الرعد وجهان:

**الوجه الأول: الجر**، على العطف على لفظ (ولي).

**القول الثاني: الرفع** ، على العطف على محل (ولي)؛ لأن محله الرفع و(من) زائدة . ولم أقف على من نص عليه في هذه الآية[3].

والراجح عندي فيها هو الجر حملا على اللفظ، ووردت آيات مشابهة، كلها قد قرأها السبعة بالجر حملا على اللفظ، منها:

- قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۗ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [4].
- وقوله تعالى ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ ۗ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾[5].
- ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۖ يُحْيِي وَيُمِيتُ ۚ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [6].
- وقوله تعالى﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَٰكِن يُدْخِلُ مَن يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ ۚ وَالظَّالِمُونَ مَا لَهُم مِّن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [7].

(١) إعراب القرآن ٣٠/٤.
(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٣٤٤/١٨.
(٣) انظر مثلا : إعراب القرآن للنحاس ٣٥٩/٢ ، والجامع لأحكام القرآن ٨٤/١٢، والدر المصون ٦٠/٧.
(٤) البقرة: آية ١٠٧.
(٥) البقرة: آية ١٢٠.
(٦) التوبة: آية ١١٦.
(٧) الشورى: آية ٨.

- وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنتُم بِمُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ ۖ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ (١).
- وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنتُم بِمُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ ۖ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ (٢).
- وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ۖ مَا لَكُم مِّن دُونِهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ ۚ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾ (٣).

**الموضع الثامن:**

قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ (٤) .

اختلف العلماء في إعراب (هدى) على قولين:

**القول الأول: النصب**، على أنه مفعول من أجله، وناصبه (أنزلنا)، ونصبُه لاتحاد الفاعل في العلة والمعلول؛ فالمنزِّل هو الله، وهو الهادي والراحم، لكنه لما لم يتحد الفاعل في قوله: (وما أنزلنا) و(لتبين)؛ إذ المنزل هو الله، والمبين هو الرسول وصل الفعلُ إلى العلة بالحرف، فقيل: (لتبين)(٥). وهو رأي النحاس(٦) والزمخشري(٧) والأنباري(٨) وأبي حيان(٩)وجوّزه الزجاج(١٠) والسمين(١١).

(١) الشورى: آية ٣١.
(٢) العنكبوت: آية ٢٢.
(٣) السجدة: آية٤.
(٤) النحل: آية ٦٤.
(٥) انظر: البحر المحيط ٢٤٩/٧، والدر المصون ٢٤٩/٧-٢٥٠، و ١٩٦/١٤.
(٦) انظر: إعراب القرآن ٤٠١/٢.
(٧) انظر: الكشاف ٤٤٦/٣.
(٨) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٧٩/٢.
(٩) انظر: البحر المحيط ٤٩١/٥.
(١٠) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٠٨/٣.
(١١) انظر: الدر المصون ٢٤٩/٧. ذكر السمين أن فيها وجهين ، ولم يذكر الوجه الثاني.

ونص ابن عطية والعكبري على أن (هدى ورحمة) معطوفان على (لتبين)؛ أي: للتبيين والرحمة[١]. أما الزمخشري فذكر أنهما معطوفان على محل (لتبين) [٢]. ورده أبو حيان بأن محله ليس نصبًا فيُعطف منصوبٌ عليه، ودليل ذلك أنه لا يجوز نصبه لاختلاف الفاعل[٣].

وتُعُقب كلام أبي حيان بأن معنى كونه في محل نصب أنه في محلٍّ لو خلا من الموانع ظهر نصبه وهو هنا كذلك[٤].

ورد السمين أيضًا كلام أبي حيان بأن الزمخشري لم يجعل النصب لأجل العطف على المحل إنما جعله بوصول الفعل إليهما لاتحاد الفاعل، وكذلك جعل العطف لأجل التشريك في العِلِّيَّة لا غير؛ يعني أن الهدى والرحمة علتان كما أن التبيين علة، ثم إنه لا خلاف في أن محل الجار والمجرور النصب؛ ولذا جاز: مررت بزيدٍ وعمرًا؛ بالعطف على المحل[٥].

**القول الثاني: الرفع** على أنه خبر لمبتدأ محذوف، جوزه الزجاج في قوله: "ويجوز: (هدى ورحمةٌ) في هذا الموضع، المعنى: وما أنزلنا عليك الكتاب إلا للبيان، وهو مع ذلك هدى ورحمةٌ"[٦].

والراجح هو النصب؛ لإجماع القراء على نصب (ورحمة)، ولم يرد فيها قراءة بالرفع[٧].

**الموضع التاسع:**

قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِن بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَاثًا تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ ۚ إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ اللَّهُ بِهِ ۚ وَلَيُبَيِّنَنَّ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾[٨].

(١) انظر: المحرر الوجيز ٤٠٤/٣، والتبيان ٨٠٠/٢.
(٢) انظر: الكشاف ٤٤٦/٣.
(٣) انظر: البحر المحيط ٢٤٩/٧
(٤) انظر: روح المعاني ١٧٤/١٤.
(٥) انظر: الدر المصون ٢٥٠/٧.
(٦) معاني القرآن وإعرابه ٢٠٨/٣.
(٧) انظر: السبعة ٣٧٤، وإعراب القراءات الشواذ ٧٦٤/١.
(٨) النحل: آية ٩٢.

اختلف العلماء في إعراب (أربى) على قولين:

**القول الأول: الرفع** ، على أنها خبر المبتدأ (هي) ـ والجملة في محل نصب خبرًا لـ(كان) الناقصة، أو في محل نصب حالا من (كان) على تقدير تمامها[١]. وعدّها الباقولي والعكبري في موضع رفع على الصفة[٢]. وأجاز الفراء وجه الرفع[٣].

**القول الثاني: النصب**، على أن تكون خبرًا لـ(كان)، ويكون الضمير (هي) عمادًا؛ أي: ضمير فصل، وهو والكوفيين، والبصريون لا يجيزونه لأجل تنكير الاسم، ولو كان الاسم معرفة لجاز ذلك عندهم[٤].

وهو اختيار الفراء[٥]، وشبهه بقوله تعالى: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾[٦] ، ورده الزجاج بأن الهاء فيه (تجدوه) معرفة، و(أمة) نكرة[٧].

وحجة الكوفيين أن (أمة) وما جرى مجراها من أسماء الأجناس تنكيرها قريب من التعريف، بدليل إدخال الألف واللام عليها لا يخصصها كبير تخصيص، ولم يرتضه ابن عطية[٨].

**الموضع العاشر:**

قال الله تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ آمَنُوا وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [٩].

(١) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٨٣/٢، والبحر المحيط ٥١٤/٥، والدر المصون ٢٨١/٧-٢٨٢، وروح المعاني ٢٢٢/١٤.

(٢) انظر: كشف المشكلات ٦٩٥/٢، والتبيان ٨٠٦/٢.

(٣) انظر: معاني القرآن ١١٣/٢.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢١٨/٣، وكشف المشكلات ٦٩٥/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن ٨٣/٢، والتبيان ٨٠٦/٢، والبحر المحيط ٥١٤/٥، والدر المصون ٢٨٢/٧.

(٥) انظر: معاني القرآن ١١٣/٢.

(٦) المزمل: من الآية ٢٠.

(٧) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢١٨/٣.

(٨) انظر: المحرر الوجيز ٤١٨/٣.

(٩) النحل: آية ١٠٢.

اختلف العلماء في إعراب (هدى) على ثلاثة أقوال:

**القول الأول: النصب**، على أنه مفعول من أجله، معطوف على قوله (ليثبت) ؛ لأن التقدير: لأن يثبت؛ فهو وإن كان مجرور اللفظ باللام لا يسوغ نصبه على المفعول لأجله؛ لأنه ليس مصدرًا صريحًا، أما (هدى وبشرى) فلما كانا مصدرين كانا حقيقين بالنصب على المفعول لأجله، وقد جوزه العكبري(١).

وذكر الزمخشري أنه على العطف على محل (ليثبت)، ورده أبو حيان، وانتصر السمين للزمخشري. وسبق إيراده في الموضع الثامن(٢).

**القول الثاني: الجر**، على العطف على لفظ المصدر المؤول؛ إذ التقدير (لأن يثبت) أي: للتثبيت، كما يقال: جئت لأُحسنَ إلى زيد وإكرامِ خالد. وقد جوزه أبو حيان(٣) والسمين(٤).

**القول الثالث: الرفع**، على أنه خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وهو هدى، والجملة حالية. وقد جوزه العكبري(٥).

والراجح فيه هو النصب؛ لأن (هدى وبشرى) مصدران حقيقان بالنصب على المفعول لأجله؛ بحيث لو ظهر إعرابها لكانا منصوبين كما في قوله تعالى: ﴿لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ۚ﴾(٦).

(١) انظر: التبيان ٨٠٦/٢.

(٢) انظر: الكشاف ٤٧٤/٣، والبحر المحيط ٥١٨/٥، والدر المصون ٢٨٦/٧، وروح المعاني ٢٣٢/١٤.

(٣) انظر: البحر المحيط ٥١٨/٥.

(٤) انظر: الدر المصون ٢٨٦/٧.

(٥) انظر: التبيان ٨٠٧/٢.

(٦) النحل : ٨. انظر: ٢٨٦/١٤.

**الموضع الحادي عشر:**

قال الله تعالى ﴿فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا مَن لَّا يُؤْمِنُ بِهَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَتَرْدَىٰ﴾ (١)

في قوله تعالى: (فتردى) وجهان(٢):

الأول: النصب بـ(أن) المضمرة؛ لوقوعه في جواب النهي.

الثاني: الرفع على الاستئناف، أي: فأنت تردى.

والنصب أظهر لقوة المعنى عليه؛ إذ الجواب أولى.

الموضع الثاني عشر:

قال الله تعالى ﴿فَقُلْنَا يَا آدَمُ إِنَّ هَٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰ﴾ (٣)

قوله: (فَتَشْقَى) فيه وجهان:

الأول: النصب بإضمار (أنْ) في جواب النهي(٤).

الثاني: الرفع على الاستئناف، أي: فأنت تشقى، وهو تقدير أبي حيان.

والنصبُ هو الصحيح لملاءمته المعنى، فالمعنى على الرفع لا يستقيم، إذ ليس المقصود الإخبار بأنه يشقى، بل إنه وقع الإخراج لهما من إبليس فحصل ما ذكر. قاله السمين(٥).

(١) طه: ١٦

(٢) انظر: البحر المحيط ٧/ ٣٢١، والدر المصون ٨/ ٢٣، واللباب في علوم الكتاب ٢٠٥/١٣.

(٣) طه: ١١٧

(٤) انظر: البحر المحيط ٧/ ٣٩٠، والدر المصون ٨/ ١١٢، واللباب في علوم الكتاب ٤٠٤/١٣.

(٥) انظر: الدر المصون ٨/ ١١٢.

**الموضع الثالث عشر:**

قال الله تعالى ﴿فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَاهُمْ حَتَّىٰ جَعَلْنَاهُمْ حَصِيدًا خَامِدِينَ﴾[١].

اختلف العلماء في إعراب (دعواهم) على قولين:

**القول الأول: النصب** على أنه خبر (ما زال)، ورجحه أبو حيان[٢] والسمين[٣] ، وأجازه الزجاج[٤] والحوفي[٥] والزمخشري[٦] والعكبري[٧] .

**القول الثاني: الرفع** على أنه اسم (ما زال) مؤخر، أجازه الزجاج قائلا: "لا اختلاف بين النحويين في الوجهين"[٨] .

وممن أجازه الحوفي[٩] والزمخشري[١٠] والعكبري[١١] .

وضُعِّف القول الثاني بأنه إذا خفي الإعراب مع استوائهما في المسوغ لكون كل واحدٍ منهما اسمًا أو خبرًا وجب جعلُ المتقدم اسمًا والمتأخر خبرًا [١٢] .

ورأى ابن الحاج أنه ليس فيه التباس، وأنه من عدم الفرق بين الالتباس، وهو أن يفهم منه خلاف المراد، والإجمال وهو ألا يتعين فيه أحد الجانبين؛ ولأجل هذا جاز[١٣].

(١) الأنبياء: آية ١٥.

(٢) انظر: البحر المحيط ٢٧٩/٦.

(٣) انظر: الدر المصون ٨/ ١٣٧.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٨٦/٣.

(٥) انظر: البحر المحيط ٢٧٩/٦، والدر المصون ٨/ ١٣٧.

(٦) انظر: الكشاف ١٣٢/٤.

(٧) انظر: التبيان ٩١٢.

(٨) معاني القرآن وإعرابه ٣٨٦/٣.

(٩) انظر: البحر المحيط ٢٧٩/٦، والدر المصون ٨/ ١٣٧.

(١٠) انظر: الكشاف ١٣٢/٤.

(١١) انظر: التبيان ٩١٢.

(١٢) انظر: البحر المحيط ٢٧٩/٦، والدر المصون ٨/ ١٣٧.

(١٣) انظر: البحر المحيط ٢٧٩/٦، وروح المعاني ١٧/١٧.

**الموضع الرابع عشر:**

قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ ۝٢٠٨ ذِكْرَى وَمَا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾ (١).

اختلف في إعراب (ذكرى) على قولين:

**القول الأول: النصب، وفيه وجوه:**

**الأول:** على أنه مفعول لأجله، والعامل فيها (منذرون)، وتقدير الكلام: ينذرونهم تذكرةً وذكرى؛ أي: لأجل الموعظة والتذكرة. أجازه الفراء(٢) والزمخشري(٣) والعكبري(٤) والسمين(٥).

وأجاز الزمخشري أن تكون (ذكرى) متعلقة بـ(أهلكنا)، والمعنى: وما أهلكنا من قرية ظالمين إلا بعدما ألزمناهم الحجة بإرسال المنذرين إليهم لتكون تذكرة وعبرة لغيرهم. ورأى أن هذا الرأي عليه المعول(٦).

وعُلّل ذلك بأنه وعيدٌ للمستهزئين، وبأنه يستحقون أن يجعلوا نكالا وعبرة لغيرهم كالأمم السوالف؛ حيث فعلوا مثل فعلهم من الاستهزاء والتكذيب، فجوزوا بما جوزوا به(٧).

ورده أبو حيان بأن مذهب الجمهور أن ما قبل (إلا) لا يعمل فيما بعدها إلا أن يكون مستثنى أو مستثنى منه أو تابعا له غير معتمد على الأداة نحو: (ما مررت بأحد إلا زيدٌ خيرٌ من عمرو)، والمفعول له ليس واحدًا من هذه الثلاثة، فلا

(١) الشعراء: آية ٢٠٨-٢٠٩.

(٢) انظر: معاني القرآن ٢٨٤/٢.

(٣) انظر: الكشاف ٤١٨/٤.

(٤) انظر: التبيان ١٠٠٢/٢.

(٥) انظر: الدر المصون ٥٦١/٨.

(٦) انظر: الكشاف ٤١٨/٤.

(٧) انظر: روح المعاني ١٣٢/١٩.

يجوز أن يتعلق بـ(أهلكنا)، وبين أبو حيان أنه يتخرج الجواز على مذهب الكسائي والأخفش وإن كانا لم ينصبا على المفعول له بخصوصيته[١].

**الثاني:** على أنه مصدر، دل عليه الإنذار، والتقدير: لها مذكرون ذكرى؛ أي تذكرةً، وهو رأي الزجاج[٢]، وأجازه الزمخشري[٣] وابن عطية[٤]. وسماه الشنقيطي: ما ناب عن المطلق[٥].

**الثالث:** أنها حال من الضمير في (منذرون)، وعزي إلى الكسائي[٦]، وأجازه الزمخشري[٧].

والتقدير: ينذرونهم في حال كونهم ذوي تذكرة، أو: مذكرين [٨]. وأجاز الألوسي أن يبقى على ظاهره اعتبارًا للمبالغة[٩].

**القول الثاني: الرفع، وفيه وجهان:**

**الأول:** أنه خبر مبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: ذلك ذكرى، أو هذه ذكرى، أو الإنذار ذكرى. وتكون جملة (هذه ذكرى) اعتراضية[١٠]. أجازه الفراء[١١] والزجاج[١٢] والزمخشري[١٣] وابن عطية[١٤] والعكبري[١٥].

(١) انظر: البحر ٤٢/٧.
(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١٠٢/٤.
(٣) انظر: الكشاف ٤١٨/٤.
(٤) انظر: المحرر الوجيز ٢٤٤/٤.
(٥) انظر: أضواء البيان ٤٢٤/٦.
(٦) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢١٧/٢، والمحرر الوجيز ٢٤٤/٤، والبحر المحيط ٤٢/٧.
(٧) انظر: الكشاف ٤١٨/٤.
(٨) انظر: البحر المحيط ٤٢/٧، وأضواء البيان ٤٢٤/٦.
(٩) انظر: روح المعاني ١٣٢/١٩.
(١٠) انظر: الكشاف ٤١٨/٤، والبحر ٤٢/٧، والدر المصون ٥٦١/٨.
(١١) انظر: معاني القرآن ٢٨٤/٢.
(١٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١٠٣/٤.
(١٣) انظر: الكشاف ٤١٨/٤.
(١٤) انظر: المحرر الوجيز ٢٤٤/٤.
(١٥) انظر: التبيان ١٠٠٢/٢.

ويرجح الرفعَ على الخبرية ورود آية مماثلة فيها التصريح بالمبتدأ، وهي : ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ اللَّيْلِ ۚ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ۚ ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّاكِرِينَ﴾ (١).

**الثاني**: أنه صفة؛ بمعنى: منذرون ذوو ذكرى، أو جعلوا نفس الذكرى مبالغة؛ لإمعانهم في التذكرة وإطنابهم فيها. أجازه الزمخشري(٢).

والراجح عندي أنها تعرب مفعولا لأجله؛ لأمرين:

الأول: أنه لا حذف فيه، وما لا تقدير فيه أولى من التقدير.

الثاني: أنه وردت آياتٌ مماثلةٌ عطفت فيه (ذكرى) على منصوب نصبًا ظاهرًا يعرب مفعولا لأجله، ومنها:

- قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِتُنذِرَ بِهِ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ (٣).

- وقوله تعالى: ﴿فَاسْتَجَبْنَا لَهُ فَكَشَفْنَا مَا بِهِ مِن ضُرٍّ ۖ وَآتَيْنَاهُ أَهْلَهُ وَمِثْلَهُم مَّعَهُمْ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَذِكْرَىٰ لِلْعَابِدِينَ﴾ (٤).

- وقوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ أَهْلَهُ وَمِثْلَهُم مَّعَهُمْ رَحْمَةً مِّنَّا وَذِكْرَىٰ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ (٥).

(١) هود: آية ١١٤.

(٢) انظر: الكشاف ٤١٨/٤. وانظر: روح المعاني ١٣٢/١٩.

(٣) الأعراف: آية ٢.

(٤) الأنبياء: آية ٨٤.

(٥) ص: آية ٤٣.

- وقوله تعالى: ﴿تَبْصِرَةً وَذِكْرَىٰ لِكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ﴾ (١).

**الموضع الخامس عشر:**

قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ مِن بَعْدِ مَا أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ الْأُولَىٰ بَصَائِرَ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ (٢).

اختلف العلماء في إعراب (هدى) على قولين:

**القول الأول: النصب:** - وهو الظاهر - عطفًا على (بصائر) التي أجيز فيها أن تكون مفعولا لأجله، وأن تكون حالا؛ إما على حذف مضاف؛ أي: ذا بصائر، أو على المبالغة(٣).

**القول الثاني : الرفع**، جوّزه النحاس على تقدير مبتدأ محذوف، قال: "وهدى ورحمة عطف على (بصائر)، ويجوز الرفع بمعنى: فهو هدى ورحمةٌ"(٤).

وكلام الزجاج أوضح، قال: "ولو قرئت بالرفع على معنى (فهو هدى ورحمة) جاز، والنصب أجود، ولا أعلم أحدًا قرأ بالرفع، فلا تقرأن بها"(٥).

**الموضع السادس عشر:**

قال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَخْلَصْنَاهُم بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ﴾ (٦).

اختلف العلماء في إعراب (ذكرى) على أقوال:

(١) ق: آية ٨.

(٢) القصص: آية ٤٣.

(٣) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢٣٤/٢، والكشاف ٥٠٩/٤، والمحرر الوجيز ٢٨٩/٤، والتبيان ١٠٢١/٢، والبحر المحيط ١١٥/٧، والدر المصون ٦٨٠/٨، وفتوح الغيب للطيبي ٦٦/١٢، وروح المعاني ٨٥/٢٠ .

(٤) إعراب القرآن ٢٣٨/٣.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ١٤٦/٤.

(٦) ص: آية ٤٦. وفي الآية قراءة أخرى لنافع، وهي (بخالصةِ ذكرى)؛ بالإضافة ،. وهي ليست موطن الدراسة. انظر: السبعة ٥٥٤، والدر المصون ٣٨٣/٩.

**القول الأول: الجر**، ويعرب بدلا مطابقًا؛ والتقدير: إنا أخلصناهم بأن يذكروا الدار الآخرة ويتأهبوا لها، ويرغبوا فيها ويُرغِّبوا الناس فيها، ويزهدوهم في الدنيا[١]، وهو رأي الزجاج[٢] والنحاس[٣]. وهو المفهوم من كلام الزمخشري[٤].

وأجازه الفراء[٥] والفارسي[٦] وابن عطية[٧] وابن الأنباري[٨] والعكبري[٩] والقرطبي[١٠] والسمين[١١].

وأجيز أن يعرب بيانًا[١٢].

**القول الثاني: النصب**، ويعرب مفعولا لـ(خالصةٍ)، أو على إضمار (أعني). وأجازه العكبري[١٣] والسمين[١٤].

وأُجيز أن تكون مصدرًا بمعنى الإخلاص، فيكون قد حذف منه الفاعل؛ والتقدير: أخلصناهم بأن أخلصوا ذكرى الدار، أو بأن أخلصنا لهم ذكرى الدار[١٥]. وذكر الفارسي أنه يقويه قراءة الأعمش[١٦]: (بخالصتهم ذكرى الدار)[١٧].

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٣٦/٤، وإعراب القرآن للنحاس ٤٦٧/٤، والجامع لأحكام القرآن ٢٢٥/١٨.
(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٣٦/٤.
(٣) انظر: إعراب القرآن ٤٦٧/٣.
(٤) انظر: الكشاف ٢٧٥/٥.
(٥) انظر: معاني القرآن ٤٠٧/٢.
(٦) انظر: الحجة ٧٢/٦.
(٧) انظر: المحرر الوجيز ٥٠٩/٤.
(٨) انظر: البيان ٣١٦/٢.
(٩) انظر: التبيان ١١٠٢/٢.
(١٠) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٢٢٥/١٨.
(١١) انظر: الدر المصون ٣٨٤/٩.
(١٢) انظر: الدر المصون ٣٨٤/٩، وروح المعاني ٢١٠/٢٣، و٢٧٨/٢٣.
(١٣) انظر: التبيان ١١٠٢/٢.
(١٤) انظر: الدر المصون ٣٨٣/٩.
(١٥) انظر: الحجة للقراء السبعة ٧٢/٦، وكشف المشكلات ١١٤٨/٢، والمحرر الوجيز ٥٠٩/٤، والبيان في غريب إعراب القرآن ٣١٦/٢، والجامع لأحكام القرآن ١٨/ ٢٢٥، والبحر المحيط ٣٨٦/٧، والدر المصون ٣٨٤/٩.
(١٦) انظر: البحر المحيط ١٦٤/٩.
(١٧) انظر: الحجة ٧٢/٦.

**القول الثالث: الرفع: وفيه وجهان:**

**الأول:** أن يكون في موضع فاعل لـ(خالصة)، وأجازه العكبري[١].

وأجيز أن تكون (خالصة) بمعنى المصدر (الخلوص)، فيكون ارتفاع (ذكرى) به؛ لأن المصدر يعمل منونا كما يعمل مضافا، والتقدير: بأن خلصت لهم ذكرى الدار[٢].

**الثاني:** أن يكون خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هي ذكرى. وأجازه الفراء[٣] والعكبري[٤] والسمين[٥] والألوسي[٦].

والراجح عندي هو القول الأول، وهو أن تعرب بدلا؛ لما فيه من السلامة من دعوى الحذف، ولاتفاق المعربين على جواز هذا الوجه.

**الموضع السابع عشر:**

قال الله تعالى: ﴿ لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَىٰ﴾ [٧].

اختلف العلماء في إعراب (الكبرى) على قولين:

**القول الأول: النصب**، على أنها مفعول (رأى)، و(من آيات ربه) حال مقدمة من المفعول؛ أي: رأى الكبرى من آيات ربه التي يمكن أن يراها البشر[٨]. اختاره العكبري[٩] وأبوحيان[١٠]، والسمين[١١].

**القول الثاني: الجر**، على أنها صفة لـ(آيات)، و(من آيات) تكون هي مفعول (رأى). وجاز وصف الجمع (آيات) بالمؤنثة المفردة (الكبرى)، وحسن ذلك هنا كونها فاصلة[١٢]. أجازه السمين[١٣]. وقدر العكبري المفعول المحذوف: شيئًا من آيات ربه[١٤].

---

(١) انظر: التبيان ١١٠٢/٢. وانظر: فتوح الغيب للطيبي ٢٩٨/١٣.

(٢) انظر: المحرر الوجيز ٥٠٩/٤، والجامع لأحكام القرآن ١٨/ ٢٢٥، والبحر المحيط ٣٨٦/٧، والدر المصون ٣٨٣/٩ -٣٨٤.

(٣) انظر: معاني القرآن ٤٠٧/٢.

(٤) انظر: التبيان ١١٠٢/٢.

(٥) انظر: الدر المصون ٣٨٤/٩.

(٦) انظر: روح المعاني ٢١٠/٢٣.

(٧) النجم: آية ١٨. مثلها قوله تعالى : ﴿ لِنُرِيَكَ مِنْ آيَاتِنَا الْكُبْرَى﴾ [ طه : ٢٣].

(٨) انظر: المحرر الوجيز ٢٠٠/٥، والجامع لأحكام القرآن ٣٢/٢٠.

(٩) انظر: التبيان ١١٨٧/٢.

(١٠) انظر: البحر المحيط ١٥٨/٨.

(١١) انظر: الدر المصون ٩١/١٠.

(١٢) انظر: المحرر الوجيز ٢٠٠/٥، والجامع لأحكام القرآن ٣٢/٢٠.

(١٣) انظر :الدر المصون ٩١/١٠.

(١٤) انظر: التبيان ١١٨٧/٢.

والراجح أنها صفة، وأن المفعول محذوف لتفخيم الأمر وتعظيمه؛ رجحه ابن المنير قائلا: "كأنه قال : لقد رأى من آيات ربه الكبرى أمورًا عظامًا لا يحيط بها الوصف، والحذف في مثل هذا أبلغ وأهول.

وهذا -والله أعلم- أولى من الأول؛ لأن فيه تفخيما لآيات الله الكبرى، وأن فيها ما رآه وفيها ما لم يره، هو على الوجه الأول يكون مقتضاه أنه رأى جميع الآيات الكبرى على الشمول والعموم، وفيه بعد ؛ فإن آيات الله تعالى لا يحيط بها أحد علمًا بجملتها"(١).

**الموضع الثامن عشر:**

قال الله تعالى: ﴿وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا ۖ نَصْرٌ مِّنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ ۗ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٢).

اختلف العلماء في إعراب (أخرى) على أقوال:

**القول الأول: الرفع:** على أنه مبتدأ، وقدر الخبر بالآتي:

أولا: الخبر محذوف، والتقدير: ولكم أخرى، وهو اختيار الفراء(٣)، وأجازه الزجاج(٤) والأنباري(٥) والعكبري(٦)، ورجحه النحاس(٧)، وهو المفهوم من كلام الزمخشري(٨).

وقدر الخبر بوجوه أخرى: ثَمّ أخرى، عنده أخرى(٩).

ثانيًا: الخبر جملة حذف مبتدؤها، والتقدير: هي نصر، أجازه العكبري(١٠)، ورده السمين بأنّ فيه تقديرًا لا حاجة إليه(١١).

ثالثًا: الخبرُ قوله: (نصرٌ من الله).

(١) انظر: الانتصاف ٦٤١/٥ ح١.

(٢) الصف: آية ١٣.

(٣) انظر: معاني القرآن ١٥٤/٣.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١٦٦/٥.

(٥) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٤٣٦/٢.

(٦) انظر: التبيان ١٢٢١/٢.

(٧) انظر: إعراب القرآن ٤٢٣/٤.

(٨) انظر: الكشاف ١٠٧/٥.

(٩) انظر: البحر المحيط ٢٦١/٨، والدر المصون ٣٢١/١٠.

(١٠) انظر: التبيان ١٢٢١/٢.

(١١) انظر: الدر المصون ٣٢١/١٠.

ورُجح وجه الرفع بدليل مجيء البدل (نصر) منه مرفوعًا[١].

**القول الثاني: النصب:** على أنه مفعول به، والعامل فيه:

- محذوف تقديره: يعطيكم أخرى، أجازه العكبري[٢] والسمين[٣].
- محذوف تقديره: (تحبون) المدلول عليه بـ(تحبونها)، فيكون من الاشتغال[٤].

ولم يمنع الفراء جواز النصب لو أعرب به، أو لو كان (نصر) منصوبًا، قال : "ولو كان (نصرًا من اللّه) لكان صوابًا ، ولو قيل: وآخرَ تحبونه - يريد: الفتح والنصر - كان صوابًا"[٥].

والفرق بين إعرابي الرفع والنصب أن جملة (تحبونها) على وجه الرفع تكون في رفع صفة، أما على وجه النصب فليس بنعت، بل هي جملة مفسرة للفعل المقدر[٦].

**القول الثالث: الجر:** على العطف على (تجارة)، وهو اختيار الأخفش[٧] والباقولي[٨]، وأجازه النحاس[٩]، ورجحه الأنباري[١٠].

وضُعّف هذا الوجه بأنها ليست مما دُلّ عليه، إنما هي ثواب من عند اللّه، يعطيهم إياه على الإيمان والجهاد بالنفس والمال[١١]. قال ابن عطية عنه: "وهذا قول قلق، قد رد عليه ناس، واحتج له آخرون، والصحيح ضعفه"[١٢].

**الموضع التاسع عشر:**

قال اللّه تعالى: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ۝١ الَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ﴾ [١٣].

(١) انظر: إعراب القرآن ٤٢٣/٤، ومعاني القرآن وإعرابه ١٦٦/٥، والبحر المحيط ٢٦١/٨.

(٢) انظر: التبيان ١٢٢١/٢.

(٣) انظر: الدر المصون ٣٢١/١٠.

(٤) انظر: التبيان ١٢٢١/٢، والدر المصون ٣٢١/١٠.

(٥) معاني القرآن ١٥٤/٣.

(٦) انظر: البحر المحيط ٢٦١/٨، والدر المصون ٣٢١/١٠، وروح المعاني ٩٠/٢٨.

(٧) انظر: معاني القرآن ٥٤١/٢.

(٨) انظر: كشف المشكلات ١٣٤٥/٢.

(٩) انظر: إعراب القرآن ٤٢٣/٤.

(١٠) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٤٣٦/٢.

(١١) انظر: المحرر الوجيز ٣٠٤/٥، والبحر المحيط ٢٦١/٨، والدر المصون ٣٢١/١٠.

(١٢) المحرر الوجيز ٣٠٤/٥.

(١٣) الأعلى: آية ١-٢.

اختلف العلماء في إعراب (الأعلى) على قولين:

**القول الأول: الجر:** على أنه صفة لـ(ربك)، أجازه النحاس[١] والزمخشري[٢] وابن عطية[٣] وأبوحيان[٤] والسمين[٥]. وهو المفهوم من كلام الزجاج[٦].

**القول الثاني: النصب:** على أنه صفة لـ(اسم)، أجازه النحاس[٧] والزمخشري[٨] وابن عطية[٩] وأبو حيان[١٠] والسمين[١١].

فإن كان كذلك فهذا يمنع أن يكون (الذي) صفة لـ(ربك)؛ لأنه يلزم من الفصل بين الصفة والموصوف بصفة غيره، فيتعين أن يجعل (الذي) نعتًا لـ(اسم)، أو مقطوعًا، فيُرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أو يُنصب على المدح[١٢].

وقيل لفظة (اسم) زائدة، وقيل: في الكلام حذف مضاف؛ أي: سبح مسمى ربك[١٣].

ويرجِّح أنها صفة للرب قراءة: ﴿سُبْحانَ رَبِّيَ الأَعْلَى﴾[١٤].

(١) انظر: إعراب القرآن ٢٠٤/٥.

(٢) انظر: الكشاف ٣٥٦/٦.

(٣) انظر: المحرر الوجيز ٤٦٨/٥.

(٤) انظر: البحر المحيط ٤٥٣/٨.

(٥) انظر: الدر المصون ٧٥٩/١٠.

(٦) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣١٥/٥.

(٧) انظر: إعراب القرآن ٢٠٤/٥.

(٨) انظر: الكشاف ٣٥٦/٦.

(٩) انظر: المحرر الوجيز ٤٦٨/٥.

(١٠) انظر: البحر المحيط ٤٥٣/٨.

(١١) انظر: الدر المصون ٧٥٩/١٠.

(١٢) انظر: البحر المحيط ٧٥٩/٨، والدر المصون ٧٥٩/١٠، وروح المعاني ١٠٤/٣٠.

(١٣) انظر: التبيان ١٢٨٣/٢، وروح المعاني ١٠٣/٣٠، و ٢٧٤/٣٠،

(١٤) هي قراءة ابن عمر وعلي وأبي بن كعب وغيرهم. انظر: الكشاف ٣٥٦/٦، والمحرر الوجيز ٤٦٨/٥.

## المبحث الثاني: صور خفاء الإعراب

### الصورة الأولى: خفاء الإعراب في الاسم المقصور:

وهو أكثر الصور ورودًا في القرآن الكريم، وقد ورد في خمسة عشر موضعًا، هي:

قول الله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ (١)

وقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَلَكِن ذِكْرَىٰ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ (٢)

وقوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِتُنذِرَ بِهِ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ (٣)

وقوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ إِذْ جَاءَهُم بَأْسُنَا إِلَّا أَن قَالُوا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾(٤)

وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (٥)

وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ (٦)

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِن بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَاثًا تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ ۚ إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ اللَّهُ بِهِ ۚ وَلَيُبَيِّنَنَّ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ (٧)

(١) انظر: الموضع الأول.
(٢) انظر: الموضع الثالث.
(٣) انظر: الموضع الرابع.
(٤) انظر: الموضع الخامس.
(٥) انظر: الموضع السادس.
(٦) انظر: الموضع الثامن.
(٧) انظر: الموضع التاسع.

وقوله تعالى ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ آمَنُوا وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾(١)

وقوله تعالى: ﴿فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَاهُمْ حَتَّىٰ جَعَلْنَاهُمْ حَصِيدًا خَامِدِينَ﴾(٢)

وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ ﴿٢٠٨﴾ ذِكْرَى وَمَا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾(٣)

وقوله تعالى:﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ مِن بَعْدِ مَا أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ الْأُولَىٰ بَصَائِرَ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ (٤)

وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَخْلَصْنَاهُم بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ﴾ (٥)

وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَىٰ﴾ (٦)

وقوله تعالى: ﴿وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا ۖ نَصْرٌ مِّنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ ۗ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾(٧)

وقوله تعالى: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴿١﴾ الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ﴾ (٨)

(١) انظر: الموضع العاشر.
(٢) انظر: الموضع الثالث عشر.
(٣) انظر: الموضع الرابع عشر.
(٤) انظر: الموضع الخامس عشر.
(٥) انظر: الموضع السادس عشر.
(٦) انظر: الموضع السابع عشر.
(٧) انظر: الموضع الثامن عشر.
(٨) انظر: الموضع التاسع عشر.

**الصورة الثانية: خفاء الإعراب في الاسم المنقوص:**

وقد وردت هذه الصورة في موضع واحد في القرآن الكريم، وهو قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا ۚ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم بَعْدَمَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا وَاقٍ﴾(١)

**الصورة الثالثة: خفاء الإعراب في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم:**

وهذه الصورة أيضًا وردت في موضع واحد في القرآن الكريم، وهو قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي لَآ أَمۡلِكُ إِلَّا نَفۡسِي وَأَخِيۖ فَٱفۡرُقۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾ (٢)

**الصورة الرابعة: خفاء الإعراب في الفعل المضارع المعتل الآخر بالألف:**

ورت هذه الصورة في موضعين في القرآن الكريم هما:

قول الله تعالى: ﴿فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا مَن لَّا يُؤْمِنُ بِهَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَتَرْدَىٰ﴾(٣)

وقوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا يَا آدَمُ إِنَّ هَٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰ﴾ (٤)

(١) انظر: الموضع السابع.

(٢) انظر: الموضع الثاني.

(٣) انظر: الموضع الحادي عشر.

(٤) انظر: الموضع الثاني عشر.

## المبحث الثالث: آثار خفاء الإعراب

سأعرض لاثنين من أهم آثار خفاء الإعراب، وهي:

**الأثر الأول: أثر خفاء الإعراب في استحداث التوجيه الإعرابي**

وهذا تبين لنا في استحداث توجيهات إعرابية كثيرة، غالبها قوي في وجه الإعراب، وهو ظاهر. وبعضها يَضعُف من جهة الصناعة، ولم يُحوج إليه إلا التوسعُ في تعدد التوجيه لخفاء الإعراب، ومن أمثلة ذلك:

- توجيه (ذكرى)[1] في قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِتُنذِرَ بِهِ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ بالجر، على أنها معطوفة على الضمير في قوله: (به).
وهذا القول ذكره بعض النحويين وضعفوه؛ لأنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار إلا على مذهب الكوفيين ومن وافقهم.
- وتوجيه (ذكرى)[2] في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ ﴿٢٠٨﴾ ذِكْرَى وَمَا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾. فقد أجاز الزمخشري في النصب أن تكون (ذكرى) متعلقة بـ(أهلكنا)، والمعنى: وما أهلكنا من قرية ظالمين إلا بعدما ألزمناهم الحجة بإرسال المنذرين إليهم لتكون تذكرة وعبرة لغيرهم. وردّه أبو حيان؛ لأن مذهب الجمهور أن ما قبل (إلا) لا يعمل فيما بعدها.

الأثر الثاني: أثر خفاء الإعراب في معنى النص القرآني

بعد التأمل فيما ورد من أمثلة لخفاء الإعراب في النص القرآني، اتضح أن خفاء الإعراب حمل بعض المفسرين والمعربين على توليد بعض المعاني للنص القرآني، وتلك المعاني جاءت في سياقين:

السياق الأول: سياق محمود وهو التوسع في التفسير القرآني مما يحتمله النص والوجه اللغوي والحكم الشرعي. ومن الأمثلة على ذلك:

(١) انظر: الموضع الرابع.

(٢) انظر: الموضع الرابع عشر.

- توجيه (ذكرى)[1] في قوله تعالى ﴿وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَلَٰكِن ذِكْرَىٰ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾.

فمن أوجه الرفع: أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو ذكرى.
ومنها: أن يكون (ذكرى) مبتدأ وخبره محذوف، والتقدير: ولكن عليكم ذكرى، أو عليهم ذكرى.

- توجيه (مجراها) [2] في قوله تعالى ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

بالرفع على أن يكونَ (باسمِ اللّه) حالا من ضميرِ (فيها)، و(مجراها) فاعل، أي: اركبُوا فيها مُلتَبِسًا باسمِ اللّهِ إجْرَاؤها وإرساؤُها أي: ببركةِ اسْمِ اللّه.
أو يكون (مَجْراها) مبتدأ، و(باسْمِ اللّه) الخبرُ، والجملةُ حالٌ من الضَّمير في (فيها). وعلى هذه التَّوجيهاتِ الثَّلاثةِ فالكلامُ جملةٌ واحدةٌ، والحالُ مقدَّرةٌ.
وبالنّصب على أَنَّه ظرفُ مكانٍ أو زمانٍ، والمعنى: موضع جريانها أو وقته.

- إعراب (ذكرى)[3] في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ ﴿٢٠٨﴾ ذِكْرَى وَمَا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾. فقد وردت في توجيهات نصبها ثلاثة أوجه تثري المعاني القرآنية.

السياق الثاني: سياق مذموم وهو التكلُّف في التأويل بما لا يحتمله الحكم الشرعي أو بما لا يتناسب مع بلاغة النص القرآني. ومن الأمثلة على ذلك:

- ما جاء في توجيه (أخي)[4] في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي لَآ أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي فَافْرُقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾ أنه مرفوع عَطْفًا عَلَى الضَّميرِ في أملكُ؛ أي: ولا يملكُ أَخِي إلا نفسَه، ويجوزُ أن يكونَ مبتدًا، والخبرُ محذُوفٌ؛ أَيْ: وأخِي كذلكَ.

(١) انظر: الموضع الثالث.
(٢) انظر: الموضع السادس.
(٣) انظر: الموضع الرابع عشر.
(٤) انظر: الموضع الثاني.

ويُضعفه المعنى اللازم منه وهو أن موسى وهارون لا يملكان إلا نفسَ موسى فقط.

- وما ورد في توجيه (ذكرى)[1] في قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَلَـٰكِن ذِكْرَىٰ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾.

فالوجه الثالث من أوجه الرفع: أن يكون معطوفًا على موضع (شيء) المجرور بـ(من)، والتقدير: ما على المتقين من حسابهم شيء ولكن عليهم ذكرى. وقد بين الزمخشري وجه ضعفه في المعنى.

- وما جاء في توجيه (ذكرى)[2] في قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِتُنذِرَ بِهِ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ في الوجه الثالث في الرفع وهو أن تكون معطوفة على صفة (كتاب)، والتقدير: هذه الحروف كتاب منزل إليك وذكرى، وهو ظاهر التكلف؛ لتقدير (ذكرى) معطوفة على صفة مقدرة، والتقدير: هذه الحروف كتاب منزل إليك وذكرى. ولم يقل به غيرُ ابن عطية.

- ما ورد في توجيه (أخرى)[3] في قوله تعالى: ﴿وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا ۖ نَصْرٌ مِّنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ ۗ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

بالجر عطفًا على (تجارة)، وضُعّف هذا الوجه بأنها ليست مما دُلّ عليه، إنما هي ثواب من عند الله، يعطيهم إياه على الإيمان والجهاد بالنفس والمال.

(١) انظر: الموضع الثالث.

(٢) انظر: الموضع الرابع.

(٣) انظر: الموضع الثامن عشر.

## الخاتمة

تبينت لي بعض النتائج أهمها:

- مثّل خفاءُ الإعراب في بعض ألفاظ القرآن وجهًا من وجوه إعجازه اللغوي، فهو يستجلب الفكر والتأمل لمعرفة المعنى المراد للنص مع عدم ظهور العلامة الإعرابية، واحتمال الموضع أكثر من وجه إعرابي.
- أسهم خفاء الإعراب بصورة كبيرة في ثراء التفسير القرآني.
- أهمية ارتباط علم التفسير بعلم الإعراب، وضرورة فهم الصناعة النحوية للمفسر حتى لا يحمل النص القرآني على غير محمله.
- المبالغة في استحداث المعاني للنص القرآني عند بعض المعربين؛ بسبب خفاء الإعراب، مع أن السياق أو اللغة تضعف تلك المعاني.
- أن معظم وجوه خفاء الإعراب جاءت في الاسم المقصور، وكلماته عشر، وردت في خمسة عشر موضعًا.
- مما يُعين على معرفة الوجه الإعرابي الصحيح مع خفاء الإعراب أمورٌ منها: وجود آيات مشابهة ظهر فيها مرجح بالحمل على وجهٍ راجح كما في الموضع السابع، أو وجو تابع ظهرت في العلامة كما في أحد التوجيهات في الموضع الثامن عشر.
- الحاجة لمزيد من الدراسات لهذا الموضوع لأهميته في خدمة كتاب الله الكريم، ولعدم وجود دراسات مستفيضة تربط الصناعة النحوية بالتفسير الصحيح للقرآن الكريم.

وفي الختام أحمد الله الكريم على توفيقه ومننه، وأستغفره من كل زلل وتقصير، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

## ثبت المصادر والمراجع


- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين الشنقيطي، مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي بجدة، دار عالم الفوائد، دون سنة.
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.
- إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري، تحقيق محمد السيد عزوز، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- الانتصاف، لابن المنير، مع كتاب (الكشاف).
- إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر الأنباري، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.
- البحر المحيط في علم التفسير، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - الشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري، تحقيق د.طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- التبيان في إعراب القرآن للعكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، طبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ١٣٩٦- ١٩٧٦م.
- تعدد التوجيه النحوي: مواضعه، أسبابه، نتائجه، د. محمد حسنين صبرة، دار غريب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م.
- التفسير البسيط، للواحدي، رسائل دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود، عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ.
- تهذيب اللّغة، لأبي منصور الأزهري، تحقيق: عمر سلامي وإبراهيم حامد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
- التيسير في القراءات السبع للداني، عُني بتصحيحه أوتويرتزل، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن للإمام الطبري، تحقيق د عبدالله بن عبدالمحسن التركي، دار هجر للطباعة.
- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٨٤ه.

- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين القهوجي وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤-١٤١٩هـ/ ١٩٨٤-١٩٩٩م.
- الخصائص، لأبي الفتح ابن جني، تحقيق: محمّد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٧١هـ.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٦-١٤١٥هـ/ ١٩٨٦-١٩٩٤م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألوسي، ضبطه علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
- السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين الأستراباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.
- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)، تحقيق د. محمد عبد الرحيم، الطبعة الأولى ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م، الإمارات العربية المتحدة.
- الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني، تحقيق محمد نظام الدين فتيح، دار الزمان، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- القاموس المحيط، لمجد الدين الفيروز آباري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ .
- قواعد التوجيه في النحو العربي (رسالة دكتوراه)، لعبدالله أنور الخولي، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، ١٩٧٧م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم الزمخشري، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات: لجامع العلوم علي بن الحسين الأصبهاني، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، مجمع اللغة العربيّة بدمشق، ١٤١٥ هـ.
- اللباب في علوم الكتاب، لسراج الدين عمر بن علي بن عادل، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩ هـ.

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤٢٢هـ.
- مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي، تحقيق د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- معاني القرآن للأخفش، تحقيق د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
- معاني القرآن للفراء، الجزء الأول بتحقيق أحمد يوسف نجاتي والشيخ محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م. والجزء الثاني بتحقيق الشيخ محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، دون تاريخ. والجزء الثالث بتحقيق د. عبد الفتاح شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢م.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- معجم القراءات للدكتور عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

# كتاب لا سيَّما

## لمحمد بن عبد الرحمن الخليجي المقرئ

المتوفى سنة (١٣٨٩) هـ

تحقيق ودراسة

د. سعيد بن محمد آل موسى

د. أنور بن محسن العزاني

## ملخص البحث

هذا البحث تحقيق ودراسة، لمخطوط " كتاب لا سِيَّمَا " لمحمد بن عبد الرحمن الخليجي المقرئ المتوفى سنة (١٣٨٩هـ)، وقد خلص هذا البحث بفضل الله تعالى إلى: إخراج هذا الكتاب القيِّم، وتحقيق ما فيه من فوائد، حسب أصول التحقيق المعروفة، وتقديم تعريف بمؤلفه، مبني على شذرات عنه، جاءت متفرقة في الكتب التي تحدثت عنه، ودراسة كاشفة للكتاب، تعرِّفه وتبين قيمته العلمية.

وجديرٌ بالذكر أن الاسم المفرد يقع بعد (لا سيَّما) كثيرًا، وتقع الجملة الاسمية والفعلية بعدها أيضًا وكذلك الظرف وهو قليل.

فأما المفرد فإما أن يكون نكرة أو معرفة، فإن كان نكرة جاز فيه ثلاثة أوجه من الإعراب، الرفع والنصب والجر، وإن كان معرفة، جاز فيه وجهان، هما: الجر والرفع. ولا يجوز حذف (لا) من (لا سيَّما)؛ لأن حذفها يغير المعنى المراد من (لا سيَّما).

استعمل بعض العرب (لا سيَّما) مخففة الياء، فينطقونها بياء مفتوحة من غير تشديد، فيقولون: (لا سيَما).

لا يصح استعمال (لا سيَّما) أداة استثناء؛ فهي على خلاف أدوات الاستثناء، التي يخالف ما بعدها ما قبلها في الحكم؛ إذ ما بعد (لا سيَّما) داخل في حكم ما قبلها.

## المقدمة

الحمد لله وحده، والصلام والسلام على مَن لا نبي بعده، وبعد: فقد امتنَّ الله – سبحانه وتعالى – علينا حينما أرسل إلينا أفضل رسله، وخير خلقه محمدًا – صلى الله عليه وسلم – فأنزل عليه كتابه الكريم، بلسان عربي مبين، وتعهده – عز وجل – بالحفظ، فلا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

ولقد كان من آثار الحفظ أن قيَّض الله له من حفظه وتعلَّمه وعلَّمه، وكان من هؤلاء الذين تعلموا كتاب الله وعلَّموه علماء العربية.

ولقد اهتم علماء العربية الأوائل وبخاصة النحاة بتقييد أصول المسائل النحوية في مؤلفاتهم، وبثٍّ كثيرٍ من الفروع في أثنائها، وكان من مسائل النحو الفرعية (لا سيَّما) وأحكامها، فقد ذكرها كثيرٌ من النحاة في باب الاستثناء؛ لأنها تدل على إخراج ما بعدها من مساواة ما قبلها، ولم يُفرد النحاة المتقدمون لها مؤلَّفا خاصا أو بابًا مستقلاً في كتاب نحوي، أمَّا النحاة المتأخرون فقد أفردها بعضهم بمؤلَّف خاص، وبعضهم أفرد الحديث عنها في مبحث مستقل داخل كتاب نحوي، وكان ممن أفردها بمؤلَّف خاص:

- أحكام (لا سيَّما) وما يتعلق بها، لأحمد السُّجَاعِيّ (ت ١١٩٧هـ) ، حققه ودرسه: د حسَّان بن عبد الله الغنيمان، بحث منشور في مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها المجلد١٤، العدد٢٤، ١٤٢٣هـ.
- شرح العلامة الأمير على نظم العلامة السُّجَاعِيّ في (لا سيَّما) (ت١٢٣٢هـ) ، حققه ودرسه:: د أحمد بن محمد القرشي، بحث منشور في مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها المجلد ١٢، العدد ١٩، شعبان ١٤٢٠هـ.
- رسالة في إعراب (لا سيَّما) لحسين بن محمد بن مصطفى البالي الغزِّي، المتوفى سنة (١٢٧١هـ) حققها ودرسها: د إبراهيم حامد عبد السلام الإسناوي، مطبعة التركي، طنطا، ٢٠٠٠م.

وممن أفردها – أيضًا – بمؤلَّف خاص محمد بن عبد الرحمن الخليجي، المتوفى سنة (١٣٨٩هـ)؛ إذ نظم أبياتًا في أحكام (لا سيَّما) ثم شرح هذه الأبيات، وسمَّاه: (كتاب لا سيَّما)، وتكمن أهمية هذا الكتاب في الآتي:

- مكانة المؤلف – رحمه الله – ومنزلته العلمية؛ فقد عاش في أزهى عصور الحركة العلمية في مصر، فقد بلغ منزلةً من التمكن في اللغة علمًا وأداءً؛ إذ نظم أحكام (لا سيَّما) ثم شرحها.
- القيمة العلمية لكتابه، فهو كتاب صغيرُ الحجم، عظيم الفائدة والنَّفع؛ لما جمع من أقوال للعلماء ومن تفصيل وشرح لأحكام (لا سيَّما).

لذلك حقّقنا هذا الكتاب، حين وقعنا على مخطوطة له، وسرنا في تحقيقها على ما نهجه لنا علماؤنا في التحقيق من ضبطٍ للنَّص، وتوثيقٍ للنقول من مصادرها قدر الاستطاعة، ونسبة للآراء وتعريف بالأعلام، وتخريجٍ للشواهد والقراءات، وتوضيح للغوامض والمشكلات، وما لا بدَّ منه من تعليقات وإضافات، وقمت بإصلاح بعض الكلمات التي وردت فيها أخطاء في أصل المخطوط حسب ما تقضيه قواعد الإملاء الصحيحة؛ ولكثرتها فقد أشرنا إلى أمثلة من ذلك في وصف النسخة الخطية للمخطوط، وإرفاق نماذج منها، إلا أنَّا لم نصنع له فهارس كاشفة؛ لصغر الكتاب؛ ولضيق المساحة المتاحة للنشر في المجلة.

وقد درسنا الكتاب في مبحثين، تحدثنا في الأول منهما عن سيرة المؤلف ومنزلته العلمية، ولقد اجتهدنا في دراسة شخصية المؤلف، وحاولنا قدر الإمكان إلقاء الضوء على جوانب حياته، مع قلة المراجع التي تحدثت عنه وعن حياته. وتحدثنا في المبحث الثاني عن الكتاب: عنوانه، وموضوعه، ومادته العلمية، ومنهجه.

أسأل اللّٰه تعالى أن يجعل عملنا هذا - على ما فيه من قصور هو من لوازم كلِّ مخلوقٍ- خالصًا لوجهه الكريم، وأن يجعل مؤلف هذا الكتاب وناسخه ومحقِّقيه وقارئه ممن يفوز بسعادة الدنيا والآخرة، إنَّه هو الجواد الكريم البر الرءوف الرحيم.

## القسم الأول: الدراسة

## المبحث الأول: (المؤلِّف) سيرته ومنزلته العملية

**أولاً- اسمه ونسبه:**

هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عمر بن سليمان الخليجي، المقرئ الحنفي الإسكندري، وكيل مشيخة المقارئ والإقراء بالإسكندرية[1]. ونسبه متصل إلى الرسول – صلى الله عليه وسلم – فهو من أبوين شريفين[2].

والخليجي نسبة إلى جدهم محمد بن علي الخليجي، الذي تولى حكم الوجه البحري في مصر أيام عمه المقتدر بالله العباسي، وكان يُسمى حاكم الإسكندرية، وهو ابن المكتفي بالله العباسي، ونسب إلى الخليج العربي؛ لتربيته به أيام الأيوبيين[3].

**ثانيًا- مولده ونشأته:**

كان مولده تقريبًا في الخامس من ذي الحجة سنة اثنتين وتسعين ومائتين وألف من الهجرة بحي كوم الشقافة، قسم كرموز بالإسكندرية[4].

**ثالثًا- حياته العلمية:**

حفظ القرآن الكريم بمكتب حسن بك عبد الله الملاصق لمسجد الميري المشهور بحي كوم الشقافة، وبعد ذلك التحق بالمعهد الديني الأزهري بالإسكندرية، وحصل على الشهادة الأهلية الثانوية حالياً عام ستة وتسعمائة وألف من الميلاد، ودرس القراءات على يد الشيخ عبد العزيز علي كحيل، شيخ القراءات بالإسكندرية في وقته والشيخ محمد سابق، وتعلم الفقه الحنفي، وتلقى العلوم العربية والشرعية والقراءات على كبار علماء وقته، وحفظ منظومة طيبة النشر في القراءات العشر الكبرى، ثم قرأ العشر بمضمونها، وعين مدرسًا، ثم ناظرًا بمدراس العروة الوثقى بالإسكندرية، ونبغ في القراءات وتفرد فيها بقصب السبق وقدم الصدق، حتى كان - رحمه الله تعالى- مدرسة كبيرة تخرج عليه فيها أكثر مشايخ القراءات بثغر الإسكندرية. وتولى وكيل مشيخة المقارئ والإقراء بالإسكندرية[5].

(1) ينظر: الأعلام ١٩٩/٦، ومعجم المؤلفين ١٤٠/١٠، وإمتاع الفضلاء٣٠٧/٢.
(2) ينظر: هداية القاري ٧٠٩/٢.
(3) ينظر: الشيخ محمد الخليجي سيرته وجهوده ص ١٠.
(4) ينظر: إمتاع الفضلاء ٣٠٧/٢ ، والشيخ محمد الخليجي سيرته وجهوده ص ١١.
(5) ينظر: الأعلام ١٩٩/٦، ومعجم المؤلفين ١٤٠/١٠، وهداية القاري ٧٠٩/٢ ، وإمتاع الفضلاء ٣٠٧/٢، ٣٠٨.

**رابعًا – مذهبه الفقهي:**

نصَّ المرصفي صاحب كتاب هداية القاري على أن الخليجي – رحمه الله – كان حنفي المذهب[1].

**خامسًا – مذهبه النحوي:**

يظهر من كلام الخليجي أنه بصري، ويؤيد ذلك ما ذكره من مصطلحات: (الإضافة، ما الكافة، ما المقحمة، البدل، عطف البيان، التمييز، الاستثناء، لا التبرئة، الشرط).

وكان في أغلب أقواله يوافق الجمهور، كقوله : "فمشينا فيما قدَّمناه على مذهب الجمهور" وقوله: "ونصب المعرفة على التمييز ممتنع عند الجمهور" .

**سادسًا - شيوخه:**

درس القراءات على يد الشيخ عبد العزيز علي كحيل شيخ القراءات بالإسكندرية، والشيخ محمد سابق، وأخذ العلم - أيضًا - عن الشيخ يوسف الشاذلي من علماء الأزهر الشريف، والشيخ عبد المجيد اللبان، والأصولي عبد الله دراز، والشيخ عبد الهادي قالوف[2] .

**سابعًا - تلاميذه:**

أخذ عنه القراءات العشر الشيخ محمد السيد علي، شيخ مقرأة مسجد الميري بكوم الشقافة بالإسكندرية، كما أخذ عنه الشيخ محمد عبد الحميد عبد الله الإسكندري، والشيخة نفيسة الإسكندرية[3] وغيرهم [4] .

**ثامنًا – مؤلفاته[5]:**

ترك الشيخ الخليجي – رحمه الله – كتبًا في غاية التحرير والتحري والضبط، وهو تراث ضخم تتلمذ عليه أعيان من المتخصصين من بعده، وفيما يأتي بعض تلك المؤلفات:

(1) ينظر: هداية القاري ٧٠٩/٢.

(2) ينظر: هداية القاري ٧١٠/٢، وإمتاع الفضلاء ٣٠٨/٢.

(3) هي نفيسة بنت أبي العلاء بن أحمد بن رجب الإسكندرية المالكية ، شيخة فاضلة، تلقت القراءات العشر الصغرى والكبرى على يد الشيخ عبد العزيز كحيل، وهي من أقران الشيخ الخليجي ومن المقربين منه، وقد قرأ عليها محمد عبد الحميد القراءات السبع وأجازته بذلك. توفيت سنة ١٣٧٤هـ. ينظر : السلاسل الذهبية ص ٨، ٩ ، والشيخ محمد الخليجي سيرته وجهوده ص ١٦.

(4) ينظر: إمتاع الفضلاء ٣٠٨/٢، ٣٠٩ ، والشيخ محمد الخليجي سيرته وجهوده ص ١٦، ١٧.

(5) ينظر: الأعلام ١٩٩/٦، ومعجم المؤلفين ١٤٠/١٠، وهداية القارئ ٥٦٨/٢ ، وإمتاع الفضلاء ٣٠٩/٢، ٣١٠، والحلقات المضيئات ٧٥/١.

١) إتحاف الأعزة بتتميم قراءة حمزة من طريق الطيبة . نظم، وهو مخطوط.
٢) إسناد الأفعال إلى الضمائر. مشروح وهو مطبوع.
٣) الألفية الخليجية في القراءات العشرية. نظم، وهو مخطوط.
٤) الإمام في وقف حمزة وهشام. وهو مخطوط.
٥) الاهتداء إلى بيان الوقف والابتداء. وهو مخطوط.
٦) تتمة المطلوب بما رواه النشر عن يعقوب. نظم، وهو مخطوط.
٧) توجيه القراءات. من أنفس كتبه، وهو مخطوط.
٨) كتاب حل المشكلات وتوضيح التحريرات في القراءات. وهو مطبوع.
٩) الدروس التجويدية الكبير. وهو مخطوط.
١٠) الدروس الدينية التهذيبية. كتاب مدرسي وقد طبع قديمًا.
١١) شرح إتحاف الأعزة بتتميم قراءة حمزة. وهو مخطوط.
١٢) شرح أحكام (لا سيَّمَا). وهو مخطوط.
١٣) شرح الألفية الخليجية في القراءات العشرية. وهو مخطوط.
١٤) شرح النظم اليسير في قراءة ابن كثير من طريق الشاطبية.
١٥) شرح تتمة المطلوب بما رواه النشر عن يعقوب. وهو مخطوط.
١٦) شرح تكملة العشر بما زاده النشر. وهو مخطوط.
١٧) شرح عقيلة أتراب القصائد في الرسم. وهو مخطوط.
١٨) شرح مقرب التحرير للنشر والتحبير. وهو مطبوع.
١٩) شرح نظم تيسير الأمر لما زاده حفص من طريق النشر. وهو مطبوع.
٢٠) شرح نظم زوائد الإمام أبي جعفر. وهو مخطوط.
٢١) شرح نيل العلا في قراءة ابن العلا. وهو مخطوط.
٢٢) قرة العين بتحرير ما بين السورتين بطريقتين. وهو مطبوع.
٢٣) مقرب التحرير للنشر والتحبير. نظم، وهو مخطوط.
٢٤) ملخص الدروس التجويدية. وهو مطبوع.
٢٥) النبراس الوضاء في الفرق بين الضاد والظاء. وهو مطبوع.
٢٦) نظم أحكام (لا سيَّمَا). وهو مخطوط.
٢٧) النظم اليسير في قراءة ابن كثير من طريق الشاطبية. وهو مخطوط.
٢٨) نظم تكملة العشر بما زاده النشر. وهو مخطوط.
٢٩) نظم تيسير الأمر لما زاده حفص من طريق النشر. وهو مطبوع.
٣٠) نظم زوائد الإمام أبي جعفر من طريق طيبة النشر. وهو مخطوط.
٣١) نيل العُلا في قراءة ابن العلا. نظم، وهو مخطوط.

**تاسعًا - وفاته:**

توفي الشيخ الخليجي - رحمه الله – في عشرين خلون من شهر ذي الحجة سنة تسع وثمانين وثلاثمائة وألف من الهجرة (١٣٨٩هـ) الموافق السادس والعشرين من شهر فبراير عام سبعين وتسعمائة وألف من الميلاد(١٩٧٠م) عن عمر يناهز التسعين عامًا، رحمه الله وأسكنه فسيح جناته[1].

(1) ينظر: إمتاع الفضلاء ٢/٣١١.

## المبحث الثاني: (الكتاب) تعريفه وقيمته العلمية

**أولاً – عنوان الكتاب:**

أُثبت عنوان الكتاب في المخطوط هكذا : " كتاب لا سيَّما" ونص المؤلف على أنه سمَّى كتابه بهذا الاسم في مقدمة الكتاب، ويبدو أن الخليجي جمع النظم والشرح تحت مسمى واحد وهو كتاب لا سيَّما ، وهو كذلك، لكن هناك من فَرَّق بين النظم والشرح ممن ترجم للخليجي فنسب إليه كتابين: أحدهما: نظم أحكام لاسيَّما، والآخر: شرح أحكام (لا سيَّما) [1].

**ثانيًا – نسبته إلى الخليجي:**

تضافرت مجموعة من القرائن تسمح بإثباته له وإخراجه بقاءً على الظاهر، وتمسكًا به حتى يجدَّ ما ينقضه، وأهم تلك القرائن ما يأتي:

١) أن نسبته إلى الخليجي مثبتة على غلاف الكتاب بخط ناسخه نفسه، ومثبتة أيضًا في مقدمة الكتاب وفي نهايته، كما يظهر في صور المخطوط الآتية.
٢) نَصَّ المرصفي صاحب كتاب هداية القاري على أن الخليجي قد ألف كتابًا في نظم أحكام (لا سيَّما)، وآخر في شرح أحكام(لا سيَّما)، وسمَّاه: "مزيل الظمأ" اعتمادًا على وصف الخليجي له وذكر أنهما مخطوطان[2].
٣) نَصَّ إلياس البرماوي صاحب كتاب إمتاع الفضلاء على أن الخليجي ألف كتابًا في نظم أحكام (لا سيَّما)، وآخر في شرح أحكام (لا سيَّما)[3].

**ثالثًا – موضوعه:**

موضوع الكتاب هو عبارة عن منظومة (أرجوزة) في أحكام (لا سيَّما)، ويلي هذه المنظومة شرح من المؤلف نفسه؛ إذ كان الخليجي – رحمه اللّٰه – يذكر الأبيات، ثم يتبعها بالشرح.

**رابعًا – مادته العلمية:**

نصَّ الخليجي على أن كتابه مجموع من كلام العلماء – رحمهم اللّٰه تعالى – فقال في أول مقدمته: " هذي كليماتٌ مزيلة لظمأِ الجهل دافعة للحيرة، وافية بما قاله النحاة في كلمة (لاسيَّما) وما يليها".

(1) ينظر: هداية القاري ٢/٧١٠، وإمتاع الفضلاء ٢/٣٠٩.
(2) ينظر: هداية القاري ٢/٧١٠.
(3) ينظر: إمتاع الفضلاء ٢/٣٠٩.

وقد تردَّدت في كتابه مجموعة من أسماء العلماء، هم: سيبويه والأخفش وابن الأعرابي وثعلب وأبو جعفر النَّحاس وابن جني وابن هشام الخضراوي والرضي وأبو حيان والدماميني والأشموني، ولكنه لم يحل في كلامه إلا إلى أربعة كتب نصَّ عليها، هي: الأوسط للأخفش، والنوادر للأعرابي وشرح التسهيل لأبي حيان، وشرح مغني اللبيب للدماميني.

**خامسًا – منهجه:**

شَرَح الخليجي في هذا الكتاب أبيات منظومته التي تحدث فيها عن (لا سيَّما) وأحكامها، وهذه المنظومة بلغ عدد أبياتها تسعة أبيات، وهي من بحر الرجز، ولم يذكر المؤلف منهجه في بداية الكتاب؛ لصغر حجمه، ولكن منهجه واضح الصورة، فقد حمد الله أولاً ثم أتبعه بالصلاة والسلام على رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ثم بدأ بالمقصود فذكر ثلاثة أبيات من المنظومة، ثم أعقب ذلك بشرح لهذه الأبيات مازجًا كلامه في الشرح بأبيات المنظومة، وسار على هذه الطريقة في بقية أبيات المنظومة.

وقد اهتم الخليجي بتوضيح ما تضمنته أبيات المنظومة من أحكام؛ ولذلك حرص على نقل كلام العلماء في الأحكام التي يتحدث عنها، فقد نقل عن أحد عشر عالمًا سبق ذكرهم في المبحث السابق عند الحديث عن مادته العلمية.

وقد جعل الخليجي – كغيره من النحاة- السماع الدليل الأول لإثبات الأحكام النحوية، وأوثق هذا الكلام وأعلاه فصاحة كلام الله – عز وجل – في كتابه الكريم؛ فقد استدل بقوله تعالى: ﴿**أَيمَا الأَجَلَينِ قَضَيْتُ**﴾[1] على جواز زيادة (ما) بين المضاف والمضاف إليه، مثلها مثل زيادتها بين (سيِّ) والاسم المجرور بعدها المضافة إليه. واستدل بالقراءة الشاذة[2] في قوله تعالى: (قُلْ أعوذُ بربِّ النات. ملك النات. إله النات) على إبدال السين في (لا سيَّما) تاء[3]. وأما الشعر فهو الدليل الثاني عند الخليجي من أدلة السماع، فقد استشهد على تخفيف (لا سيَّما) بقول الشاعر[4]:

(1) سورة القصص الآية ٢٨.

(2) ينظر: الدر المصون ٣٥٢/٩ ، واللباب في علوم الكتاب ٣٧٠/١٦.

(3) قال أبو الطيب اللغوي : " وزعموا أن بعض الأعراب كان يقرأ : ( قل أعوذ برب النَّات ، ملك النَّات) ويقال: أخس الله حظه ، وأختَّ الله حظه، وهو حظ خسيس وختيت " . كتاب الإبدال١١٨/١. وقال أبو حيان : " وقد أبدلت العرب سين (سيما) تاء، فقالوا: لا تيَّمَا، كما قالوا: النات " التذييل والتكميل ٣٧١/٨.

(4) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣١٩/٢، ومغني اللبيب ص ١٨٦، والمساعد ٥٩٨/١ ، وهمع الهوامع ٢٨٨/٢، وخزانة الأدب ٤٤٧/٣.

**فِهْ بِالعُقُودِ وَبِالأَيمَانِ لا سِيَمَا عَقْدٌ وَفَاءٌ بِهِ مِنْ أَعْظَمِ القُرَبِ**

واستشهد على جواز جر النكرة الواقعة بعد (لا سِيَّما) ورفعها ونصبها برواية (يوم) بالأوجه الثلاثة في بيت امرئ القيس[1]:

**أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ وَلا سِيَّمَا يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلْجُلِ**

ولم يكن الخليجي يهتم بنسبة الشواهد الشعرية إلى قائليها، فقد استشهد بتسعة أبيات من الشعر، لم ينسب إلا بيتًا واحدًا، كما أنه لا يهتم بإيراد البيت كاملاً، فيكتفي بالشطر الذي فيه الشاهد، ويغفل الباقي كما في بيت امرئ القيس السابق. واستدل الخليجي بالقياس ومن أمثلة ذلك قياس (سِيَّ) على (مثل) كما هي موازنة لها.

وقد اهتم الخليجي بذكر تعليلات للأحكام التي يسوقها للتوضيح، وذلك نحو تعليله عدم استعمال جمهور النحاة (لا سيَّما) للاستثناء؛ بأن الواو تدخل عليها؛ وأن (إلا) لا تقع موقعها؛ وكون ما بعدها ليس مُخْرَجًا من حكم ما قبلها بل منصوصًا على أولويته بالحكم.

(1) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٢٦، وله في شرح المفصل ٦٤/٢، ٦٧، والجنى الداني ص ٣٣٤، ٤٤٣.

## القسم الثاني: التحقيق

### أولاً- وصف نسخة المخطوط:

لم نجد للكتاب – حسب علمنا – إلا مخطوطة وحيدة في المكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية رقمها (١٠٥١)، هذا وصفها:

- المخطوطة ثماني لوحات، الأولى فيها عنوان الكتاب والمؤلف. وأما السبع الباقية: ففي كل لوحة منها صفحتان إلا اللوحة الأخيرة ففيها صفحة واحدة، وأغلب الصفحات فيها خمسة عشر سطرًا.
- أُثبت على صفحة العنوان: اسم الكتاب واسم المؤلف، بقلم كاتبها، هكذا: كتاب (لا سيَّما) للخليجي.
- تضمنت المخطوطة عنوان الكتاب في أولها، كما تضمنت اسم المؤلف في أولها وآخرها، وتضمنت أيضًا تاريخ الكتابة في آخرها، وخلت من اسم الكاتب، والراجح أنها بخط المؤلف نفسه.
- كُتبت بخط نسخ معتاد واضح، بمداد أحمر للبسملة ولأغلب أبيات المنظومة وبعض الكلمات، ومداد أزرق للباقي، مع ضبط في بعض كلمات المنظومة، وهو خالٍ من السقط والأخطاء والتحريف إلا في مواضع أثبتها في هوامش التحقيق.
- يلاحظ أن المؤلف – رحمه الله – لم يكن يفرق بين التاء المربوطة والهاء، فكثيرٌ من الكلمات التي تكتب بتاء مربوطةكـ(بطاقة) كُتبت بالهاء (بطاقه)، وكذلك لم يكن يفرق بين همزة الوصل والقطع، فكثيرٌ من الكلمات التي تكتب بهمزة قطع كـ(إلى) كُتبت بهمزة وصل (الى)، وهناك بعض الكلمات التي كُتبت بألف مقصورة كقوله في المنظومة : (سِىَّ) وأصلها بالياء(سِيَّ) وقد قمتُ بإصلاحها بحسب قواعد الإملاء الصحيحة.

## ثانيًا- صور نماذج المخطوط:

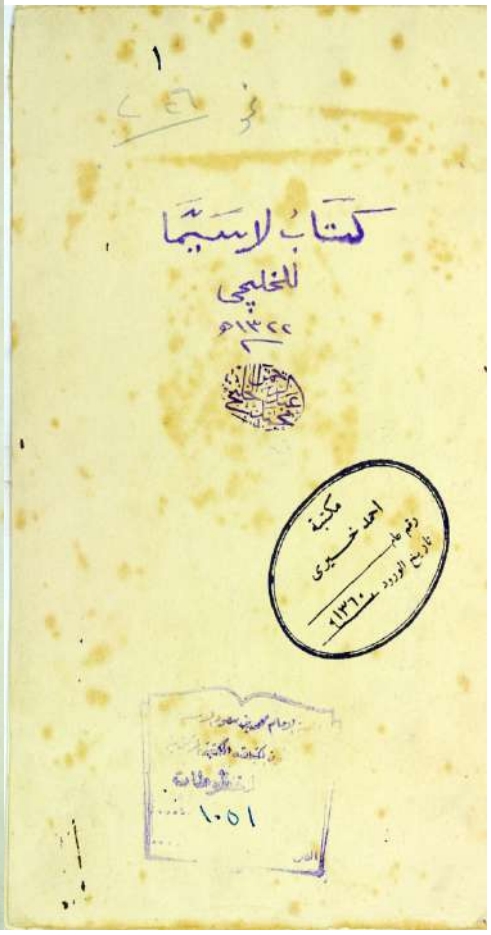

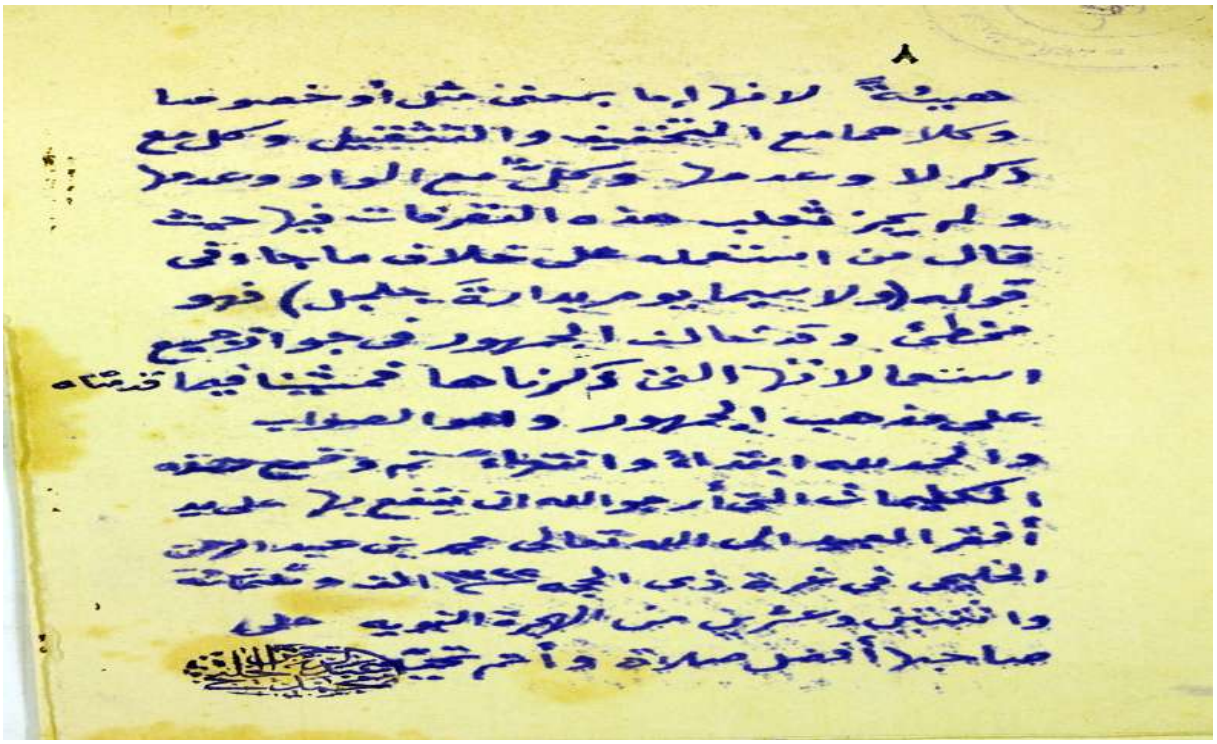

[١ ب]

# كِتَابُ لا سِيَّمَا

## للخليجي

## ١٣٢٢هـ

## ثالثًا- النَّصُّ المحقَّق

[٢ أ] بسم اللّٰه الرحمن الرحيم

الحمد للّٰه على آلائه ولا سيما نعمة العلم الفاخرة، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الشفيع في الآخرة، صلى اللّٰه عليه وعلى آله وصحابته وكل من سار على شريعته، أمَّا بعد.

فيقول الفقير إلى اللّٰه تعالى محمد بن عبد الرحمن الخليجي المقرئ: هذا شرح كليمات كنت نظمتها لنفسي، وكنت طرحتها في زوايا الإهمال، حتى طلبها مني مَنْ لا أقدر إلا على إجابته، ولا يسعني الخروج عن طاعته، فبحثت عنها فوجدتها في بطاقة فأصلحتها بقدر الطاقة، وسميتها: "كتاب لا سيَّما"، والمرجو ممن اطلع فيه [٢ ب] على خطأ أن يصلحه، وأن يعفو عن زلتي، فالكريم شأنه المسامحة، وهأنا ذا أشرع في المقصود بعون الملك المعبود، فأقول:

**أَقُوْلُ بَعْدَ الحَمْدِ فِي بَدْءِ الكَلَامْ ... لِلّٰهِ وَالصَّلَاةِ مَعْ أَزْكَى السَّلَامْ**
**عَلَى النَّبِيِّ المُصْطَفَى وَآلِهِ ... وَصَحْبِهِ لَا سِيَّمَا صَدِّيْقِهِ**
**هَذِي كُلَيْمَاتٌ مُزِيْلَةُ الظَّمَا ... شَرْحًا لَمَا قَدْ قِيْلَ فِيْ لَا سِيَّمَا**

أي: أقول بعد ابتداء قولي بالحمد للّٰه والصلاة والسلام على النبي المختار وآله وصحبه، لاسيَّما صديقه، رفيقه في الغار، أبي بكر الصدِّيق رضي اللّٰه عنه، هذي كليماتٌ مزيلةٌ لظمأ الجهل، دافعةٌ للحيرة، وافيةٌ بما قاله النحاة في كلمة (لاسيَّما) وما يليها:

**فَمَا يَلِي سِيَّ بَدَا مُرَكَّبَا ... وَبِجَمِيْعِ أَوْجُهٍ قَدْ أُعْرِبَا**

أي: فاللفظ الذي يلي سيَّ من (سيَّما) بدا حال كونه مركبا مع (ما) [1][٣ أ] وأُعرب بجميع أوجه الإعراب سواءٌ أكان نكرةً أم معرفةً، خلافًا لمن فرَّق بينهما[2]، وسنُوفي كل وجه حقه.

**فَاجْرُرْهُ وانْصِبْ وارْفَعًا وَمَا ... زِيْدَتْ وَفِي النَّصْبِ لَهَا الكَفُّ بِجَرْ**
**اسْتَقَرْ**

(1) (ما) التي بعد لفظ (سيِّ) تأتي زائدة أو موصولة أو موصوفة، وسيأتي – إن شاء اللّٰه تعالى – تفصيل ذلك في كلام المؤلف. ينظر: الكليات ص ٩٦٩.

(2) اللفظ المفرد الذي يقع بعد (لا سيما) له حالتان: التنكير والتعريف، فإن كان نكرة ففيه ثلاثة أوجه: الرفع والنصب والجر، وإن كان معرفة فيجوز فيه وجهان: الرفع والجر، ويمتنع النصب عند الجمهور، ونقل بعضهم جوازه، نحو: أكرمنَّ القومَ لا سيَّما زيدًا. ويبدو من كلام المؤلف أنه يميل إلى جواز الأوجه الثلاثة في الاسم الذي يلي (لا سيما) إذا معرفة. ينظر: مغني اللبيب ص ٤١٣ ، وهمع الهوامع ٢٦٨/٢.

**واجْعَلْهُ مَوْصُولاً بِرَفْعٍ وَإِذَا نَكِّرْتَ فِي الجَمِيْعِ كُنْتَ المحْتَذَى**

أي: اجرر الاسم الذي بعد (سيَّما) بالإضافة على أن (ما) زائدة[1] ، أو انصبه بتقدير: أعني على أن (ما) كافة، أو ارفعه خبرًا لمحذوف على أن (ما) موصولة[2]، وإنْ جعلتَ (ما) نكرة تامة في وجهي الجر والنصب، وموصوفة[3] في وجه الرفع، كنت المحتذى المتَّبع، وإيضاح ما ذكر في (ولا سيَّما يوم، ولا سيَّما زيد) وجه الجر أن (ما) مقحمة و(سيّ) مضاف إلى الاسم بعدها، [٣ ب] مثلها في (قوله تعالى):{**أَيمَا الأَجَلَينِ**}[4]، والتقدير: ولا مثل يومٍ أو زيدٍ، وعليه هل يجوز حذف (ما) أو يمتنع؟ جرى على المنع ابن هشام الخضراوي[5]ونص على الجواز سيبويه[6] يعني[7] صناعة لا استعمالاً، فالخُلف لفظي، أو أن (ما) نكرة تامة، والاسم بعدها بدل منها، أو عطف بيان، والتقدير: ولا مثل شيءٍ يومٍ أو زيدٍ. ووجه النصب أنَّ الاسم منصوب

(1) أي: قام القوم لا سيَّما زيد ، وزيادة (ما) بين المضاف والمضاف إليه مسموعة.
ينظر : الأصول ٣٠٥/١، والارتشاف ص ١٥٥٠، والمساعد ٥٩٧/١، وهمع الهوامع ٢٨٦/٢.

(2) تقديره: لا سيَّ الذي هو زيدٌ، وقد ضعفه أبو حيان من وجهين، أحدهما: حذف صدر الصلة من غير طول، الثاني: إطلاق (ما) على آحاد من يعقل، والمشهور أن ذلك لا يجوز. ينظر: التذييل والتكميل ٣٦٦/٨. قال الأزهري : " وهو مقيس وليس بشاذ" . شرح التصريح ١٧٢/١.

(3) أجازه ابن خروف. ينظر: الارتشاف ص ١٥٥٠.

(4) سورة القصص الآية ٢٨.

(5) أبو عبد الله ، محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي الأنصاري الخزرجي الأندلسي، ويعرف بابن البرذعي، من أهل الجزيرة الخضراء في الأندلس، نزيل تونس، نحوي وأديب وشاعر ولغوي، أخذ القراءات عن أبيه، وأخذ العربية عن الخشني والرندي وابن خروف، صنَّف: " المقال في أبنية الأفعال" و"المسائل النخب" و" الإفصاح بفوائد الإيضاح"، وله نظم ونثر في الأدب، توفي سنة (٦٤٦هـ).
ينظر : البلغة ص ٢٨٦ ، وبغية الوعاة ٢٦٧/١.
وقد وهمه أبو حيان في منعه حذف (ما) من لا سيما ظنًا من ابن هشام أن سيبويه يرى منع الحذف . ينظر: الارتشاف ص ١٥٥٠.

(6) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، أخذ النحو عن الخليل وعن يونس وعيسى بن عمر، وأخذ اللغات عن أبي الخطاب الأخفش ، توفي سنة ١٨٣هـ . ينظر : أخبار النحويين البصريين ص ٣٨ ، وتاريخ العلماء النحويين ص٩٠-١١٠ .
قال سيبويه: "وسألت الخليل – رحمه الله – عن قول العرب : ولا سيَّما زيدٍ، فزعم أنه مثل قولك: ولا مثل زيدٍ، وما لغوٌ " . الكتاب ٢٨٦/٢ .

(7) في المخطوط (يعنى).

على التمييز[1] لـ(ما) على أنها نكرة تامة، أي: لا مثل شيء يومًا أو زيدًا، ونصب المعرفة على التمييز ممتنع عند الجمهور[2].

وجوَّز الدماميني[3] النصب بتقدير: أعني، على أن (ما) نكرة تامة، وكذا على أنها كافة مغنية عن المضاف إليه؛ لأن (سيَّ) لا تُقطع عن الإضافة بدون عوض[4].

وأمَّا توجيه [٤ أ] بعضهم بأن (ما) كافة، وأن (لاسيَّما) بمنزلة (إلا) الاستثنائية، وما بعدها منصوب على الاستثناء المتصل؛ لإخراجه عما قبلها من حيث عدم مساواته لما بعدها، فمُضعَّف بأنَّ (لاسيَّما) كما سيأتي ليست للاستثناء، وأنَّ (إلا) الاستثنائية لا تقترن بالواو، فلا يقال: قام القوم وإلا زيدًا[5].

ووجه الرفع أنه خبر لمبتدإٍ محذوفٍ وجوبًا [6] ، وتكون (ما) حينئذٍ موصولة أو نكرة موصوفة، والتقدير: ولا مثلَ الذي هو يومٌ أو زيدٌ، ولكن يرد علىً هذا الوجه كون ما بعد (لاسيَّما) جملة، وقد قالوا: إنها بمنزلة (إلا)، وهي لا تقع بعدها الجملة غالبًا، فهو أضعف الأوجه.

(1) وافق المؤلف الفارسي في أنه منصوب على التمييز، وقيل: منصوب على الظرفية. ينظر: الأصول ٣٠٥/١، والبديع في علم العربية ٢٢١/١.
ينظر : شرح كتاب سيبويه للرماني ص ٣٦٧ ، وشرح الدماميني على المغني ١٥/٢.
وينظر أيضًا في مسألة التمييز أيكون معرفة أم لا : الإنصاف ٢٥٥/١ ، والتبيين ص ٤٣٥ ، والارتشاف ١٦٣٣/٤ .

(2) منع الجمهور انتصاب المعرفة في نحو : " ولا سيَّما زيدًا " ؛ لفقدان ما يقتضي النصب ، وقال ابن الدهان : لا أعرف له وجهًا . وقد يوجه بأن (ما) تامة بمعنى شيء ، والنصب بتقدير: الرأي ، ولا مثل أرى زيدًا ، وقد يوجه أيضًا بأن (ما) كافة ، وأن (لا سيما) تنزلت منزلة (إلا) في الاستثناء فنصب الاسم الواقع بعدها .
ينظر : شرح كتاب سيبويه للرماني ص ٣٦٧ ، وشرح الدماميني على المغني ١٥/٢.
وينظر أيضًا في مسألة التمييز أيكون معرفة أم لا : الإنصاف ٢٥٥/١ ، والتبيين ص ٤٣٥ ، والارتشاف ١٦٣٣/٤.

(3) محمد بن أبي بن عمر المخزومي القرشي ، بدر الدين المعروف بابن الدماميني، عالم بالشريعة وفنون الأدب، وقد تصدر لإقراء النحو بالأزهر، وولي القضاء من مؤلفاته: " تحفة الغريب" شرح لمغني اللبيب، و"مصابيح الجامع" شرح لصحيح البخاري، و"شرح تسهيل الفوائد" . توفي سنة ٨٢٧هـ.
ينظر : بغية الوعاة ٦٦/١، وحسن المحاضرة ٥٣٨/١، والأعلام ٥٧/٦ .

(4) ينظر: شرح الدماميني على مغني اللبيب ١٥/٢.

(5) عد جماعة من النحويين كالأخفش وأبي حاتم والنحاس والفارسي وابن مضاء (لا سيما) من أدوات الاستثناء. وجمهور النحاة لم يستعملوا (لا سيما) أداة استثناء. وقد ذكرها سيبويه في باب (لا) التي لنفي الجنس. وسيأتي إن شاء الله تعالى كلام للمؤلف عن ذلك ، وقد وافق الجمهور في مذهبهم، وهو ما أميل إليه ؛ لأن أصل أدوات الاستثناء هو إلا، فما وقع موقعه وأغنى عنه فهو من أدواته، وما لم يكن كذلك فليس منها.
ينظر: الكتاب ٢٨٦/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١٨/٢ ، والارتشاف ١٥٤٩/٣، ١٥٥٠، والمساعد ٥٩٦/١ ، وهمع الهوامع ٢١٦/٢.

(6) أي : قولهم: لا سيما زيدٌ بالرفع ، أي: لا سيَّ الذي هو زيد . ينظر : همع الهوامع ٣٩١/١.

قال الأشموني[1]: "ويضعفه (أي: الرفع) في نحو: "ولا سيَّما زيد" حذف العائد المرفوع مع عدم[٤ ب] الطول، وإطلاق (ما) على مَنْ يعقل" [2] .

وردَّ بأن كون (ما) للعقلاء وغيرهم قول أكثر علماء اللغة[3]، وأنَّ حذف صدر الصلة سمَّاعي، فلنقف مع السماع، وإن كان وقوع الجملة بعدها غير الغالب فلا ضعف، والمحتذى: المتَّبع.

**ومِثلُ في الكثير معناها وإنْ تَقُلْ خصوصًا قد رُوي ولم تَهِنْ**

أي: أن (سِيّ) بمعنى (مثل) كما هي موازنة لها[4]، وهو مذهب الجمهور[5]، وعليه فهي معربة اسمًا لـ(لا) التبرئة [6] إن كانت (ما) زائدة أو نكرة أو موصولة، ولا يرد أنها تعرفت بالإضافة إلى الموصولة، وأن (لا) لا تعمل إلا في النكرات؛ لتوغلها في الإبهام[7] كـ(مثل) أو مبنية إن كانت (ما) كافة، وخبرها محذوف، تقديره: موجود، قال أبو حيان[8]- في شرح التسهيل-: [٥ أ]" وخبرها محذوف لفهم المعنى، والتقدير: في مثل، قرأ القوم ولا سيَّما محمد، لا مثل قراءة محمد، قراءةٌ لهم " [9]. انتهى. هذا

(1) أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى، نور الدين الأشموني، أصله من أشمون بمصر، النحويّ الفقيه القاضي المقرئ، وقد أخذ القراءات عن ابن الجزري، من مؤلفاته : " شرح ألفية ابن مالك" و" نظم جمع الجوامع في الأصول" و"نظم المنهاج في الفقه وشرحه". توفي سنة ٩٢٩هـ.
ينظر : الكواكب السائرة ٢٨٥/١، وشذرات الذهب ٢٢٩/١٠، والأعلام ١٠/٥.

(2) شرح الأشموني ٥٣٠/١ .

(3) ويؤيد كلام المؤلف – رحمه الله – قوله تعالى : (وَالسَّمَاء وَمَا بناها. وَالأَرْض وَمَا طحاها. وَنَفس وَمَا سواهَا) فلا مانع من الإطلاق.
ينظر: خزانة الأدب ٣/ ٤٤٥.

(4) تقول: أنت سِيٌّ ، أي: مثل، وهما سِيَّان، أي: مثلان، وهما أسْوَاء، أي: أمثال.
ينظر: الصحاح (سيا) ، ومقاييس اللغة (سَوِيَ) ، ولسان العرب ( س و ي ) ، والارتشاف ص ١٥٥٢.

(5) ينظر: المحكم ٦٣٩/٨، والمفصل ص ١٠٧، وشرح الكافية الشافية ٧٢٤/٢، وتمهيد القواعد ص ٢٢٣٦.

(6) الجمهور على أن (سِيَّ) اسم لا التبرئة، وفتحته بناء، كهي في نحو : لا رجل . ينظر : همع الهوامع ٢٨٨/٢.

(7) ينظر : شرح الدماميني على مغني اللبيب ١١/٢.

(8) أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن حيَّان الغرناطي، أثير الدين، كان على علم بالقراءات والنحو واللغة والحديث والتفسير والقراءات والتراجم، من شيوخه: علي بن عبد الحق الأنصاري وأحمد بن الطباع وأبي جعفر بن الزبير، ومن تلاميذه: أحمد بن نحلة الدمشقي، وأبو الفتح محمد السبكي، ومحمد بن أحمد اللبان، من آثاره: " البحر المحيط" و" ارتشاف الضرب من لسان العرب" ، وتوفي سنة ٧٤٥هـ.
ينظر : ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني ص ١٥، وبغية الوعاة ٢٨٠/١- ٢٨٢، ومعجم المؤلفين ١٣٠/١٢.

(9) التذييل والتكميل ٣٦٥/٨. ما ذكره أبو حيان في التذييل مخالف في اللفظ لما ذكره المؤلف – رحمه الله – ، قال أبو حيان : " وخبرها محذوف لفهم المعنى، والتقدير: لا مثل قيام زيد قيام لهم، وإنما قدرنا الخبر نكرة لان "لا" لا تعمل في المعارف، وإنما عملت في سي زيد؛ لأن سيا بمعنى مثل، فهي لا تتعرف بما تضاف إليه" . التذييل والتكميل ٣٦٥/٨.

محصل إعرابها ومعناها المشهور، وإن تَقُلْ: إنَّ (سيَّما) بمعنى خصوصًا فقد أصبت، فقد رُوي ذلك عن النحاة[1]. ولم تهن، أي: لم تضعف في تفسيرك (سيَّما) بخصوصًا.

وهي حينئذٍ منصوبة المحل على أنها مفعول مطلق مع بقاء (سِيَّ) على أنها اسم لـ(لا)، قال الدَّماميني: "ونظيرُ جعل(سيّ) بمعنى خصوصًا منصوب المحل على المفعولية المطلقة مع بقاء (سيّ) اسمًا لـ(لا): نَقْلُ "أيها الرجل"من باب النداء إلى باب الاختصاص في نحو: أنا أفعل كذا أيها الرجل، فصارَ منصوب المحل على الاختصاص مع بقائه على حالته في النداء من ضمٍّ (أيٍّ) ورفع (الرجل)"[2].

ويلي (لاسيَّما) حينئذٍ الحال مفردًا وجملة، [٥ ب] والشرط وهي دالةٌ على جوابه، نحو: أُحِبُّ زيدًا ولاسيَّما راكبًا، فـ(راكبًا) حال من معمول الفعل المقدر، وهو: أَخُصُّه، أي: أَخصه بزيادة المحبة في هذه الحالة، وكذا نحو: أحبُّه ولاسيَّما وهو راكبٌ أو ولا سيَّما إنْ ركب، فجواب الشرط مدلول عليه بالفعل المقدر، أي: إنْ ركب أخصُّه بزيادة المحبة، والواو قبلها اعتراضية وبعدها حالية.

وعلم مما سبق أن (ما) استعملت في ثلاثة معانٍ بالاعتبارات السابقة، فكانت موصولة، ونكرة، وزائدة، وقد اشتهر لها عشرة معانٍ، تكون في خمسة منها اسمًا، وفي خمسة حرفًا، نظمها بعضهم بقوله:

**مَحَامِلُ (ما) عَشْرٍ عَلَيْكَ ودُونَكَهَا في بَيْتِ شِعْرٍ تَقَرَرَا**
**بِحِفْظِهَا**
**سَتَفْهَمُ شَرْطَ الوَصْلِ فَاعْجَبْ [٦أ] بكفٍّ ونفيٍ زِيْدَ هَيِّأتَ مَصْدَرَا**
**لِنُكْرِهِ**

**فَأَولُ شَطْرِيْهِ لِلاسْمَاءِ يَنْتَمِي وَآخِرُ شَطْرِيْهِ حُرُوفٌ كَمَا تَرَى**

[وقال المؤلف- رحمه الله - :]

**وخُفِّفَتْ عن ثِقَلٍ وحذفُ (لا) ممتنعٌ و(لا) بـ(نا) قد أبدلا**

(1) قال الرضي: " وقد يُحذف ما بعد (لا سيَّما) على جعله بمعنى (خصوصًا) فيكون منصوب المحل على أنه مفعول مطلق ... ".

شرح الرضي على الكافية ١٣٦/٢، وممن قال به الصبَّان وابن عابدين، ينظر: حاشية الصبَّان ٢٤٩/٢، والفوائد العجيبة ص ٤٧.

(2) شرح الدماميني على مغني اللبيب ١٤/٢.

أي: وردت لفظة (لاسيَّما) مخففة بياء واحدة غير مشددة، فتصير (لا سيَمَا) بالتخفيف[1]، وأصل(سِيَّ):سَوْيَ[2]، قال في المغني[3]: "(سِيّ) من (لاسيَّما) اسم بمعنى (مِثْل) وزنًا ومعنًى، وعينه في الأصل واو" [4] بدليل أمثلة[5] الاشتقاق، نحو: استويا، وتساويا، وهما مستويان، إلا أنَّه اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فوجب قلب الواو ياءً وإدغامها في الياء عملاً بقول الخلاصة[6]:

إنْ يَسْكُنْ السَّابِقُ مِنْ واوٍ وَيَا ... واتَصَلا ومِنْ عُرُوضٍ عَرِيَــا[٦ب]

فياءً الواوَ اقلِبنَّ مُدْغِمًا ... .....

وقد رُوِي التخفيف عن العرب[7]، قال الأخفش[8] في الأوسط: "ومن العرب من يخفف (سيَّما)" [9] . وحكاه أيضًا أبو جعفر النحاس[10] ، وأبو الفتح[11] ابن جني[12] وأبو عبد اللّه بن الأعرابي[13] في نوادره[14]

قال الشاعر[15]:

فِهْ بِالعُقُودِ وَبِالأيمَانِ لا سِيَمَا ... عَقْدٌ وَفَاءٌ بِهِ مِنْ أَعْظَمِ القُرَبِ

(1) يجوز تخفيف الياء من (لا سيَّما) فتصير بياء واحدة، حكاه الأخفش وابن الأعرابي والنحاس وابن جني كما ذكر المؤلف ، ومنعه ابن عصفور حذرًا من بقاء الاسم المعرب على حرفين. ينظر: الارتشاف ص ١٥٥٢، والمساعد ٥٩٨/١، وهمع الهوامع ٢٨٨/٢.

(2) فعينه واو ساكنة قلبت ياء؛ لسكونها وأدغمت في الياء. ينظر: همع الهوامع ٢٨٨/٢.

(3) يريد : ابن هشام الأنصاري.

(4) مغني اللبيب ص ١٨٦.

(5) في المخطوط (مثلة).

(6) متن الألفية لابن مالك ص ٦٣.

(7) ينظر: الكُنَّاش ٢٠١/١.

(8) أبو الحسن سعيد بن مسعدة، مولى لبني مجاشع، وهو الطريق إلى كتاب سيبويه حيث قرأه عليه، وصحب الخليل قبل صحبته لسيبويه، له في التفسير كتاب معاني القرآن، وفي النحو كتاب الأوسط ، والمقاييس ، والاشتقاق، توفي سنة ٢١٥هـ . ينظر : أخبار النحويين البصريين ص ٤٠ ، تاريخ العلماء النحويين ص ٨٥ ، إنباه الرواة ٤١،٤٢/٢.

(9) ينظر: شرح القصائد العشر ص ١٣ ، والارتشاف ص ١٥٥٢ ، وهمع الهوامع ٢٨٨/٢.

(10) أحمد بن محمد بن إسماعيل الصفار النحوي المصري المعروف بالنحاس، أخذ عن المبرد وأبي إسحاق الزجاج ونفطويه وعلي بن سليمان الأخفش ، صنف " إعراب القرآن " و" شرح السبع الطوال " و"الكافي في النحو" . توفي في مصر سنة ٣٣٧هـ .
ينظر : نزهة الألباء ص ٢١٧، ٢١٨ ، وإنباه الرواة ١٣٦/١ ، والوافي بالوفيات ٢٣٧/٧.
ينظر ما حكاه النحاس في : شرح القصائد التسع ١١٠/١.

(11) في المخطوط (والفتح).

(12) عثمان بن جني الموصلي النحوي المشهور، إمامٌ في العربية، وقرأ على أبي علي الفارسي، من تصانيفه : " سر صناعة الإعراب" و"اللمع" و"الخصائص" و"المحتسب في الشواذ" . توفي في صفر سنة ٣٩٢هـ . ينظر : نزهة الألباء ص ٢٤٤، وسير أعلام النبلاء ١٧/١٧، ١٨.
وينظر رأي ابن جني في : الارتشاف ص ١٥٥٢.

(13) محمد بن زياد بن الأعرابي النحوي، أبو عبد اللّه، له رواية واسعة، يقال : لم يكن في الكوفيين أشبه برواية البصريين منه، وله كتاب ملقب بـ"النوادر" حدث عن أبي معاوية الضرير، وروى عنه أبو إسحاق الحربي وأبو العباس ثعلب.
ينظر : فتح الباب في الكنى والألقاب ص ٥٠٣ ، وتاريخ العلماء النحويين ص ٢٠٥ ، وتاريخ بغداد ٣٥٤/٢.

(14) ينظر رأي ابن الأعرابي في : همع الهوامع ٢٨٨/٢.

(15) تقدم تخريجه ص١١.

وقال أبو العلاء المعري[1] [2]:

**وَلِلمَاءِ الفَضِيْلَة كُلَّ حِينٍ وَلا سِيَمَا إِذَا اشْتَدَّ الأُوَارُ**

وحذف (لا) من (لا سيَّما) ممتنعٌ لم يُسمع إلا في كلام مَنْ لا يُحتجُّ به [3]، وجوَّزه الرضي[4] حيث قال: "وتُصُرِّفَ في هذه اللفظة تصرفات كثيرة، فقيل: سيَّما ولا سِيَمَا، وبتخفيف الياء مع وجود (لا) وحذفها "[5]. (وهو غير المعتمد). قال الدماميني: "ولم أقف عليه من غير جهته"[6]. انتهى.

وقولي: ولا بنا قد[٧أ] أبدلا، معناه: أنَّ العرب أبدلت (لا) بـ(نا)[7] ، فقالوا: ناسيَّما، كما قالوا: قام زيدٌ نا بل عمرو، وفي حاشية الصبَّان على الأشموني: أنهم أبدلوا (لا) بـ(تا)، فقالوا: تاسيَّما[8]، ولعله تحريف عنَّا[9] بالنون، ثم قلت:

**وَالسِّينُ فِيْهَا أُبْدِلَتْ بِالتَا وَلَمْ تَأَتِ لِلاسْتِثْنَاءِ فِي القَوْلِ الأَتم**

أعني أنَّ بعض العرب أبدلوا السين في (سيَّما) تاءً مثناة[10]، فقالوا: لا تيَّما، كما أبدلوا السين تاءً في الناس والأكياس، فقالوا: النات والأكيات، وقرئ شاذًا[11]: (قُلْ أعوذُ بربِّ النات. ملك النات. إله النات). ومعنى قولنا: ولم تأتِ للاستثناء: أن جمهور النحاة لم يستعملوا (لاسيَّما) أداة استثناء، وهذا القول هو الأتم وجوبًا؛ لدخول الواو عليها، وعدم وقوع (إلا) موقعها، وكون ما بعدها ليس مُخْرَجًا من[٧ب] حكم ما قبلها بل منصوصًا [12] على أولويته بالحكم [13]. قال الأشموني: "جرت عادة

(1) أحمد بن سليمان التنوخي المعروف بأبي العلاء المعري، نسبة إلى معرة النُّعمان التي أخرجت أناس فضلاء أمثال أبي العلاء ، وهي غير مشهورة بخراسان، كان عالمًا باللغة، وافر الأدب، غزير الفضل، حسن الشعر، صنف تصانيف، منها : سقط الزند، ولزوم ما لا يلزم، وله أشعار جمة . توفي سنة ٤٩٩هـ. ينظر : يتيمة الدهر ١٦/٥ ، ونزهة الألباء ص ٢٥٩.

(2) البيت من الوافر، وهو لأبي العلاء المعري في سقط الزند ص ١٣٣، وزهر الأكم في الأمثال والحكم ٩٣/٣.

(3) ينظر: شمس العلوم ٢٩٠٦/٥، والارتشاف ١٥٥٢/٣ ، وتمهيد القواعد ٢٢٤٢/٥ ، وخطَّاب الماردي ومنهجه في النحو ص ١٣٩.

(4) محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، شارح الكافية في النحو، والذي تفرد بهذا الشرح جمعًا وتحقيقًا وحسن تعليل، وقد أكب الناس عليه وتداولوه وأعتمدوه في مصنفاتهم ودروسهم، وقد لُقب بنجم الأئمة، وله شرح على الشافية، توفي سنة ٦٨٦هـ.

ينظر : بغية الوعاة ٥٦٨/١، وشذرات الذهب ٢٢٧/١١.

(5) شرحه على الكافية ١٣٦/٢.

(6) شرحه على المغني ٢/ ١٥.

(7) قال أبو الطيب اللغوي : " ويقال: لا بل فعلتَ كذا وكاذا، ولا بَنْ ، ونا بل ، ونا بَنْ ، بمعنى واحد ، أي : لا بل " . كتاب الإبدال ٤٠١/٢ .

(8) ينظر: حاشية الصبَّان ٢٥٠/٢.

(9) في المخطوط: ( عن نا).

(10) ينظر : كتاب الإبدال ١١٨/١.

(11) ينظر: الدر المصون ٣٥٢/٩ ، واللباب في علوم الكتاب ٣٧٠/١٦.

(12) في المخطوط: (بل منصوصًا بل منصوصًا) مكرر.

(13) تقدم الحديث عن هذه المسألة.

النحويين أن يذكروا (لاسيَّما) مع أدوات الاستثناء مع أن الذي بعدها منبه على أولويته بالحكم" [1].

يعني والاستثناء إخراج، وما بعد (لا سيَّما) داخل بالأولوية، فَجَعْلُها بمعنى (إلا) الاستثنائية مُضعف جدًا بما مرَّ، ثم قلت تتميمًا لاستعمالات (لاسيَّما):

**وَالوَاوُ قَبْلَ (لا) أَجِزْ وُجُوْدَهَا وَالحَمْدُ للهِ ابتِدَاءً وَانْتِهَا**

أي: يجوز ذكر الواو قبل (لاسيَّما) وعدم ذكرها[2]، فمحصل ما في (لاسيَّما) من الاستعمالات الواردة ست عشرة[٨أ] هيئةً؛ لأنها إمَّا بمعنى (مثل) أو (خصوصًا) وكلاهما مع التخفيف والتثقيل، و(كل) مع ذكر (لا) وعدمها، و(كل) مع الواو وعدمها، ولم يجز ثعلب[3] هذه التصرفات فيها، حيث قال: "من استعمله على خلاف ما جاء في قوله[4]:

..... **ولا سيّما يوم بدارةَ جلجل**

فهو مخطئ" [5].

وقد خالف الجمهور في جواز جميع استعمالاتها التي ذكرناها، فمشينا فيما قدَّمناه على مذهب الجمهور، وهو الصواب، والحمد للّه ابتداءً وانتهاءً ، تم وضع هذه الكليمات التي أرجو اللّه أن ينفع بها على يد أفقر العبيد إلى اللّه تعالى محمد بن عبد الرحمن الخليجي في غرة ذي الحجة (١٣٢٢ه) ألف وثلاثمائة واثنتين وعشرين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل صلاة وأتم تحية.

(1) شرح الأشموني ٥٢٩/١. في الكتاب منبه على أولويته بما نسب لما قبلها.

(2) حكى الأخفش أنهم يقولون: إن فلانًا كريم ولا سيَّما إنْ أتيته قاعدا ، وهذا يدل على جواز دخول الواو عليها.
ينظر: الارتشاف ص ١٥٥٢.

(3) أبو العباس أحمد بن يحيى النحوي الشيباني، لقبه ثعلب، من علماء الكوفة في النحو واللغة ، حدَّث عن إبراهيم بن المنذر، ومحمد بن سلام الجمحي، له مصنفات في اللغة ، منها : " الفصيح " و" كتاب فعلت وأفعلت" و" المصون في النحو" . توفي سنة (٢٩١هـ) .
ينظر: المؤتلف والمختلف ٣١٠/١ ، وتاريخ العلماء النحويين ص ١٨١.

(4) تقدم تخريجه، وصدره :
ألا رُبَّ يَومٍ لكَ منْهُنّ صَالِحٍ

(5) مغني اللبيب ص ١٨٦، وخزانة الأدب ٤٤٧/٣ ، وحاشية الصبَّان ٢٤٩/٢.

## الخاتمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

كان هذا البحث تحقيقًا ودراسةً لكتاب صغير الحجم عظيم النفع اسمه كتاب (لا سيَّما)، وقد خلصنا بعد تحقيقها ودراستها إلى النتائج الآتية:

- إخراج النسخة الوحيدة لهذا الكتاب للمرة الأولى في حد علمي.
- جمع قرائن كافية تعين على تحقيق نسبة هذا الكتاب لمحمد بن عبد الرحمن الخليجي المتوفى سنة (١٣٨٩هـ) الموافق (١٩٧٠م).
- جمع ما تفرق من شذرات عن الخليجي والترجمة له في مبحث مستقل عن التحقيق.
- الكشف في الدراسة عن المصادر الرئيسة للمادة العلمية في هذا الكتاب، وأنه اعتمد على أربعة كتب، هي: الأوسط للأخفش، والنوادر للأعرابي وشرح التسهيل لأبي حيان، وشرح مغني اللبيب للدماميني.
- أن مذهب الخليجي بصري، ويؤيد ذلك المصطلحات التي كان يستعملها، كالإضافة والبدل وغيرهما.
- كان الخليجي يوافق الجمهور في أغلب آرائه، كقوله: " فمشينا فيما قدَّمناه على مذهب الجمهور"[1].
- اهتمام الخليجي بالسماع، إذ جعله من أقوى الأدلة في الأحكام النحوية، ويؤيد ذلك قوله: " وأنَّ حذف صدر الصلة سمَّاعي، فلنقف مع السماع"[2].
- انفرد الخليجي عن مذهب الجمهور في بعض المسائل، ومن ذلك ما ذهب إليه في الاسم المفرد الواقع بعد (لا سيَّما)، إذ ذكر أن فيه ثلاثة أوجه من الإعراب سواءً أكان معرفة أم نكرة ولم يفرق بينهما كما هو الحال عند جمهور النحاة[3].
- لم يكن الخليجي – رحمه الله تعالى – يفرق في الكتابة بين همزة الوصل والقطع، وكذلك التاء المربوطة والهاء، وكذلك الياء والألف والمقصورة، وقد قمت بيان ذلك عند الحديث عن وصف نسخ المخطوطة.

وصلى الله وسلم على رسول الله.

(1) ينظر: ص٢١.
(2) ينظر: ص١٧.
(3) ينظر: ص١٥.

## المصادر والمراجع


- **القرآن الكريم.**
- أحكام (لا سيَّما) وما يتعلق بها، لأحمد السُّجَاعِيّ (ت ١١٩٧هـ) ، حققه ودرسه: د حسَّان بن عبد الله الغنيمان، بحث منشور في مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها المجلد١٤، العدد٢٤، ١٤٢٣هـ.
- أخبار النحويين البصريين، أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق: طه الزيني ومحمد خفاجي، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٧٣هـ.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: رجب عثمان، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن السراج ( ت ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٦هـ.
- الأعلام، خير الدين الزركلي (ت ١٣٩٦هـ)، ط١٥، دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٢م.
- إمتاع الفضلاء بتراجم القُرَّاء فيما بعد القرن الثامن الهجري، الياس بن أحمد البرماوي، تقديم: محمد تميم الزعبي، دار الندوة العالمية، الرياض، ١٤٢١هـ.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٦هـ.
- البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري بن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: د فتحي علي الدين، ط١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٠هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن السيوطي جلال الدين (ت٩١١ه)، تحقيق: محمد أبو الفضل، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٣١هـ.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، ط١، دار سعد الدين، دمشق، ١٤٢١هـ.
- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، أبو المحاسن المفضل التنوخي المعري (ت ٤٤٢هـ)، تحقيق: د عبد الفتاح الحلو، ط٢، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤١٢هـ.

- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، أبو المحاسن المفضل بن محمد التنوخي (ت ٤٤٢هـ)، تحقيق: د عبد الفتاح الحلو، ط٢، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤١٢هـ.
- تاريخ بغداد وذيوله: (المختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن الدبيثي، للذهبي و ذيل تاريخ بغداد، لابن النجار والمستفاد من تاريخ بغداد، لابن الدمياطي و الرّد على أبي بكر الخطيب البغدادي، لابن النجار)، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤١١هـ.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (شرح التسهيل)، محمد بن يوسف ناظر الجيش (ت٧٧٨هـ)، تحقيق: أ د علي فاخر وآخرون، ط١، دار السلام، القاهرة، ١٤٢٨هـ.
- الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد حسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: د فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ.
- حاشية الصبَّان على شرح الأُشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبَّان (ت١٢٠٦هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ.
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، عبد الرحمن السيوطي جلال الدين (ت٩١١ه)، تحقيق: محمد أبو الفضل ، ط١، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ١٣٨٧هـ.
- الحلقات المضيئات من سلسلة أسانيد القراءات، السيد بن أحمد بن عبد الرحيم، ط١، الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بمحافظة بيشة، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٢هـ.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ .
- خطَّاب الماردي ومنهجه في النحو، حسن موسى الشاعر، الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة، العددان التاسع والسبعون والثمانون، السنة العشرون- رجب- ذو الحجة ١٤٠٨هـ.

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس أحمد بن يوسف عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) ، تحقيق: د أحمد الخرَّاط، دار القلم، دمشق.
- ديوان امرئ القيس، امْرُؤُ القَيْس بن حجر بن الحارث الكندي (ت ٥٤٥ م)، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، ط٢، دار المعرفة، بيروت، ١٤٢٥هـ.
- ذيل تذكرة الحفاظ، شمس الدين أبو المحاسن محمد بن علي الحسيني (ت٧٦٥هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، القاهرة، ١٤١٩ه.
- زهر الأكم في الأمثال والحكم، للحسن اليوسي، تحقيق: د محمد حجي، ود محمد الأخضر، ط١، منشورات دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٤٠١هـ.
- سقط الزند، أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعري (ت ٤٤٩هـ)، دار صادر، بيروت، ١٣٧٦هـ.
- السلاسل الذهبيَّة بالأسانيد النَّشرية من شيوخي إلى الحضرة النبوية، د أيمن رشدي سويد، ط١، دار نور المكتبات، جدة، ١٤٢٨هـ.
- سير أعلام النبلاء، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن قَايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي ابن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، وخرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، ط١، دار ابن كثير، دمشق، ١٤٠٦هـ.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد الأشموني نور الدين (ت٩٠٠هـ) ط١، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٤١٩هـ.
- شرح التصريح على التوضيح (التصريح بمضمون التوضيح في النحو)، خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ) ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ.
- شرح الدماميني على مغني اللبيب، محمد بن أبي بكر الدماميني (ت ٨٢٨هـ)، صححه وعلق عليه: أحمد عناية، ط١، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ١٤٢٨هـ .
- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: أد يوسف عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، ١٣٩٥هـ.
- شرح القصائد التسع المشهورات، أبو جعفر أحمد بن محمد النحَّاس (ت ٣٣٨هـ) ، تحقيق: أحمد خطاب، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٣٩٣هـ.

- شرح القصائد العشر، أبو زكريا يحيى بن علي الشيباني التبريزي (ت ٥٠٢هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، ١٣٥٢هـ.
- شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم هريدي، ط١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ.
- شرح المفصَّل، يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٣٤هـ)، قدم له: د إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ.
- شرح تسهيل الفوائد( شرح التسهيل)، ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: د عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، ط١، هجر للطباعة والنشر، الجيزة، ١٤١٠هـ.
- شرح كتاب سيبويه (جزء من الكتاب من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال) ، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (٣٨٤ هـ)، تحقيق: د سيف العريفي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١٨هـ.
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميري اليمني (ت ٥٧٣هـ)، تحقيق: د حسين العمري ومطهر الإرياني ود يوسف عبد الله، ط١، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ١٤٢٠هـ.
- الشيخ محمد بن عبد الرحمن الخليجي (١٣٨٩هـ) سيرته وجهوده في علم القراءات، د محمد بن فوزان العمر، حولية كليتي أصول الدين والقرآن الكريم بجامعة الملك سعود، الرياض.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عطار، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت، ١٤٠٧هـ.
- فتح الباب في الكنى والألقاب، أبو عبد الله محمد بن إسحاق، مَنْدَه العبدي (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، ط١، مكتبة الكوثر، الرياض، ١٤١٧هـ.
- الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة، محمد أمين بن عابدين الدمشقي (ت ١٢٥٢هـ)، تحقيق: د حاتم الضامن، ط١، دار الرائد العربي، بيروت، ١٤١٠هـ.
- كتاب الإبدال، أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي (ت ٣٥١هـ)، تحقيق: عز الدين التنوخي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، دمشق، ١٣٧٩هـ.
- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قَنبر، سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ.

- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني ، أبو البقاء الحنفي (ت١٠٩٤هـ) تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- الكُنَّاش في فني النحو والصرف، أبو الفداء إسماعيل بن علي الملك المؤيد، صاحب حماة (ت ٧٣٢هـ)، تحقيق: د رياض الخوام، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٠م.
- كنز السعادة في كلمة الشهادة، شهاب الدين أحمد بن محمد الأشموني (ت ٨٠٩هـ)، تحقيق: د محمد العمري، بحث في مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها، العدد السابع عشر، ١٤٣٧هـ.
- الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، محمد الغزي نجم الدين (ت١٠٦١هـ)، تحقيق: خليل المنصور، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ.
- الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، نجم الدين محمد بن محمد الغزي (ت١٠٦١هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ.
- اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص عمر بن علي بن عادل (ت ٧٧٥هـ)، تحقيق: الشيخ عادل عبد الموجود والشيخ علي معوض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ.
- لسان العرب، محمد ابن منظور الإفريقي (ت ٧١١هـ)، ط٣، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ.
- متن الألفية للعلامة محمد بن عبد الله بن مالك، المكتبة الشعبية، بيروت، د.ط، د.ت.
- المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ.
- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: د محمد بركات، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ.
- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة (ت ١٤٠٨هـ)، مكتبة المثني ودار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٧٦هـ.
- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، القاهرة،١٣٩٩هـ.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن هشام، جمال الدين (ت ٧٦١هـ) تحقيق: د مازن المبارك ومحمد حمد الله، ط٦، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.
- المفصَّل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: د علي بو ملحم، ط١، مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣م.
- المؤتَلِف والمختَلِف، أبو الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: موفق بن عبد القادر، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٦هـ .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، عبد الرحمن كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، ط٣، مكتبة المنار، الزرقاء- الأردن، ١٤٠٥هـ.
- هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، عبد الفتاح بن السيد عجمي المرصفي (١٤٠٩هـ)، ط٢، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، ١٤٣٠هـ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن السيوطي جلال الدين (ت٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، ١٤٣١هـ.
- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- يتمية الدهر في محاسن أهل العصر، عبد الملك بن محمد أبو منصور الثعالبي (ت ٤٢٩هـ)، تحقيق: د مفيد محمد قمحية، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ.

# الحكم عند النحويين
# دراسة وصفية تحليلية


**د. محمد بن سعد الشوّاي الهويمل**

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

كلية اللغة العربية – قسم النحو والصرف وفقه اللغة

## مقدمة البحث

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على نبينا الأكرم، محمد صلى الله عليه وسلم، وبعد:

فقد عني العلماء بالتأصيل للعلوم، ووظفوا علوم المنطق في التقعيد الأصوليّ لها؛ ولأن هناك تشابهاً كبيراً جداً بين أصول الفقه وأصول النحو فإن من المنطقي أن تكون العناية بهما متقاربة، لكن الناظر في المؤلفات المؤصلة للاثنين يلحظ الفرق الواضح والتفاوت البعيد؛ فقد سطروا لخدمة علم أصول الفقه مئات المؤلفات المطولة والمختصرة، وتناولوا جميع عناصره بالبحث والتمثيل والتوضيح والشرح، أما أصول النحو فلا تبلغ المؤلفات فيه العشرة، علماً أن من تناول الحكم النحوي هو السيوطيّ وحده في (الاقتراح)، وقد مرّ به بشيء من العجلة، حتى إنه لم يضع للأحكام حدوداً أو تقريبات، ولم يزد شرّاح (الاقتراح) على ذلك شيئاً سوى بعض الأمثلة.

لذلك وضعت هذا البحث للحديث في الحكم النحويّ، وأعني بالحكم النحويّ ما يقابل الحكم الشرعيّ بصنفيه: التكليفيّ (الواجب، والمندوب، والمحرم، والمكروه، والمباح)، والوضعيّ (السبب، والشرط، والمانع، والصحة، والفساد، والعزيمة والرخصة).

ويقع البحث في فصلين يسبقهما تمهيد خصص للحكم عند الأصوليين حسب تقسيمه الآنف الذكر.

وتحدثت في الفصل الأول في الحكم النحويّ من جانبه النظريّ، فجمعت فيه ما وجدته في المصادر مع قلته؛ ولأنه لم يرد عند أحد ممن ألف في أصول النحو تعريفات أو حدود للأحكام، وكذلك لم يرد أي تقريب يشرح فيه مفهوم كل حكم، فقد حاولت أن أضع حدوداً لهذه الأحكام الستة.

أما الفصل الثاني فبنيته على ما جمعته من أحكام وردت في مصادر نحوية مختارة مرتبة زمنياً، فوضعت تحت كل حكم الألفاظَ التي رأيت أنها تعبر عن هذا الحكم، ثم ختمت هذا الفصل بذكر الألفاظ المشكلة التي لا يمكن تصنيفها تحت واحد من الأحكام.

أرجو أن يكون هذا البحث مقدمة لبحوث معمقة في التأصيل النحويّ، وأن يقدم فكرة واضحة عن الحكم عند النحويين، وعلاقته بأصول الفقه وعلم المنطق.

هذا، وأسأل الله التوفيق والسداد.

د. محمد بن سعد الشوّاي الهويمل

الرياض ١٤٣٩/٥/١٨هـ

## تمهيد

## الحكم عند الأصوليين

الحكم عند الأصوليين نوعان: حكم تكليفيّ، وحكم وضعيّ، أما الحكم التكليفيّ فقد عرفه علماء أصول الفقه بتعريفات متعددة في الألفاظ متقاربة في المدلول، ومن أوضحها تعريف البيضاوي، قال:" الحكم: خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء أو التخيير"[1]

وينقسم الحكم التكليفيّ خمسة أقسام[2]:

١- الواجب (الفرض) وهو "ما يذم شرعاً تاركه قصداً مطلقاً"[3]، أو "ما أمر به الشارع ولم يقترن بهذا الأمر ما يدل على عدم العقاب"[4] كقوله تعالى: (وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ )[6][5]، ويرى الحنفية أن الفرض غير الواجب، فالفرض ما ثبت بدليل قطعي، والواجب ما كان دليله ظنياً.

٢- المندوب، وهو ما يحمد فاعله، ولا يذم تاركه، ومثاله قوله تعالى: (وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ۖ )[7]

٣- المحرم (المحظور)، وهو ما نهى عنه الشارع، ولم يقترن بهذا النهي ما يدل على عدم العقاب إذا فعل المكلف ما نهي عنه، أو: ما يذم شرعاً فاعله، ومن أمثلته قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَأْكُلُوا الرِّبَا)[8].

٤- المكروه، وهو ما يمدح تاركه، ولا يذم فاعله، أو: ما نهى عنه الشارع واقترن بهذا النهي ما يدل على عدم العقاب إذا فعل المكلف ما نهي عنه، وذلك كصيام يوم عرفة للحاج.

---

[1] منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي ناصر الدين البيضاوي ص ٥٣، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، ط ١ - ١٤٢٩ه، دار ابن حزم – بيروت، وينظر: روضة الناظر وجنة المناظر،لابن قدامة المقدسي ١ / ١٤٣، تحقيق: د.عبد الكريم بن علي النملة، ط١ – ١٤١٣ه، مكتبة الرشد – الرياض.

[2] لخصت هذه الأقسام من عدة نصوص في: كشف الأسرار، لعبد العزيز البخاري ٢/ ٣٠٣، كبع سنة ١٣٠٨ه، شركة الصحافة العثمانية- تركيا، ومنهاج الوصول ص ٥٥-٥٦، وروضة الناظر ١٤٦/١-١٤٩، رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ٤٨٢/١-٤٨٨، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ط١ – ١٤١٩ه، عالم الكتب – بيروت.

[3] منهاج الوصول ص ٥٥.

[4] روضة الناظر ١/ ١٤٧.

[5] سورة البقرة ٤٣.

[6] سورة النور ٣٣.

[7] سورة آل عمران ١٣٠

٥- المباح، وهو مالا يتعلق بفعله وتركه مدح ولا ذم، أو: فعل المكلف الذي يستوي فعله وتركه.

وهذه الأنواع الخمسة قائمة على قسمة منطقية "فَإِن كَانَ الخطاب للمكلف طلبا لفعل غير كف، ينتهض تَركه فِي جَمِيع وقته سَببا للعقاب فوجوب، وَإِن انتهض فعله خَاصَّة للثَّواب فندب، وَإِن كَانَ طلبا لكف عَن فعل ينتهض فعله سَببا للعقاب فتحريم، وَإِن انتهض الْكَفّ خَاصَّة للثَّواب فكراهة، وَإِن كَانَ تخييرا فإباحة "[١]

أما الحكم الوضعيّ فهو "خطاب اللّه تعالى بجعل الشيء سبباً لشيء آخر، أو شرطاً له، أو مانعاً منه، أو صحيحاً، أو فاسداً، أو عزيمة، أو رخصة"[٢].

وأقسامه مذكورة في التعريف، وهي: السبب، والشرط، والمانع، والصحة والفساد، والعزيمة والرخصة[٣].

[١] رفع الحاجب ١/ ٤٨٤- ٤٨٨.
[٢] روضة الناظر ١/١٤٥.
[٣] روضة الناظر ص ٢٤٣-٢٦٠، منهاج الوصول ص ٥٦-٥٨، رفع الحاجب ٢/١١-٢٥.

## الفصل الأول

## الحكم عند النحويين: الجانب النظريّ

لم يفصل النحويون مسائل الأصول كما فصلها الفقهاء، فلم تذكر المباحث الأصولية إلا في مؤلفات قليلة جداً، ككتاب (الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي)، و(الخصائص) لأبي الفتح بن جني، وكتابي أبي البركات الأنباري: ( الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة)، وكتاب ( الاقتراح في أصول النحو) للسيوطي، ولم يتحدث الزجاجي في كتابه، ولا ابن الأنباري في مؤلفيه عن الأحكام، وكل ما أذكره هنا منقول عن السيوطي.

**الأحكام النحويه:**

لم يعرّف السيوطيّ الحكم النحويّ، وذكر أنه ينقسم ستة أقسام[1]:

١- الواجب، كرفع الفاعل، وتأخره عن الفعل، ونصب المفعول، وجر المضاف إليه، وتنكير الحال والتمييز، وغير ذلك.
٢- الممنوع ، كأضداد ذلك.
٣- الحسن، كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض.
٤- والقبيح، كرفعه بعد شرط مضارع.
٥- خلاف الأولى، كتقديم الفاعل في نحو: ضرب غلامه زيدا.
٦- والجائز على السواء، كحذف المبتدأ، أو الخبر، أو إثباته حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضى له.

وبعد ذكره لأقسام الحكم النحوي أورد مسألة قسم فيها الحكم قسمين:

١- رخصة، "وهي ما جاز استعماله لضرورة الشعر، ويتفاوت حسنا وقبحا، وقد يلحق بالضرورة ما في معناها، وهو الحاجة إلى تحسين النثر بالازدواج.
فالضرورة الحسنة: ما لا يستهجن، ولا تستوحش منه النفس، كصرف ما لا ينصرف، وقصر الجمع الممدود، ومد الجمع المقصور.
والضرورة المستقبحة: ما تستوحش منه النفس، كالأسماء المعدولة، وما أدى إلى التباس جمع بجمع، كرد مطاعم إلى مطاعيم، أو عكسه، فإنه يؤدي إلى التباس مطعم بمطعام.

[1] الاقتراح في أصول النحو للسيوطي ص ٤٧-٥٠، بتحقيق د. محمود فجال المسمى ( الإصباح في شرح الاقتراح)، ط١-١٤٠٩هـ، دار القلم - دمشق.

قال حازم في (منهاج البلغاء)[1]: وأقبح الضرائر: الزيادة المؤدية لما ليس أصلا في كلامهم، كقوله:

من حيث ما سلكوا أدنو فأنظور

أي: أنظر،أو الزيادة المؤدية لما يقل في الكلام, كقوله:

طأطأت شيمالي

أراد: شمالي.

وكذلك يستقبح النقص المجحف، كقول لبيد:

درس المنا بمتالع فأبان

أراد: المنازل.

وكذلك العدول عن صيغة لأخرى كقول الحطيئة:

جدلاء محكمة من نسج سلام

أراد: سليمان"[2]

٢- غير الرخصة.

وهذا التقسيم الأخير يشبه أحد تقسيمات الحكم الوضعيّ عند الفقهاء، وهو المتعلق بالعزيمة والرخصة.

هذا هو كل ما وجدته من حديث عن الحكم النحويّ، وفيه نظر من جهتين:

**الأولى**- لم يعرّف السيوطيّ ولا من سبقه، ولا شراح الاقتراح[3] هذه الأدلة، وبالنظر إلى تعريف الأدلة في أصول الفقه يظهر بجلاء عدم التطابق في التعريف؛ لأن الأحكام الشرعية تتعلق بالتكليف الذي يترتب عليه ثواب أو عقاب، أما أدلة النحو فتتعلق باستعمال لغوي يترتب عليه صواب أو لحن، ويمكن أن أعرفها بما يلي:

[1] منهاج البلغاء ص ٣٤٥-٣٤٦، تحقيق: د. محمد الحبيب بن الخوجة، ط٣-٢٠٠٨م، الدار العربية للكتاب- تونس.
[2] الاقتراح ص ٥١-٥٤.
[3] نشر للاقتراح ثلاثة شروح:
١- داعي الفلاح لمخبّآت الاقتراح في النحو، تأليف: محمد علي بن محمد علان بن إبراهيم البكري الصديقي المكي المعروف بابن علان، تحقيق: د. جميل عبد الله عويضة، ١٤٣٢هـ ( مصورة من نسخة منسقة على الحاسب)
٢- فيض نشر الانشراح من طي روض الاقتراح، لأبي عبد الله محمد بن الطيب الفاسي، تحقيق: د. محمود فجال، ط١-١٤٢١ه، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث – الإمارات.
٣- الإصباح في شرح الاقتراح، للدكتور/ محمود فجال، ط١-١٤٠٩هـ، دار القلم - دمشق.

١- الواجب: هو ما التزم فيه المتكلمون باللغة طريقةً واحدةً، وعدّ النحويون مخالفتها لحناً.
٢- الممنوع: ما لم يتكلم به في سعة الكلام أحد ممن تؤخذ عنهم اللغة.
٣- الحسن: ما كان فيه الاستعمال أكثر من الترك.
٤- القبيح: ما سمع نادراً في السعة.
٥- خلاف الأولى: ما كان فيه الترك أكثر من الاستعمال.
٦- الجائز على السواء: ما تساوى فيه الاستعمال والترك.

**الثانية**: الناظر في الأحكام التي وضعها الفقهاء يلحظ فيها التدرج المنطقيّ؛ إذ تشبه مقياساً أعلاه الواجب، وأسفله المحظور، وفي منتصفه المباح، وبين المباح والواجب المندوب، وبين المباح والمحظور المكروه، أما الأحكام النحوية فتختلف بوجود منزلتين بين الجائز على السواء والممنوع، وهما القبيح، وخلاف الأولى، وهذا غير جائز عند أهل المنطق، ولذلك استبعد أكثر الفقهاء خلاف الأولى من الأحكام التكليفية[١]، قال ابن حزم: "الممكن ينقسم أقساما ثلاثة لا رابع لها: ممكن قريب كإمكان وقوع المطر عند تكاثف الغيم في شهري كانون، وغلبة العدد الكبير من الشجعان العدد اليسير من الجبناء، وممكن بعيد وهو كانهزام العدد الكثير من الشجعان عند عدد يسير من جبناء، وكحجام يلي الخلافة، وما أشبه ذلك، وممكن محض، وهو الذي يستوي طرفاه، وهو كالمرء الواقف إما يمشي وإما يقعد، وما أشبه ذلك.

وكذلك نجد هذا القسم المتوسط في الشرائع ينقسم أقساما ثلاثة: فمباح مستحب، ومباح مكروه، ومباح مستو لا ميل له إلى إحدى الجهتين، فأما المباح المستحب فهو الذي إذا فعلته أجرت وإذا تركته لم تأثم ولم تؤجر، مثل صلاة ركعتين نافلة تطوعا، وأما المباح المكروه فهو الذي إذا فعلته لم تأثم ولم تؤجر، وإذا تركته أجرت، وذلك مثل الأكل متكئا، ونحوه، أما المباح المستوي فهو الذي إذا فعلته أو تركته لم تأثم ولم تؤجر، وذلك مثل صبغك ثوبك أيّ لون شئت، وكركوبك أيّ حمولة شئت، ونحوه"[٢].

أما التقسيم الثاني( تقسيم الحكم إلى رخصة، وغير رخصة ) فقد توسع فيه علماء النحو، وبخاصة ما يتعلق بالضرائر، فوضعوا فيه عدداً من المؤلفات، ومنها ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني، وضرورة الشعر، لأبي سعيد السيرافي، وضرائر الشعر، لابن عصفور الإشبيليّ، لذلك لا أرى التوسع في الحديث عن هذا التقسيم.

[١] ينظر: خلاف الأولى عند الأصوليين: دراسة أصولية مقارنة، إعداد: عبد الرازق عبد الرحمن سالم أبوعمرة ص ٥١-٦١ (رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في كلية الشريعة والقانون - الجامعة الإسلامية بغزة- ١٤٣٢هـ)، http://library.iugaza.edu.ps/thesis/97272.pdf

[٢] التقريب لحد المنطق، لأبي محمد بن حزم الأندلسي ص ٨٤، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية – بيروت (دون تاريخ).

## الفصل الثاني

## الحكم عند النحويين: الجانب التطبيقيّ

بنيت هذا الفصل على تفصيل الأحكام التي حكم بها النحويون على الاستعمالات اللغوية؛ ولتعذر الإحاطة بجميع ما قاله النحويون اخترت نماذج منهم، مراعياً التسلسل الزمنيّ، وذلك باختيار نحوي واحد في كل قرن، فاخترت سيبويه، والمبرد، وابن السراج، وابن الشجري،وابن مالك، وابن هشام، ويعرض هذا الفصل الألفاظ التي عبر بها هؤلاء عن كل حكم من الأحكام النحوية، ثم يورد الأحكام التي لا يمكن تصنيفها ضمن الأحكام النحوية التي أوردها السيوطي، وذلك وفق التفصيل التالي:

**الأول-الواجب**، عبر عنه النحويون بالمصطلحات التالية:

١- وجَبَ [١]
٢- اللزوم ( على سبيل اللزوم [٢] ، ولزوم....[٣])
٣- لا يجوز غيره[٤].
٤- هو الوجه[٥].
٥- كان وجه الكلام[٦].
٦- كان حق الكلام[٧].
٧- ينبغي أن يكون عليه الكلام[٨].
٨- لا بد من .....[٩]

[١] المقتضب، للمبرد، ١/ ١٣٧، تحقيق: د. محمد عبد الخالق عضيمة، ط ٢-١٣٩٩هـ، لجنة إحياء التراث- القاهرة، أمالي ابن الشجري ص٣، ١١٣، ط١- ١٤١٣هـ، مكتبة الخانجي – القاهرة. شرح الكافية الشافية لابن مالك ص ٢١٢، ٢٢٦، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، ط١- ١٤٠٢هـ، جامعة أم القرى- مكة المكرمة، أوضح المسالك، لابن هشام ٩٦/١ ،٩٧، ١٠٩، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية - لبنان (دون تاريخ).
[٢] شرح الكافية الشافية ص ١٧١
[٣] شرح الكافية الشافية ص ٦١٨
[٤] المقتضب للمبرد ١٩٩/١.
[٥] الكتاب لسيبويه ٩٢/١، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣- ١٤٠٨هـ، مكتبة الخانجي- القاهرة. المقتضب ٢٦٤/١، الأصول لابن السراج ١/ ١٠٦، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط٣ -١٤١٧ه، مؤسسة الرسالة - بيروت.
[٦] الأصول ٧٩/١.
[٧] أمالي ابن الشجري ص ٥٧.
[٨] الأصول ٦٥/١.
[٩] شرح الكافية الشافية ص ٢٤٠.

**الثاني- الممنوع** ، استعمل النحويون لحكم المنع عددا من الألفاظ:

١- يمتنع[١].
٢- عدم الجواز ( لا يجوز، لم يجز، غير جائز، لا أراه جائزاً )[٢].
٣- لحن[٣].
٤- الفساد (كان فاسداً، ظاهر الفساد، فساده بين)[٤].
٥- خطأ فاحش[٥].
٦- لم يكن كلاماً، لم يكن حدّ الكلام[٦].
٧- كان محالاً[٧].
٨- لا يصلح[٨].
٩- لا يقال....[٩].
١٠- بَطَلَ .....[١٠]

**الثالث- الحسن**، وقد تعددت الألفاظ التي عبروا بها عن هذا الحكم، وذلك بالتفصيل التالي:

١- التعبير بالحُسْن (حسنٌ، حسنٌ جميل، جائز حسن، كان حسناً، حَسُنَ، يحسُنُ، أحسن، استُحسنَ، استحسنوا، كان مستحسناً)[١١].
٢- التعبير بالجودة (جيّد، كَان جيّداً، اللغة الجيّدة، عربيّ جيّد، أجود)[١٢].
٣- الشهرة (فالمشهور، أشهَرُ )[١٣].
٤- الاختيار (المختار، كان مختاراً )[١٤].
٥- الرجحان (رَجَح، أرْجَحُ، ترجيح، يترجح )[١٥].
٦- الكثرة (كثير، يَكثُر، أكثَرُ)[١٦].
٧- الغالب[١٧].

[١] المقتضب ٧٢/١، شرح الكافية الشافية ص ٢٣٢،٢٣٣.
[٢] الكتاب ١٤/١، ٤٥، ٥٩، ٦١، ٦٣، المقتضب ٢٥/١، ١٥٢، ١٨٣، ١٩٧، ٢١٢، الأصول ٤٧/١، ٧٩، ٨٧، أمالي ابن الشجري ص ٨، ٥٢، شرح الكافية الشافية ص ٢٠٣، ٢١١، ٢٣٠، أوضح المسالك ٤٧/١، ١٣٠.
[٣] المقتضب ١٩١/١.
[٤] المقتضب ٢٠٩/١، ٢٥٧، أمالي ابن الشجري ص ٨٧.
[٥] المقتضب ٢٠٩/١.
[٦] الكتاب ٦١/١، ٦٢، المقتضب ٢٥٦/١.
[٧] المقتضب ٢٥/١، ٢٥٩، الأصول ٦٢/١.
[٨] المقتضب ٢٦٣/١.
[٩] الكتاب ٥١/١، أوضح المسالك ٨١/١.
[١٠] أمالي ابن الشجري ص ٥٢.
[١١] الكتاب ٥٣/١، ٥٤، ٨٤، ٨٧، المقتضب ١٧٦/١، ١٩٤، ٢٥٩، الأصول ٨٩/١، ٩٣، أمالي ابن الشجري ص ٥، ١٧، ٦٧ ، ٦٩، شرح الكافية الشافية ص ١٨٣، ٢٧٧، ٢٨٨، أوضح المسالك ١٤٩/١.
[١٢] الكتاب ٦٢/١، ٦٩، ٨٢، ٨٤، ٨٧، المقتضب ١٩٧/١، ٢٥٦، ٢٥٩، شرح الكافية الشافية ص ١٩٦، ٢٠٥.
[١٣] شرح الكافية الشافية ص ١٨٤، ٢٠٦.
[١٤] المقتضب ١٣٣/١، ١٥٨، شرح الكافية الشافية ص ٢٣٨، أوضح المسالك ٨٢/١.
[١٥] شرح الكافية الشافية ص ٢٣٣، ٢٣٦، ٦١٩، أوضح المسالك ١/ ٨٩، ٩٠.
[١٦] الكتاب ٥١/١، شرح الكافية الشافية ص ٢٢٦، أوضح المسالك ٧٤/١، ١٠٣، ١٠٤، ١٥٦.
[١٧] أوضح المسالك ١١١/١.

٨- أفصح[١].
٩- أَوْلى[٢].
١٠- أَمْثَلُ[٣].

**الرابع-القبيح** ، وذكروا في هذا الحكم ألفاظاً متعددة هي:

١- التعبير بالقبح ( قَبُحَ، يَقبُح، قبيح ، أَقْبَحُ، كان قبيحاً )[٤].
٢- التعبير بالضعف ( ضَعُفَ، ضعيف، كان ضعيفاً، يجوز في ضعف من الكلام)[٥].
٣- الشذوذ ( شذَّ، شاذ )[٦].
٤- لا يحسن، لم يحسن[٧].
٥- ليس بجيد[٨].
٦- رديء[٩].
٧- نادر[١٠].

**الخامس- خلاف الأولى**، استعمل النحويون عدداً من الألفاظ للتعبير عن هذا الحكم، وذلك وفق ما يلي:

١- الوصف بالقلة ( قليل، لغة قليلة، يجوز قليلاً، جاء قليلاً، قليل جداً، يقل، قلّما...)[١١].
٢- كرِهوا[١٢].
٣- جائز على بعد، أبعد....[١٣].
٤- قد ( قد يجوز، قد يباح، قد يترجح، قد يُجعل ، قد تدخل )[١٤].
٥- ربما....[١٥].
٦- لا يكاد يعرف[١٦].

[١] أوضح المسالك ٤٢/١.
[٢] أمالي ابن الشجري ص ١١٠، شرح الكافية الشافية ص ٢٠٩، ٢٣٢، أوضح المسالك ٤٢/١.
[٣] الكتاب ٨٧/١.
[٤] الكتاب ٢١/١، ٢٦، ٧٦، ٨٠، المقتضب ٤٣٢/١، الأصول ٦٠/١، ٨٩، ٩٣، أمالي ابن الشجري ص ٨، ٩، ٥٨، ١١٢.
[٥] الكتاب ٤٨/١، ٦٢، ٨٥، أمالي ابن الشجري ص ٨، ٢٤.
[٦] الأصول ٥٧/١، أمالي ابن الشجري ص ٨٥، أوضح المسالك ٣٩/١، ٤٧، ٤٩، ٧٤، ١٥٨.
[٧] الكتاب ٥٤/١، ٧٠، ٨٥، الأصول ٨٩/١، أمال ابن الشجري ص ٨.
[٨] المقتضب ١٣١/١.
[٩] الكتاب ٩٥/١.
[١٠] شرح الكافية الشافية ص ١٨٣، ١٨٤.
[١١] الكتاب ٥٨/١، ٩٠، ، المقتضب ١٧٢/١، أمالي ابن الشجري ص ٤، ٨، ٢٦، شرح الكافية الشافية ص ٢٢٦، ٢٧٠، أوضح المسالك ١١١/١، ١٢٣، ١٥٦.
[١٢] الكتاب ٤٨/١.
[١٣] المقتضب ١٣٣/١، ١٩٧، الأصول ٨٠/١.
[١٤] الكتاب ٦٢/١، ٦٤، ٧٩، المقتضب ٣٢/١، ١٩١، الأصول ٥٩/١، ٧٩، شرح الكافية الشافية ص ١٩٤، ٢٣٢، أوضح المسالك ٢٠/١، ٤٩، ٩٦.
[١٥] الكتاب ٥١/١، أمالي ابن الشجري ص ١٣، ١٦، شرح الكافية الشافية ص ٢٢٦، أوضح المسالك ٦٣/١، ١١٧.
[١٦] الكتاب ٦١/١.

**السادس- الجائز على السواء**، وقد عبروا عنه بالألفاظ التالية:

١- التعبير بالجواز (جاز، يجوز، جائز، جواز، على سبيل الجواز )[١].
٢- التخيير ( أنت بالخيار، كنت مخيراً )[٢].
٣- إن شئت .... وإن شئت ...، إن شاء... وإن شاء ... ، أيهما شئت[٣].
٤- ولك أن ...[٤].
٥- فالوجهان[٥].

**أحكام مشكلة** :

ورد في المصادر التي اعتمدت عليها في هذا الفصل بعض الألفاظ التي لا يمكن تصنيفها ضمن واحد من الأحكام الستة، وبيانها في ما يلي:

١- قريب من الواجب، ذكر هذا الحكم ابن هشام حيث قال: "وأما المضارع فله حالات:

إحداها- أن يكون توكيده بهما واجبا، وذلك إذا كان مثبتا، مستقبلا،جوابا لقسم غير مفصول من لامه بفاصل، نحو: (وَتَاللَّهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ)[٦].

والثانية- أن يكون قريبا من الواجب؛ وذلك إذا كان شرطا؛ لأن المؤكدة بما، نحو: (وَإِمَّا تَخَافَنَّ )[٧] ومن ترك توكيده؛ قوله[٨]:

يا صاح إما تجِدَنِي غير ذي جدة"[٩].

وهذا الحكم غير متسق ضمن الأحكام التي فصلت في هذا البحث، بل يمكن أن يعد درجة من الأحكام تحت الواجب وفوق الحسن، فيصبح بين الجائز على السواء والواجب درجتان من الجواز: الحسن، والقريب من الواجب، وهذا غير متفق مع ما قرره أهل المنطق، وقد تقدم نقله في الفصل الأول.

٢- مطّرد وقياسيّ[١]، ووجه الإشكال في مثل هذه الأحكام أنه لا يمكن تصنيفها ضمن الأحكام الستة، فلا يدرى هل هي من الواجب، أو الحسن، أو الجائز على السواء ؟

[١] الكتاب ٦١/١، ٦٥، ٨٥، ٩٠، المقتضب ١٣٧/١، الأصول ٥٢/١، ٥٩، ٦٤، ٧٩، ٨٤، ٨٧، ٨٨،أمالي ابن الشجري ص ٧، ٩، ٣٧، شرح الكافية الشافية ص ١٧٠، ١٧١، ٢٠٣، ٢٠٨، ٢٣٢، ٢٣٧، أوضح المسالك ٤٢/١.
[٢] الكتاب ٤٩/١، المقتضب ٩٠/١.
[٣] الكتاب ٥٠/١، ٨٥، المقتضب ١٣٩/١، ٢١٧، الأصول ٨٣/١.
[٤] الأصول ٩٠/١.
[٥] أوضح المسالك ١٠٤/١.
[٦] سورة الأنبياء ٥٧.
[٧] سورة الأنفال ٥٨.
[٨] لم يذكر قائله.
[٩] أوضح المسالك ٩٥/٤-٩٧.

٣- فالحكم[٢] ...، وهذا الحكم كسابقه.

٤- ولا يختص بالضرورة[٣]، وهنا يلتبس بخلاف الأولى، أو القبيح، ويمكن أن يحتمل الجواز على السواء.

[١] أوضح المسالك ١/٤٧، ٧٤، ١٢٧.
[٢] شرح الكافية الشافية ص ٢٤٥.
[٣] شرح الكافية الشافية ص ٢٣٦.

## خاتمة البحث

في ختام هذا البحث ذكر لأهم التوصيات التي خرجت بها من هذا البحث؛ وبناء على احتياج المكتبة النحوية إلى الدراسات الأصولية المعمقة، وخاصة الدراسات البينية ( بين النحو والمنطق، وبين النحو وأصول الفقه)، أوصي الباحثين بتناول الأحكام النحوية في جانبها التطبيقيّ، وذلك بدراسة الأحكام عند أحد النحويين، أو في كتاب معين، أو في عصر محدد.

ومما ظهر في هذا البحث التعدد الكبير للألفاظ التي يعبر بها عن الحكم الواحد، وهنا أرى أن يعنى الباحثون بهذا الجانب، وأن تقوم فيه دراسات تطبيقية للتحديد الدقيق لدلالات الألفاظ الحكمية لدى العلماء.

هذا، وآخر دعوانا أن الحمد للّه رب العالمين.

## المصادر والمراجع


١- الإصباح في شرح الاقتراح، للدكتور/ محمود فجال، ط١-١٤٠٩هـ، دار القلم - دمشق.
٢- الأصول لابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت.
٣- الإغراب في جدل الإعراب، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط٢- ١٣٩١ه، دار الفكر- بيروت.
٤- أمالي ابن الشجري، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ط١- ١٤١٣هـ، مكتبة الخانجي – القاهرة.
٥- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية - لبنان (دون تاريخ).
٦- التقريب لحد المنطق، لأبي محمد بن حزم الأندلسي، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية – بيروت (دون تاريخ).
٧- خلاف الأولى عند الأصوليين: دراسة أصولية مقارنة، إعداد: عبد الرازق عبد الرحمن سالم أبوعمرة (رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في كلية الشريعة والقانون - الجامعة الإسلامية بغزة- ١٤٣٢هـ) http://library.iugaza.edu.ps/thesis/97272.pdf
٨- داعي الفلاح لمخّبآت الاقتراح في النحو، تأليف: محمد علي بن محمد علان بن إبراهيم البكري الصديقي المكي المعروف بابن علان، تحقيق: د. جميل عبد الله عويضة، ١٤٣٢هـ (مصورة من نسخة منسقة على الحاسب) موجودة على الشبكة على العنوان : http://lisaanularab.blogspot.com/2014/11/blog-post_4.html
٩- رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، تأليف: تاج الدين السبكي، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ط١ – ١٤١٩هـ، عالم الكتب – بيروت.
١٠- روضة الناظر وجنة المناظر،لابن قدامة المقدسي، تحقيق: د.عبد الكريم بن علي النملة، ط١ – ١٤١٣ه، مكتبة الرشد – الرياض.
١١- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، ط١- ١٤٠٢هـ، جامعة أم القرى- مكة المكرمة.

١٢- فيض نشر الانشراح من طي روض الاقتراح، لأبي عبد الله محمد بن الطيب الفاسي، تحقيق: د. محمود فجال، ط١-١٤٢١هـ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث – الإمارات.
١٣- كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣- ١٤٠٨هـ، مكتبة الخانجي- القاهرة.
١٤- كشف الأسرار، لعبد العزيز البخاري، طبع : شركة الصحافة العثمانية- تركيا- ١٣٠٨ه.
١٥- لمع الأدلة، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط٢- ١٣٩١ه، دار الفكر- بيروت.
١٦- المقتضب للمبرد، تحقيق: د. محمد عبد الخالق عضيمة، ط ٢-١٣٩٩هـ، لجنة إحياء التراث- القاهرة.
١٧- منهاج البلغاء، لأبي الحسن حازم القرطاجني، تحقيق: د. محمد الحبيب بن الخوجة، ط٣-٢٠٠٨م، الدار العربية للكتاب- تونس.
١٨- منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي ناصر الدين البيضاوي، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، ط ١ - ١٤٢٩هـ، دار ابن حزم – بيروت .

الجمعية العلمية السعودية للغة العربية